

جامعة اليرموك
كلية التربية
قسم الإدارة وأصول التربية

أطروحة دكتوراه بعنوان

درجة تطبيق معايير ضمان الجودة في الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها: المشكلات والحلول المقترحة

Degree of Implementation of Quality Assurance Standards in Jordanian Private Universities in North Territory from the Stand Point of Workers: Problems and Proposed Solutions

إعداد الطالبة:
إيمان حابس المصطفى

إشراف الأستاذ الدكتور:
صالح ناصر عليمات

حقل التخصص- الإدارة التربويّة
2014

درجة تطبيق معايير ضمان الجودة في الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها: المشكلات والحلول المقترحة

اعداد

ايمان حابس المصطفى

ماجستير اشراف تربوي، جامعة اليرموك، 2010م

قدمت هذه الاطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في فلسفة التربية/ تخصص ادارة تربوية

وافق عليها

صالح ناصر عليمات ....مشرفاً رئيساً

أستاذ في الادارة التربوية، كلية التربية، جامعة اليرموك

حسن احمد الحسن الحياري..عضواً

أستاذ في أصول التربية، كلية التربية، جامعة اليرموك

كايد محمد احمد سلامة..عضواً

استاذ مشارك في الادارة التربوية، كلية التربية، جامعة اليرموك

منيرة محمود الشرمان..عضواً

أستاذ مشارك في الادارة التربوية، كلية التربية، جامعة اليرموك

الدكتور محمد سليم الزبون..عضواً

أستاذ مشارك في الادارة التربوية، كلية التربية، جامعة الزرقاء الاهلية

تاريخ مناقشة الاطروحة 2014/8/12م

الإهداء

للذين انتظرا هذه اللحظة..... والدي الغالي وأمي الغالية....

للذي رافقني مسيرة الحلم والأمل والانجاز... وبدونه ماكان لهذا العمل أن يرى النور..... زوجي الغالي

ولأبنائي سلطان وغالية.... أقدم هذا العمل نوراً ينير دروبهم فعسى أن يسيروا على آثاره

إلى أخواني وأختي هم من شاركوني أيامي دعماً وعوناً وسنداً

إلى كل من خط حرفاً في طريق العلم والتقدم

ولكل باحث عن المعرفة وطالب علم

إليهم جميعاً أهدي محبتي وعرفاني

الباحثة

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله ربِ العالمين أولاً وأخيراً، الحمد لله الذي علمني ما لم أعلم، وأعانني على إتمام هذه الأطروحة، وهذا العمل المتواضع، والصلاة والسلام على رسوله الأمُيّ الأمين، مُعَلِّمَ النَّاسِ الخير، وهادي البشرية إلى صراطٍ مستقيمٍ، حثّ على طلب العلم وجعله فريضةً على كل مسلمٍ ومسلمة...، وبعد،،،

تقديراً وعرفاناً مني، لابُدَّ أنَّ أتقدم بجزيل الشكر والوفاء إلى الأستاذ الدكتور صالح ناصر عليمات، الذي كان خير مشرف وموجه لي في جميع مراحل إعداد الأطروحة، والذي قدم لي النصح والإرشاد. والذي منحني من علمه الوفير، وقدم لي كل المساعدة والنصح والتوجيه.

كما وأتقدم بالشكر والتقدير إلى جميع أعضاء لجنة مناقشة الأطروحة والذي سيكون لملاحظاتهم الأثر الكبير في إثراء الأطروحة، وإخراجها بصورة علمية أفضل مما هي عليها الآن.

وأتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني وبذل جهداً لمساندتي، وخاصة الأساتذة المحكمين الذين قدموا نصائحهم واقتراحاتهم، راجياً أنْ تكون هذه الكلمة خاصةً بكل واحد منهم، وأسأل الله عز وجل أنَّ يجزي الجميع عني خير الجزاء.

والله ولي التوفيق

الباحثة

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

المصطفى، إيمان حابس، (2014) دراستي بعنوان: درجة تطبيق معايير ضمان الجودة في الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم الشمال من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها: المشكلات والحلول المقترحة، أطروحة دكتوراه في الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة اليرموك، 2014، (المشرف: أ.د: صالح ناصر عليمات).

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة تطبيق معايير ضمان الجودة في الجامعات الخاصة الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، والتعرف على المشكلات التي تواجه تطبيق معايير ضمان الجودة في الجامعات الخاصة الأردنية والحلول المقترحة للتغلب على تلك المشكلات، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي والنوعي، من خلال إعداد إستبانة تم توزيعها على (237) عضو هيئة تدريس في الجامعات الخاصة في إقليم شمال الأردن، وكذلك تم إجراء مقابلة مع (15) عضو هيئة تدريس، وبناء على تحليل النتائج توصلت الدراسة إلى أن درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس لتطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة في إقليم شمال الأردن كبيرة. وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أعضاء هيئة التدريس نحو درجة تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في الجامعات الخاصة عند كل المجالات والأداة ككل تعزى لاختلاف متغير الجنس. ووجود فروق دالة إحصائياً بين استجابات أعضاء هيئة التدريس نحو درجة تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة الأردنية تعزى لمتغيري الرتبة الأكاديمية والخبرة عند جميع المجالات والأداة ككل لصالح ممن رتبتهم أستاذ وخبرتهم أكثر من 10 سنوات. وأظهرت النتائج أنّ أهم المشكلات التي تواجه الجامعات الخاصة هي التغيير المفاجئ لمعايير الاعتماد العام والخاص للجامعات الخاصة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أعضاء هيئة التدريس

نحو المشكلات التي تواجه تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة الأردنية تعزى لاختلاف الجنس. ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أعضاء هيئة التدريس نحو المشكلات التي تواجه تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة الأردنية تعزى لمتغيري الرتبة الأكاديمية، والخبرة. وأن أهم الحلول المقترحة للتغلب على المشكلات التي تواجه تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، تمثلت في تثبيت أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الخاصة، وزيادة الاهتمام بالبنية التحتية للجامعة لاستيعاب أعداد الطلبة الجدد، وزيادة الاهتمام بالبحث العلمي من خلال زيادة الدعم المالي.

وبناء على نتائج الدراسة أوصت الباحثة عدداً من التوصيات أهمها: أن تعمل هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي على تثبيت معايير الاعتماد لفترة أطول من الزمن بحيث تمكن الجامعات من تعديل أوضاعها ولفترة كافية تمكنها من الاستمرار في العملية الأكاديمية دون انقطاع، ولا بد للجامعات الخاصة زيادة دورها في التفاعل مع المجتمع بشكل أكبر.

الكلمات المفتاحية: درجة التطبيق، معايير ضمان الجودة ، الجامعات الخاصة الأردنية، مشكلات، حلول.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

خلفية الدراسة:

يُقاس نجاح الأمم وتقدمها بمدى تحقق منجزاتها الحضارية والعلمية والتقنية، ونحن اليوم أمام ثورة علمية وتقنية هائلة في كافة المجالات الحضارية، ومن أجل اللحاق بركب تلك الأمم المتقدمة فإننا بحاجة ماسة إلى كوادر مؤهلة خلقياً ونفسياً واجتماعياً وعلميا وذهنياً وفكرياً وعملياً في شتى العلوم والميادين المختلفة. ولم يعد خافياً ما للجامعات من دورٍ مهمٍ وأساسي في تنمية المجتمعات البشرية وتطويرها فهي التي تصنع حاضرها، وتخطط معالم مستقبلها بوصفها القاعدة الفكرية والفنية للمجتمعات البشرية، وعليه فإن التغييرات التنظيمية التي تواجه جامعات الألفية الثالثة تفرض على هذه الجامعات أن تكون أكثر استعداداً للاعتماد على الراغبين في التغيير الناجح.

ويعتبر التعليم الجامعي أحد المراحل التعليمية المتميزة في المجتمع، كونه يؤدي رسالة خالدة، ويقع على عاتقه النهوض بالمجتمع لمواكبة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية؛ إذ يمتاز عالم اليوم بالتغير السريع والهائل في مجال المعرفة وكافة الميادين، حيث ينظر إلى التعليم الجامعي على أساس الدور الذي يؤدي إلى تقدم المجتمع ورقيه، بإعداد الكوادر والطاقات البشرية المؤهلة والقادرة على تحمل المسؤولية مستقبلاً، وكذلك إعداد القيادات الفكرية والتربوية القادرة على الإبداع وتوجيه الطاقات المتاحة أفضل توجيه.

بالإضافة إلى أن الجامعة تعد مجتمعاً بشرياً تربوياً تظهر فيها أنواع متعددة من المواقف، وتنشط بداخلها صور مختلفة من التفاعل، وتتضح بين أفرادها أشكال متنوعة من العلاقات، "وهي

تهدف إلى تزويد طلابها بالمعلومات والخبرات والمهارات والقيم والاتجاهات التي تسهم في تشكيل الجوانب الأساسية في الشخصية" (راشد، 1988، ص ص 13-14).

وحظيت الجودة باهتمام كبير في معظم دول العالم باعتبارها إحدى الدعامات الأساسية لأنظمة التعليم التي ينبغي عليها مواكبة التغيرات العالمية والتكيف معها، ونقطة انطلاق الكوادر البشرية المؤهلة علمياً للمشاركة في تحقيق التنمية بأبعادها المختلفة، ومواجهة التأثيرات السلبية الناجمة عن محركات التغيير وصولاً إلى حلول عملية تعود بالفائدة على المجتمعات، ولتحقيق ذلك فإن عملية ضمان الجودة تعمل على تطبيق أساليب متقدمة لتحسين مستوى التعليم العالي وتفعيل الممارسات الموجودة وتطويرها باستمرار، وتحقيق أعلى المستويات الممكنة في مخرجات مؤسسات التعليم العالي لتتلائم مع الاحتياجات المحلية والإقليمية والعالمية(الطراونة، 2010).

ويعد ضمان الجودة أداة وعملية تهدف إلى تقييم البرنامج أو المؤسسة في ضوء قدراتها على تقبل وتدعيم معايير الجودة، في حين أن التقييم يعد أداة لعملية المتابعة على الرغم من أن التمييز بينهما يصبح أقل وضوحاً عندما نراعي إعادة اعتماد البرامج الموجودة، وبصفة أساسية فإن الجوانب المناسبة لتقييم الجودة تعد متشابهة إلى حد كبير مع ما تم تحديده من قبل في ضوء ارتباطها بالتقييم كأسلوب لضمان الجودة، وعلى الرغم من ذلك فيوجد اختلاف واضح بين قياس الجودة ومعاييرها المحددة سلفاً ويمثل التقييم أداة تهدف إلى تحقيق عمليات التحسين المستمرة، ولذا فإنها قد تتطرق إلى عملية الاستحسان في ضوء معايير الجودة (حسين، 2003، ص58).

إن أهمية جودة التعليم العالي تظهر من خلال ما يمكن أن يحققه من فوائد عند تطبيقه لمعايير ضمان الجودة، ومن أبرزها(الطراونة، 2010):

1. **التطوير المستمر لرسالة المؤسسة التعليمية وأهدافها:** إذ إن تطبيق معايير ضمان الجودة سيدفع مؤسسات التعليم العالي إلى مراجعة دائمة لرسالاتها وأهدافها مما يجعلها تواكب المتغيرات السريعة والمتلاحقة التي تفرضها العولمة واقتصاديات المعرفة، كما يجعلها تلبي متطلبات التنمية الشاملة، خاصة أن معايير ضمان الجودة لا تقف عند سقف معين بل هي دائمة التطور مما يجعل مؤسسات التعليم تلاحق هذا التطور وتسعى لتحقيق مستوياته.

2. **الاستثمار الأمثل للموارد المالية والبشرية:** إذ إن مؤسسات التعليم العالي تعاني من هدر الطاقات البشرية، كما أن مواردها المالية إما أن تكون عاجزة عن تحقيق متطلباتها وتنفيذ برامجها أو أنها تستنزف في مجالات لا تخدم العملية التعليمية بصفة مباشرة، ولذا فإن تطبيق معايير ضمان الجودة يحقق الأسلوب الأفضل لاستخدام الموارد المالية والبشرية بصورة صحيحة.

3. **تحقيق الدور المجتمعي لمؤسسات التعليم العالي:** إذ إن رسالة المؤسسات لا تقف عند الغايات التعليمية فقط بل تتجاوز ذلك إلى محيطها الأوسع وهو الدور المجتمعي والإنساني، ولاشك أن جودة التعليم ستؤثر بصفة مباشرة في المجتمع من خلال مخرجاتها (الطلبة)، الذين يعدون مدخلات لعمليات وأدوار أخرى مثل القيام بالأبحاث العلمية، وتقديم الاستشارات العملية، ومساعدة متخذي القرار، والمساهمة في اقتراح حلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية التكنولوجية والصناعية وغيرها، التي من شأنها أن تحد من تأثيرات محركات التغيير العالمية.

4. **تطوير مهارات العاملين في مجال التعليم العالي**: إذ إن معايير ضمان الجودة تشترط على العاملين في المؤسسات التعليمية مستويات عالية من الكفاءة المهنية، وتدريب مستمر، واستخدام أمثل لوسائل التقنية الحديثة، وتوفر مهارات قيادية، مما ينعكس على أداء وإنتاجية العمل ويسهم في تطوير التنمية بأبعادها المختلفة.

ولا بُدَّ أن يرتكز التعليم العالي في الأردن على الجودة ويسعى إلى الاستقلالية والبحث عن معايير عالمية تستخدم في الجامعات الغربية العريقة، والتي لها باع طويل في ذلك. فترسيخ مفهوم التقويم والاعتماد الأكاديمي في المؤسسات التربوية يؤدي إلى الحصول على تعليم متقدم ومستقل وحر، وكذلك وجود مناخ تتنافس فيه الجامعات بغية رقيها وتقدمها على أسس الجودة، وبالتالي تكون الجامعة مؤسسة علمية مستقلة بذاتها، ووسط جو ديمقراطي يعول على الحرية والمشاركة الأكاديمية بمفهومها الواسع، وفي ظل إدارة منتخبة تؤمن بذلك، وهذا يؤكد على أن معايير ضمان الجودة ضرورة وليست ترف من أجل تطوير التعليم العالي ليكون في مصاف الدول الرائدة.

مما سبق يظهر أن تطبيق معايير ضمان الجودة بكافة أساليبه على مؤسسات التعليم العالي في هذا اليوم أمر حيوي لما له من دور فاعل في رقي العملية التربوية وتقدمها وهو ما يتوافق مع الاتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسات التربوية بوجه عام ومؤسسات التعليم العالي بوجه خاص في الدول المتقدمة التي لها السبق في تبني هذه المعايير والمفاهيم في مؤسساتها التعليمية، متى ما أمكن تهيئة البيئة واستغلال كافة الإمكانات المتاحة بالطريقة المنظمة، وسبق ذلك ترسيخ مفهوم الجودة الشاملة في عملها وعملية التقويم المستمر لمكوناتها بين كل فترة وأخرى وهذا هو المجال الخصب للتنافس في المكانة العلمية في مؤسسات التعليم العالي بين الدول التي تطبق معايير تقودها

للحصول على الاعتماد الأكاديمي في مؤسساتها أو برامجها التي تقدمها لطلابها فمن لم يحصل على هذا الاعتماد فإن هناك خللاً ما في مؤسسته التعليمية يجب الوقوف عنده وبالتالي معالجته.

وبناء على ما تم ذكره فقد سعت الباحثة في هذه الدراسة التعرف على درجة تطبيق معايير ضمان الجودة في الجامعات الخاصة الأردنية في إقليم شمال الأردن، والمشكلات التي تواجهها، والحلول المقترحة لها.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

في ظل التغيرات المعاصرة ومواكبة التطورات المتجددة من حين لآخر، أصبح من الضرورة بمكان إخضاع برامج التعليم في مؤسسات التعليم العالي إلى عملية التقويم المستمر، وذلك من أجل إدخال كل ما يمكن تجديده وتطويره لمواكبة تلك التطورات في شتى الميادين المختلفة، وقد سعت الجامعات الخاصة الأردنية للعمل على تطوير جودة التعليم من خلال برامجها الأكاديمية وخدماتها الفنية والإدارية عبر برامج الاعتماد الأكاديمي العالمي، وعملت على التقييم الذاتي كمطلب رئيسي للاعتماد، إيماناً منها بما يقوم به من دور مستقبلي لإعداد مخرجات تعليم مؤهلة وقادرة على تلبية متطلبات العصر واحتياجات المجتمع.

ويقع على عاتق الجامعات الخاصة الكثير من المسؤولية كونها أحد روافد المجتمع بالخريجين وتعمل جنباً إلى جنب مع الجامعات الرسمية في تقديم خدماتها التعليمية، وفي ضوء ما أشارت إليه نتائج العديد من الدراسات (الملحم، 2007، والمالكي، 2010) من أن معايير ضمان الجودة هو أحد أهم أداوت التقويم الشامل للارتقاء بمستوى الأداء للجامعات، كما أن ضمان الجودة أصبح اتجاهاً عالمياً يعول عليه كثيراً في شتى الأنشطة والإجراءات ذات العلاقة بإنشاء المؤسسات والبرامج التعليمية، من جهة ومن جهة أخرى فقد أشارت نتائج دراسات أخرى مثل (الجوهر، 2001)، إلى جملة من التحديات التي تواجه المؤسسات التربوية في الوصول إلى مستوى ضمان الجودة، فقد تحددت مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: ما درجة تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة في اقليم شمال الاردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها؟

السؤال الثاني: هل تختلف درجة تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة اقليم شمال الاردن باختلاف متغيرات (الجنس، الرتبة، سنوات الخبرة)؟

السؤال الثالث: ما المشكلات التي تواجه تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة اقليم شمال الاردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها؟

السؤال الرابع: ما الحلول المقترحة للتغلب على المشكلات التي تواجه تطبيق معايير ضمان الجودة في الجامعات الخاصة اقليم شمال الاردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1) التعرف على درجة تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة اقليم شمال الاردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها.

2) التعرف على درجة الاختلاف في تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة اقليم شمال الاردن باختلاف متغيرات (الجنس، والرتبة العلمية، وسنوات الخبرة).

3) التعرف على المشكلات التي تواجه تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة اقليم شمال الاردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها.

4) التعرف على الحلول المقترحة للتغلب على المشكلات التي تواجه تطبيق معايير ضمان الجودة في الجامعات الخاصة اقليم شمال الاردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها.

أهمية الدراسة:

يكمن أهمية الدراسة في الجوانب الآتية:

- إبراز أهمية درجة تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة اقليم شمال الاردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، كون الجامعات مؤسسات ريادية في المجتمع، ترفده بالقيادات المؤهلة القادرة على النهوض بكافة قطاعات المجتمع وتطويره.
- تقديم التغذية الراجعة والتقويم للمؤسسات الجامعية لإيلاء عناية فائقة لمدى تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة اقليم شمال الاردن ، وتوفير آفاق علمية وبحثية للباحثين في هذا المجال، لاعتبار موضوع الدراسة موضوع ذو أهمية كبيرة على المستوى الوطني، وذلك من خلال نتائج الدراسة وتوصياتها.
- يستفيد من هذه الدراسة طلبة الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس ومؤسسات المجتمع المحلي المعنية بالتعليم العالي.
- تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تناولت الاعتماد في الجامعات الخاصة اقليم شمال الاردن .

تعريف المصطلحات:

تشتمل الدراسة الحالية على عدد من المصطلحات هي:

درجة التطبيق: الدرجة التي يتم فيها تحقيق معايير ضمان الجودة في الجامعات الخاصة في اقليم الشمال في الأردن.

ضمان الجودة: "عملية التقييم الخارجي للجودة التي تم استخدامها بواسطة التعليم على اختلاف مستوياتها تعمل في ظل معايير الجودة التي تهدف إلى تحسين جودة المدخلات والعمليات والمخرجات والإدارة والخدمات المقدمة"(درندي وهوك، 2007، ص 246).

ويعرف ضمان الجودة إجرائياً على أنه: عملية تقييم أداء الجامعة من قبل هيئة متخصصة في ضوء معايير محددة، وتقاس من خلال استجابات أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة التي أعدتها الباحثة لهذا الغرض.

معايير ضمان الجودة: مجموعة المعايير التي تضعها هيئة مسؤولة معترف بها بشأن درجة أو هدف تربوي يراد به الوصول إليه ويحقق قدراً منشوداً من الجودة أو التميز، وتتمثل هذه المعايير في: (رؤية المؤسسة ورسالتها وأهدافها والتخطيط، والبرامج التربوية وفاعليتها، والطلبة والخدمات الطلابية، وأعضاء هيئة التدريس، والإيفاد والبحث العلمي والإبداعات، والمكتبة ومصادر التعلم، والحاكمية والإدارة، والمصادر المالية، والنزاهة المؤسسية، والتفاعل مع المجتمع، وإدارة ضمان الجودة).

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على الجامعات الخاصة الأردنية الواقعة ضمن إقليم شمال الأردن للعام الدراسي 2014/2013م وهي: (جامعة اربد الأهلية، جامعة جدارا، جامعة جرش، جامعة عجلون الوطنية). كما اقتصرت على أعضاء هيئة التدريس ورؤساء الأقسام والعمداء في هذه الجامعات. وتم تطبيق أداتا الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2014/2013م.

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

تناول هذا الفصل الأدب النظري والدّراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدّراسة "ضمان الجودة" من خلال الرجوع إلى المصادر الأساسية والمتمثلة بالكتب والرسائل العلمية والأبحاث العلمية المحكمة المنشورة في المجلات العلمية المحكمة والإنترنت وقاعدة المصادر الالكترونية، وقاعدة ايريك (Eric) وإيبسكو (Ebesco)، وتم تقسيم الفصل إلى قسمين هما كالآتي:

أولاً: الأدب النظري:

تم في هذا القسم تناول مفهوم الاعتماد، والاعتماد الأكاديمي وأنواعه، وأهميته، وأهدافه، واهم التجارب في مجال الاعتماد، كما تم تناول موضوع التعليم العالي في الأردن والجامعات الخاصة.

مقدمة:

تولي الدول المتقدمة تحقيق الجودة الأكاديمية ومعايير اعتماد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي عناية خاصة، بسبب قناعتها بأنه يقع على عاتق جامعاتها ومؤسسات التعليم العالي فيها المسئولية الأولى في إعداد وتأهيل أجيالها لمواجهة تحديات العصر، ولإيمانها أن الذي أصبح مطلوبا هو" تعليم "من نوع جديد، تعليم يهيئ الفرد والمجتمع لحقائق وديناميكيات عصر الثورة التكنولوجية والمعرفية، التي أصبحت أهم خواص القرن الحادي والعشرين. وهي ثورة تعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة والاستخدام الأمثل للمعلومات المتدفقة والمتضاعفة. وفي هذه الثورة أصبحت الأهمية النسبية لقوى وعلاقات الإنتاج تعني آلية التمييز التقليدي بين العمل اليدوي والعمل المعرفي، حيث أصبح

الإنسان الفاعل في هذا القرن هو الإنسان متعدد المهارات والقادر على التعلم الدائم والذي يقبل إعادة التدريب والتأهيل عدة مرات في حياته العملية.

ويواجه التعليم العالي في الدول العربية، كغيره من الدول النامية، انتقادات من أطراف عدة باعتباره ما زال دون غيره من الدول المتقدمة. فمثلاً يؤكد تقرير التنمية الإنسانية للدول العربية للعام 2003م الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموسوم ب" نحو إقامة مجتمع المعرفة"، على ضرورة انتباه المسئولين والأكاديميين في الدول العربية إلى دور الجامعات في تنمية وتحقيق اكتساب المعرفة باعتباره أحد أهم النواقص فيها، وفي التصنيف العالمي لأفضل الجامعات الصادر في عام 2009لأول مرة من بين 200 جامعة عالمية احتلت جامعة عربية فقط جامعة الملك سعود المرتبة 197وفي التصنيف العالمي الصادر في نفس العام لأول 500 جامعة عالمية فإضافة إلى جامعة الملك سعود فقد احتلت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن المرتبة 303 من بين 500 جامعة عالمية (Web of World Universities, 2009).

ومع زيادة التوجه في الأردن نحو الاستثمار في إنشاء جامعات أهلية خاصة، إلى جانب الجامعات الحكومية العامة، فقد أصبحت هذه الجامعات تشكل عنصراً مهماً في قطاع التعليم العالي لا يمكن تجاهله أو التقليل مما تقدمه من مساهمة في تعزيز الاقتصاد الأردني واستقطاب الأعداد الكبيرة من الطلبة الراغبين في إكمال دراستهم الجامعية من داخل الأردن وخارجه، من أجل ذلك فقد أخذ موضوع تطوير التعليم العالي وضمان الجودة في مخرجاته، من خريجي الجامعات وتزويدهم بالمهارات التكنولوجية والمعرفية، يلقى اهتماماً رسمياً وشعبياً، ليس فقط باعتباره مؤشراً رئيسًا للتنمية والنهضة الحقيقية بل من أجل مواجهة متطلبات سوق الأعمال المحلية والإقليمية والدولية. وقد أخذ المجتمع

الأردني وبكافة فئاته، من قادة رأي ومسئولو تطوير تربوي وأهالي طلبة وأكاديميون ورجال أعمال، يطالب بضرورة توافر خريجين ذوي كفاءات ومهارات تتواءم مع متطلبات سوق العمل وقادرة على مواجهة المنافسة الإقليمية والعالمية، مما دفع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للتوجه نحو ضمان جودة التعليم وضمان الجودة، ووضع معايير معتمدة لتطبيق الجودة المطلوبة. ولكن عدداً كبيراً من التربويين والأكاديميين الأردنيين يرون أن معايير الاعتماد الرسمية وأسس ضبط الجودة للجامعات الخاصة هي من التحديات الأساسية التي يعاني منها قطاع التعليم العالي الخاص في الأردن، إضافة إلى مشكلات أخرى يرون أنها تتمثل في المستوى المتدني للخريجين، وعدم مواءمة البرامج الأكاديمية مع سوق العمل، وعدم الاهتمام الكافي بالبحث العلمي والإدارات الجامعية (صبري، 2009، ص150).

ماهية الاعتماد وضمان الجودة:

يُعتبر الاعتماد وسيلة من وسائل ضمان الجودة التي تتعدى حدود المألوف في حين أن ضمان الجودة كعملية تقييم تتخطى تحقيق الجودة وتمثل نوع من التقييم المؤسسي الشامل والموجه، وقد ينظر إلى الاعتماد على أنه نوعاً من المراجعة الشاملة والتقييم المستمر للبرامج الدراسية (اعتماد البرامج)، أو المؤسسة مثل(الاعتماد المؤسسي)(الجضعي، 2005، 48).

ويعتبر ضمان الجودة العملية التي يتم بواسطتها الاعتراف ببرنامج أو مؤسسة تعليمية بناء على معايير متفق عليها، ويتضمن الاعتراف أن البرنامج أو المؤسسة التعليمية يتحقق فيها المستوى النوعي من التعليم لمقابلة الأهداف المتوقعة من ذلك البرنامج أو تلك المؤسسة. وقد نشأ نظام ضمان الجودة وتطور في الولايات المتحدة الأمريكية على أساس تطوعي وغير حكومي، وأصبح له تأثير واسع

النطاق بحيث أصبحت القرارات التي تصدرها جمعيات ضمان الجودة تؤثر في قرارات التمويل والمساعدات المالية من قبل الجهات الحكومية الاتحادية أو المحلية والجمعيات الخيرية للمؤسسات التعليمية، والاعتراف بالشهادات الصادرة عنها، وفي تعيين الخريجين، وتوجيه الطلاب للالتحاق بالكليات والجامعات والترخيص بمزاولة المهن التي تحتاج إلى تدريب عملي بعد التخرج و تحويل الطلاب من مؤسسة تعليمية إلى أخرى (الجضعي، 2005، 48).

ولقد حظي مفهوم الاعتماد بالكثير من الآراء التي اختلفت حول وضع مفهوم محدد له، فقد اختلف مفهوم الاعتماد في أوروبا عنه في الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن تعريف الاعتماد بأنه نتيجة ومخرج رئيسي لعملية التقويم والتي تحدد في الاعتراف من قبل مؤسسة عالمية تمنح رخصة للمؤسسة تستطيع من خلالها مزاولة عملها، وقد تركز على الاعتماد المهني أو المؤسسي أو اعتماد برنامج دراسي، ويستند الاعتماد على تطبيق بعض المعايير التي يتم الاتفاق عليها حيث يتم اعتماد الطالب أو المؤسسة نفسها.

والاعتماد لغة يعني: "الثقة"، واعتمد الشيء أي وافق عليه، ويعني المصطلح Accreditation باللغة الإنجليزية إقرار، أو قبول بمعنى الموافقة لجهة أو مؤسسة تعليمية بالقيام بنشاطات تعليمية، بعد أن توافرت لها المعايير الواجب توافرها للقيام بمثل هذه المهمات، أو بمعنى إعطاء تقويم للمؤسسة (أمين وحويل وحسن، 2005 ، ص52).

ويقصد به الإجازة لجهة أو مؤسسة تعليمية للقيام بنشاطات تعليمية بعد أن تكون قد حددت الشروط الواجب توافرها في تلك المؤسسة، "ويتحدد معنى الاعتماد في التعليم العالي بأنه منظومة من المكونات والعناصر المتكاملة، التي تستهدف الفحص، والتقويم ولاسيما التقويم الخارجي، لمستوى

جودة التعليم المطبق في مؤسسات التعليم العالي، لغرض تحديد مدى قدرة تلك المؤسسات على تحقيق ما يعرف بكل من تحسين الجودة، وضمان الجودة، وتؤدي هذه المهمة مؤسسات أو هيئات أنشئت خصيصاً لهذه الأغراض وعادة تكون هيئات غير حكومية أو على الأقل مضمونة الحيادية ولا تستهدف الربح" (زيدان، 2007، ص567).

"والاعتماد هو العملية التي تحدد أن المؤسسة تقدم برامج ومقررات يمكن اعتمادها ذاتيا أو تقدم مواد دراسية تخضع للتقييم المستمر، حيث تشهد وكالة الاعتماد أن معايير المقررات تتناسب مع المكافآت التي تودي إليها، وأن الطرق المستخدمة تتناسب مع تلك الأهداف" (حسين، 2003، ص 172-173).

"وتقوم فكرة اعتماد المؤسسات التعليمية على أساس أنه من حق المجتمع أن يتأكد من أن هذه المؤسسات تقوم بدورها الذي أنشئت من أجله بأفضل أداء ممكن، وأنها تحاول دائما البحث عن نقاط قوتها لدعمها، وعن نقاط ضعفها أو الجوانب السلبية لإصلاحها، وإذا كانت المؤسسات الاقتصادية مثل وحدات الإنتاج والخدمات والمصارف والمنظمات الصناعية، قد اكتشفت أنه ليس لها مكان على خريطة الوجود النشيط بالعالم، ولاسيما بعد تطبيق اتفاقيات الجات، إلا إذا أثبتت هذه المؤسسات جدارتها ونالت شهادات (الايزو)" (الدهشان، 2007، ص4).

ويشير الاعتماد إلى عملية تقويم جودة المستوى التعليمي للمؤسسة وتتم بواسطة هيئة متخصصة في ضوء معايير محددة لمجالات العملية التعليمية المتعددة، وهو بذلك عملية اختيارية، ومعنى ذلك أن الاعتماد هو العملية التي تتحمل مسئوليتها الهيئة، ويتم من خلالها الاعتراف بالمؤسسة أو البرامج التي تطرحها هذه المؤسسات على اعتبار أن الأنشطة التي تمارسها تقع ضمن

صفات أو معايير سبق تحديدها، ويمنح الاعتماد للمؤسسة التي تتحقق فيها محكات ومعايير معينة وضعتها الهيئة كقوة، وهو وسيلة لحماية الجمهور عن طريق تحديد المؤسسات والبرامج المقبولة، وكذلك المساعدة في المحافظة على مسئولياتها واطراد تحسينها، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تضع هذه المؤسسات معايير أساسية مصممة لكي تقيس جودة برنامج تعليمي، وتقوم مؤسسات الاعتماد بتطوير الإجراءات لتحديد إذا ما كان البرنامج التعليمي والمؤسسات تحقق تلك المعايير أو لا (العتيبي، 1994، ص107).

وفي مختلف دول العالم أصبحت المؤسسات التعليمية مطالبة بضرورة حصولها على نوع من الاعتراف بها واعتمادها وحماية الدرجة التي تمنحها لطلابها، و لكي يمكن لها أن تتعامل على قدم المساواة مع مثيلاتها في دول العالم الأخرى، ويصبح لها ولخريجيها وأعضاء هيئتها التدريسية قيمة حقيقية معترف بها على الصعيدين الداخلي والخارجي (Sanyal & Martin, 2007, 3).

مفهوم الاعتماد الأكاديمي:

تُشير عملية الاعتماد الأكاديمي إلى الممارسات التي تقوم بها هيئة خارجية هي مؤسسة الاعتماد، والتي تقوم بمساعدة المؤسسة التعليمية المتقدمة للحصول على الاعتماد الأكاديمي في عملية التقويم وتحسين أهدافها التعليمية وتصل أخيراً وفي عملية الاعتماد، إلى قرار باعتماد هذه المؤسسة أم لا، وتقوم مؤسسات التعليم العالي بملائمة أوضاعها مع التحسين المستمر للجودة، وتتحمل المسؤوليات الخاصة لاحتياجات المجتمع، وفي الوقت نفسه تدعم الحقوق المخولة إليها بموجب اللوائح الخاصة بالمؤسسة، و يتضح أن الاعتماد الأكاديمي يقوم بحماية مؤسسات التعليم العالي من التدخل

السياسي سواء من خلال المسئولين التنفيذيين أو من الهيئات التشريعية(الخطيب والجبر، 1999، 108).

ويُعد الاعتماد الأكاديمي لبرامج التعليم ومؤسساته الخيار الأمثل الذي يضمن إلى حد بعيد التأكد من أن التعليم يتجه الوجهة الصحيحة، وأنه يحقق غاياته بفاعلية، وللتعرف على كافة الجوانب المتعلقة بالاعتماد الأكاديمي وجب تعريف هذا المصطلح في إطاره العلمي.

إذ يُعد بوصفه تقويماً للمؤسسة التعليمية أو لبرنامج أكاديمي، تقوم به هيئة الاعتماد وفق مراحل علمية متسلسلة، والتحقق من مدى استيفاء هذه المؤسسة أو البرنامج لمعايير الهيئة المحددة مسبقا والتي تكون معترف بها محلياً أو إقليمياً أو عالمياً (Hamalainen & Wahlen, 2007, 7).

حيث يمكن تعريف الاعتماد بأنه: " بيان رسمي منشور يتضمن بعض معايير الجودة الخاصة بالمؤسسة أو البرامج التعليمية بها، ويتبع عملية التقييم التي تستند على بعض المعايير المتفق عليها"(حسين، 2003، ص171).

والاعتماد الأكاديمي نشاط تطوعي غير ربحي يهدف إلى تشجيع المؤسسات ومساعدتها في عمليات تقويم وتطوير كفاءة برامجها التربوية ومنح اعتراف للمؤسسات أو البرامج الأكاديمية التي استوفت أو تجاوزت الحد الأدنى من المعايير (Jane, 2002, 2).

والاعتماد الأكاديمي ضمان جودة العملية التعليمية ومخرجاتها واستمرارية تطويرها عن طريق تشجيع المؤسسة على اكتساب شخصية مميزة بناءاً على منظومة من معايير أساسية تضمن قدراً متفقاً عليه من الجودة تشمل جميع جوانب العملية التعليمية. فعملية الاعتماد الأكاديمي يمكن أن تنصب على المؤسسات التعليمية ككل: فلسفةً، وأهدافاً، رسالةً ورؤيةً، مناهج وطرائق، تعليماً وتعلماً، سلوكاً

واداءاً، طلاباً وأساتذةً، عاملين وموظفين، إدارة وتنظيماً، إمكانات وتمويلاً، كما تتضمن مجالات الأمن والأمان والصحة، ومختلف جوانب الحياة الطلابية، فضلاً عن المباني والتجهيزات، كالمكتبات ومراكز المعلومات، باختصار عشرات العناصر التي يمكن أن تخضع لعمليات التقويم والاعتماد الأكاديمي(النور والشعار، 2007، ص14).

وتعرف الموسوعة الدولية للتعليم العالي الاعتماد الأكاديمي بأنه "الاعتراف العلني لمدرسة ما أو معهد أو كلية أو جامعة أو برنامج دراسي متخصص تتوافر فيه مؤهلات ومعايير تعليمية معينة معترف بها رسمياً، ويتضمن الاعتراف تقييم علمي مقبول الجودة لمؤسسات التعليم أو البرامج بهدف التطوير والتشجيع نحو الأفضل لهذه البرامج باستمرار. ويعد ذلك ضروريا لسببين هما:أن تتحمل المؤسسات الأكاديمية المسئولية أمام بعضها لتحقيق أهداف واضحة ومحددة من خلال برامج تعليمية مناسبة والتأكد من مدى التزام هذه المؤسسات ببرامج ذات معايير محددة ومقبولة سلفاً(حسين، 2003، ص171).

وفي ضوء هذه التعريفات واستنادا إلى ما ورد من تعاريف أو مفاهيم للاعتماد الأكاديمي يمكن استنتاج المضامين الآتية لهذا المصطلح وهي:

- يعد حافزاً على الارتقاء بالعملية التعليمية ككل ومبعث على اطمئنان المجتمع لخريجي هذه المؤسسة وليس تهديدا لها.
- الاعتماد لا يهدف إلى تصنيف أو ترتيب المؤسسات التعليمية.
- الاعتماد ليس حجرا على الحرية الأكاديمية أو تعرضا لقيمها.

- الاعتماد هو تأكيد وتشجيع المؤسسة التعليمية على اكتساب شخصية وهوية تضمن معايير أساسية مميزة بناء على منظومة معايير أساسية قدراً متفقاً عليه من الجودة وليس طمسا للهوية الخاصة بها.

- الاعتماد لا يهتم فقط بالمنتج النهائي للعملية التعليمية ولكن يهتم بالقدر نفسه بكل جوانب ومقومات المؤسسة التعليمية.

بعد استعراض وجهات نظر بعض الكتاب والهيئات حول مفهوم الاعتماد الأكاديمي والتي تفاوتت بين من يراه نظاماً للاعتراف بالمؤسسة التعليمية، بين من يرى أنه عملية تقويم لجودة المستوى التعليمي للمؤسسة التعليمية، والبعض الآخر يراه بأنه شهادة تمنح للمؤسسة التعليمية، إلا انه يتضح أن هناك نقاط اتفاق كثيرة حول مفهوم الاعتماد الأكاديمي وجوانبه بوصفه عملية تقويم للمؤسسات التعليمية أو البرامج بشكل كلي أو جزئي، لغرض التعرف على مدى إيفاء المؤسسات أو البرامج للمعايير التي تضعها هيئات أو تنظيمات الاعتماد، على أن يتم ذلك بشكل منظم، وبإجراءات معينة، فهو وفق رأي الباحثة: يُعد عملية تقويم تخضع لها المؤسسة أو أحد برامجها بمبادرة طوعية منها، وتقوم بعملية التقويم إحدى هيئات الاعتماد استناداً إلى معايير محددة مسبقاً لهذا الغرض ثم يتقرر وفق ذلك التقويم بأن تلك المؤسسة أو البرنامج قد استوفت بعض المعايير لتصبح بذلك معتمدة إمّا محلياً أو دولياً حسب الهيئة مانحة الاعتماد.

وباستقراء مفهوم ومضامين الاعتماد الأكاديمي في الأدبيات النظرية تبين أن مفهوم الاعتماد يتداخل كثيرا مع مفاهيم ومصطلحات أخرى كمفهوم ضمان الجودة، ومراقبة الجودة، والمراجعة الأكاديمية، والمساءلة والتقويم الخارجي والاعتراف وهذا لا يعني إن احدهما بديل عن الآخر من الناحية

العلمية، فلكل مصطلح مقوماته وإجراءاته وهي تهدف جميعا إلى تطوير مؤسسة التعليم ونظامها، ذلك لأن جميعها تشترك في أعتماد معايير الضبط وضمان الجودة والتي تستخدم لأغراض التقويم. وتطبق هذه المعايير على برنامج من البرامج التعليمية أو على مؤسسة تعليمية. إضافة إلى تطوير وتحسين البرامج أو المؤسسة، وذلك في ضوء نتائج التقويم، فعندما يكون هناك خلل ما، يصبح القائمون على المؤسسة في هذه الحالة قادرين على تشخيص هذا الخلل ومحاولة تصحيحه، ويعد الاعتماد عملية تقوم بها المؤسسة التعليمية كل فترة لتقويم فعاليتها سواء كان التقويم كلي أو جزئي بهدف الوصول إلى حكم أو بيان ثابت بأن المؤسسة قد حققت كل أهدافها التعليمية.

أهداف الاعتماد الأكاديمي:

إن الهدف العام من الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي هو الحفاظ على مظاهر الجودة فضلاً عن الموازنة مابين استقلالية المؤسسة التعليمية وخدمة مصالح المجتمع، ومحاولة إبراز سبل التكامل مابين هذين البعدين في سبيل نشر أبعاد المعرفة. وهذا يتطلب من حين إلى آخر التعديل على تعليمات الاعتماد بوصفها وسيلة للتقويم، الأمر الذي من شأنه التطوير الذاتي وإعادة صياغة السياسات بما يتواءم مع احتياجات وتغيرات المستقبل (محمود، 2005، ص83)، فقد أدرج الأهداف الآتية للاعتماد: تحسين وتطوير الجودة لمؤسسات التعليم العالي والبرامج التعليمية، وتوفير المعلومات المتعلقة بجودة البرامج المقدمة للجمهور للاطلاع عليها، وتدعيم المصداقية لمؤسسات التعليم العالي، حتى تتمكن هذه المؤسسات من استخدام المصادر المتاحة لها لتقديم أفضل الخدمات، والتأكد من استيفاء المؤسسة للحد الأدنى من معايير ومتطلبات الجودة، بالإضافة إلى المساهمة في التخطيط لمؤسسات التعليم العالي، وتقديم الاقتراحات والتوصيات الخاصة بتمويل هذه المؤسسات والبرامج التعليمية التي تقدمها.

وهناك جملة من الأهداف لعل من أهمها ما يلي (الخطيب والخطيب، 2003، ص81-82):

1. ضمان جودة البرامج الأكاديمية، وذلك من خلال قيام تلك الجمعيات بالتأكد من أن المؤسسات الأكاديمية يتوفر فيها الحد الأدنى من الشروط والمواصفات التي تقع على قمتها الأهداف المحددة، ومن ثم مطالبتها بإظهار ما يؤكد أنها تعمل فعلاً على تحقيق هذه الأهداف، وأنها تمتلك الظروف والإمكانيات المادية والتنظيمية البشرية الكفيلة بالاستمرار.
2. التأكد من رصانة المستوى العلمي للمؤسسة التعليمية، وذلك بتحقيق مستوى جيد من الأداء الأكاديمي والمهني في البرامج المقدمة من قبل المؤسسة محل الاعتماد، وبالتالي قدرة المؤسسة على تحقيق رسالتها التربوية ومصداقيتها من خلال التزامها بالمعايير والضوابط مما يساهم في اتخاذ القرارات والإجراءات التنظيمية المختلفة للوصول إلى مستوى من النوعية والجودة والكفاءة في المؤسسات التعليمية.
3. أن فكرة إيجاد معايير وضوابط لمؤسسات التعليم بكافة أنواعها يحثها على القيام بالتقييم الذاتي بصورة دورية لبرامجها العلمية وقدراتها المعنوية مما يساهم في تطوير مستواها إلى الأفضل حيث يبصر الاعتماد الأكاديمي المؤسسات التعليمية بالجوانب السلبية والإيجابية التي توجد في برامجها، حيث يعزز ماهو إيجابي ويساهم في مساعدة المؤسسة على تلافي ماهو سلبي.
4. أن من الأهداف التي يحققها الاعتماد الأكاديمي على المدى البعيد هو خدمة المجتمع، وذلك بتشجيع التنافس المشروع بين مؤسسات التعليم، وذلك من خلال منح الاعتماد على مستويات (ممتاز، جيد جداً، جيد) وإعلان درجة التصنيف في الجودة في وسائل الإعلام

المختلفة تحقيقاً للتنافس وتحفيزاً للمؤسسات التي حصلت على مستوى أقل لتطوير برامجها وتناولها بالمزيد من البحوث والدراسات للوصول إلى الأهداف المأمولة وذلك لاكتساب السمعة بين المؤسسات التعليمية، أي أنه يساهم في رفع كفاءة المؤسسات التعليمية وتحسينها.

5. حث مؤسسات التعليم بكافة أنواعها على القيام بمراجعات دورية للتقويم الذاتي لبرامج العملية وقدراتها المادية والمعنوية بما يضمن تطوير إلى الأفضل.

6. توفير الحد الأدنى من الوقاية ضد تزوير الشهادات، والتجارة بالشهادات العلمية والخوض في الممارسات الرخيصة التي تضر بالسمعة التربوية لمؤسسات التعليم.

7. تشجيع تطوير وتحسين مؤسسات التعليم من خلال عمليات فحص وتقويم الأنشطة بالفعالية التربوية، وضمان حماية مؤسسات التعليم من أخطار الضغوط الخارجية والتي تبغي تقويم أوضاعها ومن ثم تهديد استقلالها وتدمير كفاءتها التربوية.

8. يساعد على اقتراح الطرق والأساليب التي تمكن من وضع معايير تضمن مواكبتها لكل الظروف والأحوال التي تطرأ في المجال، والتأكد من توفر الشروط الأكاديمية في برامج المؤسسة الخاضعة لعملية الاعتماد.

9. تقديم معايير التميز التي تشجع المؤسسات التعليمية على تحسن برامجه، وطمأنة الرأي العام على أن البرامج التعليمية ذات كفاءة أو مهارة تحقيق تطلعات وطموحات المؤسسة في الحصول على منتج تعليمي جيد.

10. يضمن للمؤسسات التعليمية والأفراد والوكالات والمؤسسات الأخرى أن البرنامج المعتمد له أهداف ملائمة ومحددة تحديداً واضحاً، وأن الأوضاع القائمة فيه تبشر بتحقيق هذه الأهداف، وأنه يعمل بالفعل على تحقيقها بشكل جوهري، وأنه من المتوقع أن يستمر في تحقيقها.

11. الاعتراف بمؤسسات التعليم سيساهم في تخفيف الضغط على التعليم الحكومي وتحسين نوعيته، كما سيساهم في التوسع في التخصصات والبرامج مما يساعد في قبول أعداد كبيرة من الراغبين في التعليم العالي الخاص، ومن ثم تحمل نفقات كبيرة لا تستطيع الحكومات العربية تحملها في ظل المشكلات الاقتصادية العالمي.

12. كما أن الاعتماد الأكاديمي يعرف أبناء المجتمع ومؤسساته وجهاته الرسمية بواقع المؤسسات التعليمية ومستواها العلمي وعلاوة على إعلام مختلف الجهات التي تتعامل مع الخريجين وأعدادهم وقوة برامجها وطبيعة المؤسسات التي تخرجوا منها.

13. أن استخدام معايير للاعتماد الأكاديمي والمهني يساهم مساهمة فعالة في فعالية استخدام وسائل التعليم والتدريب المتاحة في المؤسسات التعليمية على النحو الأمثل في جميع البلدان، وكذلك في تنمية الموارد البشرية وزيادة فعاليتها لخدمة المجتمع وتطويره.

14. كما أنه يساهم في زيادة تيسير تنقل الطلبة والمهنيين والإداريين والباحثين بسهولة ويسر، ويساعد على تبادل الأفكار والمعارف والخبرات العلمية والتكنولوجية وزيادة قدرة الأشخاص الذين تدربوا أو تعلموا في بلاد أخرى غير بلادهم مما يساهم في تحقيق التفاهم والتقارب في تذليل العقبات العلمية والإدارية والقانونية التي تحول دون التبادل الأكاديمي على الصعيد المؤسسي الوطني والدولي.

أنواع الاعتماد الأكاديمي في التعليم:

توجد ثلاثة أنواع من الاعتماد للمؤسسات التعليمية (الجضعي، 2005، ص17-18):

أولاً: الاعتماد المؤسسي العام Institutional Accreditation

وهو يقوم أساساً على تقييم أداء المؤسسات التعليمية بصورة شاملة، والإقرار بأحقيتها في تقديم خدمة تعليمية طبقاً لمعايير محددة، ويطلق عليه أيضاً بالاعتماد العام أو الاعتماد الأولي، وهو بمثابة القاعدة الأساسية لأي نوع من أنواع الاعتماد الأخرى، كما يعتبر الخطوة الضرورية للبدء في التأكد من أن المؤسسة التعليمية بكافة عناصرها- المدخلات، العمليات، المخرجات- قد توافرت بها الشروط والمعايير العامة، كما أن هذا النوع من الاعتماد يمكن اعتباره اعترافاً بالكيان الشامل للمدرسة، ويؤدي إلى الانتقال إلى الأكاديمي أو البرنامجي. كما أن الحصول على هذا النوع من الاعتماد يؤكد أن المؤسسة التعليمية قد استوفت جميع الشروط والمعايير العامة مثل:

- المعايير التخطيطية والمعمارية والخاصة بالمباني ومساحتها وكفايتها.
- المعايير الإدارية والخاصة بالهيكل الإداري والموظفين والعاملين.
- المعايير الأكاديمية والخاصة بالبرامج التعليمية والمعلمين والطلاب.
- المعايير المالية والخاصة بالهيكل المالي والموارد والميزانية.
- معايير النشاطات الصفية واللاصفية.
- معايير الموارد والخدمات الخاصة بتجهيزات المختبرات والمعامل والوسائل التعليمية، والمكتبات والخدمات العامة.

وعلى ذلك يمكن منحها الاعتماد الأكاديمي الذي يتضمن اعترافاً بالكيان الشامل للمؤسسة، والذي يؤهلها إلى الانتقال إلى تحقيق الاعتماد الأكاديمي (البرنامجي) كجزء مكمل وأساس للاعتماد العام للمؤسسة.

ثانياً: اعتماد البرنامج العلمي Academic Program Accreditation:

يطلق عليه الاعتماد البرنامجي، وهو الاعتماد الذي لا يتم الحصول عليه إلا بعد حصول المؤسسة على الاعتماد المؤسسي، كما أنه لا يمنح إلا بعد مرور سنة على تخريج الدفعة الأولى، وذلك لضمان إجراء تقويم متكامل وفحص دقيق لكل ما يتعلق بالبرامج الدراسية في كافة مراحلها، والقائمين بالتدريس، ومؤهلاتهم وخبراتهم ونشاطاتهم البحثية، وكذلك الطلاب وتقويمهم في كل مراحلهم وسجلاتهم الأكاديمية، وتوفير مصادر التعليم المختلفة وغيرها.

ويعرف الاعتماد الأكاديمي بأنه "الاعتراف بالكفاءة الأكاديمية لأي مؤسسة أو ببرنامجها التعليمي في ضوء استيفاء معايير الجودة النوعية المعتمدة التي تصدرها هيئات ومؤسسات متخصصة".

ويوجد أنواع من اعتماد البرنامج العلمي في التعليم متمثلة في ما يلي (الطريري، 2004):

1. اعتماد جزئي ويُعنى ببرامج محددة في المدرسة أو بعنصر معين مثل الطلاب، طرق التدريس، المناهج...الخ.
2. اعتماد كلي يشمل مختلف عناصر المؤسسة ومنها الخدمات التعليمية والإدارة، والشئون المالية، والخدمات العامة، والطلاب، والمكتبة...الخ.

3. زيادة اهتمام المؤسسة والتطوير المستمر لجميع عناصرها للوصول إلى أقصى درجة من الجودة والكفاءة والفاعلية لها.

4. تحفيز المؤسسة ذات مستوى الاعتماد الأقل على الارتقاء بمستوياتها، ومنافسة الآخرين.

5. تشجيع التنافس المشروع بين مختلف المؤسسات لاجتذاب أكب عدد من المستفيدين من خدماتها، من خلال منح الاعتماد بمستويات (درجات) متفاوتة وإعلانه للعامة.

6. خدمة المجتمع من خلال رفع كفاءة أداء المؤسسة وتحسينها، وتنمية موارده البشرية، وزيادة فاعلية استخدام وسائل التعليم والتدريب المتوفرة بهذه المؤسسات.

7. الارتقاء بمخرجات المؤسسة بما يتواءم مع احتياجات سوق العمل، من خلال تجويد التعليم وتحسين كفايات الخريجين.

8. التأكد من الاستخدام الأمثل لميزانيات المؤسسة وتحقيقها لأهدافها.

9. تحديد مهام ومسئوليات كل فرد من أفراد المؤسسة بشكل دوري ومنظم لجميع عناصرها، مما يضمن تطويرها وتحسينها وزيادة فاعليتها باستمرار.

ثالثاً: الاعتماد المهني Professional Accreditation:

ويختص الاعتماد المهني بالاعتراف بجودة وأهلية الأشخاص لممارسة المهن المختلفة، وهو يعتمد على ما تصدره الهيئات والمنظمات المهنية المتخصصة بكل مهنة من معايير تحدد مدى كفاءة من يمارس هذه المهنة، وهو يعني الاعتراف بالكفاية لممارسة مهنة معينة في ضوء معايير

تصدرها هيئات ومنظمات مهنية متخصصة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، كالاتحادات والروابط والنقابات المهنية الخاصة بكل مهنة(الطريري، 2004).

التحديات التي تواجه تحقيق الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي:

هناك العديد من التحديات التي تواجه تحقيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الأردن ويمكن تصنيف هذه التحديات كالآتي (الطراونة، 2010، ص 19-22):

1. **التوسع الهائل في الطلب على التعليم العالي:** تزايد أعداد الطلبة الراغبين بالالتحاق ببرامج التعليم العالي بشكل ملحوظ في الأعوام الخمسة الماضية، مما أدى إلى تشكيل عبء كبير على مؤسسات التعليم العالي وتحديداً الجامعات الرسمية، الأمر الذي دفع الحكومة إلى السماح بإنشاء مزيد من الجامعات حيث تم ترخيص جامعات رسمية وخاصة جديدة من قبل وزارة التعليم العالي لاستيعاب هذه الأعداد المتزايدة، كما تم تشجيع الجامعات على تسهيل الإجراءات اللازمة لالتحاق الطلبة من الدول الشقيقة بها.
2. **ضعف الإقبال على التعليم التقني:** يواجه سوق العمل الأردني تضخماً واضحاً في عدد خريجي الجامعات من البرامج المختلفة، ونقصاً كبيراً في المهنيين والفنيين، مما أدى إلى ظهور مشكلات اجتماعية واقتصادية وتعليمية تتطلب من صانعي القرار إعادة النظر في سياسات القبول بحيث يكون للتعليم التقني نصيب أوسع.
3. **عدم موائمة مخرجات التعليم العالي لحاجات سوق العمل:** ويتمثل ذلك بعدم الانسجام بين الاحتياجات الوطنية ومتطلبات ترخيص البرامج الأكاديمية، وغياب الترابط بين البرامج

الأكاديمية ومهارات مُخرجات العملية التعليمية، وعدم توفر منهجية مؤسسية للتنسيق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات السوق المحلي والإقليمي المتغيرة.

4. **المناهج الدراسية:** حيث تفتقر المناهج الحالية للمقررات التعليمية التي تساعد على تطوير المهارات الفكرية، مثل: التفكير التحليلي، والاتصال، والقيادة، والمبادرات المؤسسية، ولهذا لا بد من العمل على تحديثها من خلال تقديم مناهج تعليمية تحفز العقل وتثير التفكير الريادي وتستحث الإبداع.

5. **التحديات المالية:** يمكن إيجاز هذا الجانب بالبعدين الآتيين: انخفاض الميزانيات المخصصة للجامعات وتدني الإنفاق على التعليم الجامعي وصعوبة تأمين مصادر تمويلية كافية وثابتة للحفاظ على مستوى تعليمي متطور كما هو الحال في الجامعات الرسمية. وعدم تمويل النشاطات التي تهدف إلى تطوير خطة إستراتيجية شاملة لمخرجات التعليم العالي الأمر الذي دفع الجامعات إلى الاعتماد على مواردها الذاتية التلقائية والمحدودة وبالتالي تراجع مُخرجاتها.

6. **تدني مستوى العملية التعليمية:**

وفيما يلي أبرز الأسباب التي أدت إلى ذلك:

أولاً: سياسات القبول:

تتمثل التحديات التي تواجه سياسات القبول بما يلي:

1. ضعف المواءمة بين أداء الطلبة في الثانوية العامة واختيارهم لتخصصاتهم، حيث أن معدل الثانوية العامة هو العامل الوحيد الذي يؤخذ بعين الاعتبار للقبول في البرامج الأكاديمية،

مما يؤدي إلى تقيد المؤسسات بما يقدم لها من مدخلات لبرامجها بغض النظر عن الجودة المتحققة لها.

2. تجاهل عامل النوعية في سياسات القبول في الجامعات الخاصة وبرامج القبول الموازي في الجامعات الرسمية.

3. تخصيص سياسات قبول خاصة لبعض الفئات الاجتماعية أدت إلى غياب التجانس في معايير القبول.

ثانياً: أعضاء الهيئة التدريسية:

وتتمثل التحديات المتصلة بأعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي الأردنية بالآتي:

1. الخلل المستمر في نسبة عدد الطلبة إلى عضو هيئة التدريس: إذ بلغت في عام 2009 (29.8:1) في الجامعات الرسمية و (1: 23.1) في الجامعات الخاصة، بينما تشير المعدلات الدولية إلى نسب تبلغ (1: 9) في كندا و(1: 14) في الولايات المتحدة الأمريكية.

2. صعوبة توفير أعضاء هيئة تدريس بالتخصصات والخبرات المطلوبة.

3. غياب سياسة واضحة لبناء قدرات الموارد البشرية، مثل تدريب أعضاء الهيئة التدريسية، ودعم الأعضاء الجدد، وغياب نظام تقييم شفاف وعادل.

4. هجرة العقول، حيث يتم انتقال العديد من العقول العاملة في الجامعات الأردنية للعمل في الدول المجاورة برواتب وحوافز أعلى.

5. انخفاض نسبة الاستثمار في الجامعات الخاصة فيما يتعلق بابتعاث الطلاب إلى جامعات متميزة وإعادة توظيفهم كأعضاء هيئة تدريسية.

ثالثاً: البحث العلمي:

تتمثل التحديات التي تواجه البحث العلمي بالآتي:

1. التركيز على البحوث النظرية عوضاً عن التركيز على البحوث التطبيقية التي تحقق مردوداً فعلياً.
2. انخفاض نسبة الإنفاق على البحوث العلمية، حيث كانت سابقاً (0.35%) من الناتج المحلي الإجمالي، وفي عام 2009 بلغت (0.7%) بعد تأسيس صندوق البحث العلمي واقتطاع ما نسبته (1%) من أرباح الشركات المساهمة العامة لصالح الصندوق، ولكن عالمياً تبقى هذه النسبة دون الحد الأدنى.
3. غالبية البحوث التي تقدم في الأردن، يقوم بها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، بهدف الترقية وليس لتقديم نتاج بحثي، يمكن الاستفادة منه وتطبيقه.
4. لا يتجاوز النشاط البحثي الفعلي لعضو هيئة التدريس في الجامعات الحكومية وأغلب الجامعات الخاصة (5% -10%) من مهامه الأكاديمية بسبب ثقل الأعباء التدريسية ونقص مرافق البحث العلمي في بعض المجالات المتطورة.
5. غياب أنظمة واضحة ومحفزة لمهنة الباحث العلمي المتفرغ للبحث والتطوير، تجعل الكثير من الباحثين يفضلون البقاء في الجامعات، أو يتوجهون إلى ممارسة مهن أخرى، تدر عائداً أعلى، أو يلتحقون بقافلة هجرة العقول خارج المنطقة العربية.
6. اعتماد تمويل البحث العلمي في الدول العربية ومن ضمنها الأردن على مصدر واحد هو التمويل الحكومي الذي بلغ حوالي (97%) من التمويل المتوافر للبحث العلمي في المنطقة،

في حين أنها لا تتجاوز (40%) في كندا، و(30%) في الولايات المتحدة الأميركية، وأقل من (20%) في اليابان.

7. ضعف التعاون بين قطاع الصناعة ومؤسسات التعليم العالي، مما يساهم في طرح بحوث غير واقعية لا تتضمن قيمة فعلية لتطوير الاقتصاد الوطني.

رابعاً: الإدارة:

تتمثل التحديات في جانب الإدارة بالآتي:

1. عدم الانسجام بين نمط إدارة الجامعات ومتطلبات تطور مؤسسات التعليم العالي الحديثة، وغياب التخطيط الإستراتيجي فيها.
2. تدني موازنة المِنح الدراسية.
3. ممارسات "الإنجازات في آخر لحظة" و"الإنجازات المرتبطة بالضغوطات والمتطلبات" في المؤسسات.
4. زيادة المنافسة بسبب دخول الجامعات الأجنبية وأنظمة التعليم عن بُعد على المستويين المحلي والإقليمي.
5. ضعف نشاطات الترويج والتسويق لمؤسسات التعليم العالي الأردنية في الخارج.
6. تعقيد الإجراءات البيروقراطية التي تواجه الطلاب الأجانب.
7. ضعف التوجيه والإرشاد للطلبة ببرامج الجامعات والكليات.

خامساً: إدراك أهمية الجودة:

ويتمثل ذلك بالآتي:

1. عدم تبني رؤية ورسالة وأهداف واضحة توجه عمل مؤسسات التعليم العالي الأردنية وتترجم إلى خطط إستراتيجية وأكاديمية ومناهج تسهم في مخرجات تعليمية مرجوة لكل تخصص ومجال.

2. عدم تخصيص موازنات كافية للاستثمار في مجال ضمان الجودة.

3. عدم تطوير أنظمة ضمان الجودة في الجامعات والكليات.

4. غياب نظام تصنيف الجامعات والبرامج الأكاديمية فيها.

5. توجه بعض مؤسسات التعليم العالي الخاصة نحو الربحية، في حين أن العرف السائد يتمثل في التناقض بين معايير الجودة وتحقيق الأرباح القصوى.

مما سبق يظهر أن تطبيق معايير ضمان الجودة بكافة أساليبه على مؤسسات التعليم العالي في هذا اليوم أمر حيوي لما له من دور فاعل في رقي العملية التربوية وتقدمها وهو ما يتوافق مع الاتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسات التربوية بوجه عام ومؤسسات التعليم العالي بوجه خاص في الدول المتقدمة التي لها السبق في تبني هذه المعايير والمفاهيم في مؤسساتها التعليمية، متى ما أمكن تهيئة البيئة واستغلال كافة الامكانات المتاحة بالطريقة المنظمة، وسبق ذلك ترسيخ مفهوم الجودة الشاملة في عملها وعملية التقويم المستمر لمكوناتها بين كل فترة وأخرى وهذا هو المجال الخصب للتنافس في المكانة العلمية في مؤسسات التعليم العالي بين الدول التي تطبق معايير تقودها للحصول على الاعتماد الأكاديمي في مؤسساتها أو برامجها التي تقدمها لطلابها فمن لم يحصل على هذا الاعتماد فإن هناك خللاً ما في مؤسسته التعليمية يجب الوقوف عنده وبالتالي معالجته.

ويعتبر الاعتماد الأكاديمي ضرورة تمليها تطورات الحياة ليس فقط داخل المؤسسات التربوية ولكن عبر المؤسسات المجتمعية،الاقتصادية منها والاجتماعية في المجتمع الكبير، وأعظم نقاط القوة التي يتميز بها الاعتماد هو كونه عملية إشرافية مشروعة في الأوساط الأكاديمية لضمان استمرار الجودة النوعية في البرامج التعليمية التي تقدمها الجامعات ومؤسسات التدريب لخدمة مجتمعاتها، وهذه العملية هي في واقع الأمر مرحلة طويلة جداً بحيث لا تنتهي عند تحقيق غاية أو هدف معين،بل هي مستمرة دون توقف، لأن هدفها المتجدد باستمرار هو إصدار الأحكام اللازمة التي تشهد بأن برامج المؤسسة التعليمية تفي بمعايير ضمان الجودة من حيث المحافظة على المستوى العلمي الجيد والسير المنتظم لتحقيق التطور المستمر وهذه البراءة هي الوسام الفخري الذي يزين جبين المؤسسات التعليمية وترضاه الأوساط الأكاديمية بلا نقاش أو تردد.

أما أهم أوجه الضعف في الاعتماد الأكاديمي فهو صعوبة توصيف طبيعته لعامة الناس، ولا يكاد أحد أن يفهم مضمونه بوضوح تام خارج حدود الوسط الأكاديمي.ويشير النقاد إلى أن المهيمنين على آلية الاعتماد يركزون جهودهم فقط على مدخلات الاعتماد وليس مخرجاته،أي إن فرق التقويم في هيئات الاعتماد الأكاديمي يهمهم بالدرجة الأولى توفر المصادر المالية ومحتوى المكتبة لدى مؤسسة التعليم ولا يعنيهم كثيراً مستوى خريجي المؤسسة العلمي.

بعض التجارب العالمية والعربية في مجال التقويم والاعتماد

إنَّ طبيعة العصر الذي نحن فيه تؤكد دائماً على "الحرية والجودة" معاً ويظهر ذلك في جميع أوجه النشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، والتعليم هو أحد هذه

النشاطات الرئيسية وينطبق عليه نفس المبدأ ألا وهو تطلع الجهات المعنية إلى "الحرية والجودة" معاً (David & Harold, 2000, 102).

لقد تأكدت الحرية لدى الراغبين في التعليم ذوى القدرات بتزايد عدد المقيدين في مؤسسات التعليم وهذه بدورها زاد عددها وتنوعت مستوياتها وشارك فيها رجال الأعمال الراغبين في الاستفادة من تطلع الجميع إلى التعليم حيث أنشئت المعاهد والجامعات الخاصة وفي نفس الوقت لم تتخلف الحكومة عن دورها في إنشاء المدارس والمعاهد المختلفة. كل هذا يشير إلى أن مبدأ "الحرية" متاح لمقدم الخدمة التعليمية ولطالبها في نفس الوقت. كل ذلك حدث ويحدث في انتظار آليات ضمان "الجودة" التي هي الجناح الآخر لطبيعة العصر ويدونها لن نقيس العصر الذي نتواجد فيه (David & Harold, 2000, 103).

الولايات المتحدة الأمريكية

أن الولايات المتحدة كانت أول من راعى مبدأ توازى "الحرية والجودة"، حيث سمحت لمئات بل آلاف المؤسسات التعليمية أن تنتشر وفي نفس الوقت ومنذ أوائل القرن العشرين أنشئت الآليات المناسبة التي تتابع جودة أداء هذه المؤسسات وتعتمد ما يستحق منها الاعتماد Accreditation وتجعل نتائج هذه المتابعة متاحة لراغبي التعليم حتى يكونوا على بينة من موقف مؤسسات التعليم المتاحة (David & Harold, 2000, 103).

مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية تشبه إلى حد كبير المؤسسات الخاصة التي تتمتع باستقلالية كبيرة وسلطة تمثل بمجالس إدارة هذه المؤسسات. ويعتبر التأثير الحكومي على هذه المؤسسات محدود الأثر قياسا بالدول الأوروبية، ولذلك فإن المسؤولية تقع على مؤسسات التعليم العالي لتنظيم نفسها وإيجاد موارد لها وإلا فقدت هذه المؤسسات مواردها وطلابها الذين يتجهون بالتالي نحو المؤسسات المنافسة(David & Harold, 2000, 103).

ويتخذ الاعتماد في الولايات المتحدة الأمريكية شكلين:

1. اعتماد مؤسسي Institutional Accreditation وتقوم به مجالس إقليمية تابعة لمؤسسات التعليم العالي نفسها.
2. اعتماد تخصصي Program Accreditation للبرامج الدراسية تقوم به لجان متخصصة مثل مجلس اعتماد الهندسة والتكنولوجيا والذي يعمل منذ الثلاثينات من القرن الماضي وهيئة اعتماد التعليم الطبي (National Quality Assurance and Accreditation، 2004). في عام 1996 تم إنشاء مجلس اعتماد التعليم العالي The Council for Higher Education Accreditation والذي يهدف إلى إيجاد مؤسسة قومية تتولى الإشراف على مؤسسات الاعتماد وهي مؤسسات غير حكومية في التعليم العالي. ويقوم مجلس الاعتماد بالاعتراف بمؤسسات الاعتماد العاملة في مجال التعليم العالي بناءً على معايير محددة يضعها مجلس الاعتماد. ويتم إعادة اعتماد هذه المؤسسات مرة كل 10 سنوات بناءً على تقرير يقدم كل 5

سنوات. والعمل الذي تقوم به مؤسسات الاعتماد هو عمل تطوعي ويتم من خلال المهام الآتية(National Quality Assurance and Accreditation, 2004):

1- مراجعة عمليات التقييم الذاتي Self-Assessment بواسطة القائمين على المراجعة Peer Reviewers.

2- زيارة ميدانية للمؤسسة التعليمية مرة كل عام.

3- العمل على جذب متطوعين جدد من المهتمين بالتعليم العالي للانضمام إلى المنظمة.

مؤسسات الاعتماد الأكاديمي والمؤسسي في الولايات المتحدة:

أولاً: المجلس الوطني الأمريكي لاعتماد وتدريب المعلمينNCATE : هو هيئة الاعتماد المهني للمدارس والكليات وإدارات التربية والتعليم: يعتبر المجلس القومي لاعتماد إعداد المعلمين NCATE من أكثر المؤسسات اهتماما لعملية الاعتماد المتميز والمتقن لأحداث جودة في إعداد المتعلم وتعزيز المهتمين بتحسين عملية التعليم في المدارس أو الكليات وفق ستة معايير أساسية هي (NCATE, 2008):

المعيار الأول: المعرفة والمهارات والاتجاه نحو المهنة: ويتضمن هذا المعيار عدة معايير متفرعة هي:

- المحتوى المعرفي بمادة التخصص لدى المرشحين لمزاولة التدريس.
- المحتوى المعرفي البداجوجي والمهارات لدى المرشحين لمزاولة التدريس.
- فهم المرشحين لمزاولة التدريس لتعلم التلاميذ: حيث يركز المرشحين للتدريس على تعلم تلاميذهم.

- معارف ومهارات المرشحين لمزاولة المهن المدرسية الأخرى .
- إلمام المرشحين للمهن المدرسية الأخرى بتعلم التلاميذ.

المعيار الثاني : نظام التقويم والامتحانات : ويتضمن هذا المعيار عدة معايير متفرعة :

- نظام التقييم:تمارس الكلية بصورة منتظمة، وفي إطار مجتمعها المهني، تقويم قدرة وفاعلية نظامها للتقييم.
- جمع البيانات وتحليلها والتقويم : حيث يتيح نظام التقييم بالكلية معلومات منتظمة وشاملة حول جودة البرامج.
- استخدام البيانات لتحسين البرنامج
- وهي لا تجري التغييرات فقط عندما تشير الدلائل إلى ضعف النظام بل وتجري الدراسات بصورة منهجية مستمرة

المعيار الثالث: الخبرات الميدانية والممارسات العملية: ويتضمن هذا المعيار عدة معايير متفرعة هي:

- تعاون الكلية مع المدارس الشريكة.
- تصميم وتنفيذ وتقويم الخبرات الميدانية والممارسات العيادية.
- نمو المرشحين وتمكنهم من المعارف والمهارات والتوجهات المهنية لمساعدة كافة التلاميذ التعلم.

المعيار الرابع: التنوع: تصمم الوحدة وتنفذ وتقوم برامج دراسية وخبرات تعليمية لعملائها، تساعدهم على طلب المعرفة والمهارات وتكوين الاتجاهات الموجبة بما يساعدهم في التعليم المهني. ويتفرع من هذا المعيار عدة معايير هي :

- تصميم وتنفيذ وتقييم المنهج والخبرات.
- خبرات العمل مع أعضاء متنوعين.
- خبرات العمل مع مرشحين متنوعين.
- خبرات العمل مع تلاميذ متنوعين بالمدارس.

المعيار الخامس : مؤهلات أعضاء هيئة التدريس والأداء والنمو المهني : ويتفرع منه عدة معايير هي :

- أعضاء هيئة التدريس المؤهلون.
- تمثيل أفضل الممارسات المهنية في التدريس
- تمثيل أفضل الممارسات في العمل العلمي.
- تمثيل أفضل الممارسات المهنية في تقديم الخدمات.
- تقويم الكلية للأداء المهني لأعضاء هيئة التدريس.
- توفير الكلية للنمو المهني.

المعيار السادس : الإدارة والموارد : ويتفرع منه المعايير التالية : (قيادة الكلية وسلطاتها، ميزانية الكلية، والعاملون، وتسهيلات الكلية، وموارد الكلية).

ثانياً: هيئة الاعتماد الأكاديمي: ***Southern Association of Colleges and Schools*** **(acics)**

تأسست في عام 1912 م، تعتبر ACICS أكبر منظمة وطنية للاعتماد الأكاديمي للبرامج التقنية والمهنية، وتعد واحدة من اثنين من مفوضي الاعتماد الوطني التي تعترف بها كل من إدارة الولايات المتحدة للتعليم ومجلس اعتماد التعليم العالي مع النطاق الذي يشمل المؤسسات الجامعية الخاصة وتقدم شهادات ودبلومات ودرجات من المنتسبين من خلال الماجستير.

وليكون للمؤسسة التعليمية حق التأهيل من أجل الاعتماد، يجب على المؤسسة تلبية المتطلبات التالية(acics, 2011):

(1) يجب أن تكون المؤسسة من مؤسسات التعليم الجامعي تمنح شهادات البكالوريوس أو درجة الماجستير في البرامج الهادفة إلى توعية الطلاب للمهن التقنية، أو المهنية. وأن تكون قانونية مرخصة من قبل وكالة التعليم الجامعي المناسب للمؤسسات أو من قبل وكالة التصريح المناسب في تلك الدولة، وأن تكون قد قدمت خدماتها التعليمية للجمهور لمدة سنتين على الأقل قبل مباشرة النظر في الطلب المقدم لهيئة الاعتماد، ويجب أن تكون مهمتها تقديم البرامج التعليمية التي تساعد الطلاب على تطوير المهارات والكفاءات لتعزيز مسيرتهم المهنية.

(2) من المعايير العامة التي تنطبق على جميع المؤسسات الوضوح حيث ينبغي لأهداف المؤسسة التي تريد تقديم طلب الاعتماد ان تكون واضحة ومفهومة للجميع. والتنفيذ: حيث ينبغي لجميع موارد المؤسسة من أعضاء هيئة التدريس، والموارد المالية والمنشآت المادية، والإدارة، والأنشطة التعليمية المناسبة أن تلتزم بالتنفيذ الناجح للمهمة المعلنة للمؤسسة. إضافة إلى الفعالية المؤسسية: تعتبر

الفعالية المؤسسية مؤشراً هاماً لهيئة الاعتماد ACICS، حيث تخضع العناصر الست الاتية من أجل تقييم الفعالية المؤسسية: (معدل استيعاب الطلبة النظاميين والمنتسبين، ومستوى الرضا عن الدراسات العليا، ومستوى رضا صاحب العمل ،و نتائج تعلم الطلبة، ومعدلات التخرج)...

ثالثاً: الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي: National Council Accreditation Acadimic **(NCAA)**

1.المعيار الأول: الرسالة والأهداف

يركز على تقييم مدى الاتساق بين رسالة وغايات وأهداف المؤسسة وبين غايات وأهداف البرنامج: ومن مؤشراتها:

- الآراء التي تم الحصول عليها عن طريق سؤال الأعضاء عن رأيهم في الرسالة، ومدى تناسب هذه الرسالة والتطلعات مع احتياجات المجتمع.
- وعي أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالبرنامج برسالته ومساندتهم لها.
- نسبة القرارات الهامة التي صنعت بالرجوع للرسالة.
- احتواء معايير تقييم الاقتراحات الخاصة بإنشاء مقررات على فقرة تنص على توافق المقرر المقترح إنشاؤه مع رسالة البرنامج.

2.المعيار الثاني: السلطات والإدارة

يركز على تقييم فاعلية التخطيط وإدارة البرنامج، ومن مؤشراتها: رأي أعضاء السلطة العليا في فعالية المجلس (أو الإدارة) فيما يتعلق بوضع السياسة العامة للبرنامج والإشراف عليها، ومدى فهمهم للاستراتيجيات اللازمة لتحقيق الأهداف، ومدى التقارب في الرأي بين المجموعات المختلفة التي يتكون منها مجلس الإدارة. ووجود تقارير فحص ذاتي صادرة عن إدارة البرنامج، واللجان الإدارية

الرئيسة، تراجع فيها أداءها، وتخطط لتحسين هذا الأداء. ومدى إنجاز الأهداف الموضوعة في خطط العمل السنوية. وعدد المرات التي يقوم فيها القسم بإخطار كافة العاملين به بالتطورات الحاصلة في القسم، وبالموضوعات التي يوليها القسم اهتمامه في الوقت الحالي. بالإضافة إلى ردود أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالقسم على استبانات حيال الأمور التي يطلعهم القسم عليها، والتي تبين إدراكهم للتطورات في القسم، والقضايا التي يوليها القسم اهتمامه، كما تبين ما إذا كانوا هم أنفسهم مهتمين بهذه الأمور أصلاً، ومدى إدراك أعضاء هيئة التدريس بالقسم وطلابه والعاملين به بوجود قواعد وسياسات عامة تتعلق بهم، وتؤثر عليهم، ومدى معرفتهم بهذه القواعد.

3.المعيار الثالث: إدارة ضمان الجودة وتحسينها

يركز على تقييم مناسبة إجراءات ضمان الجودة وفاعليتها وتأثيرها على البرنامج واستخدام المؤشرات والمقارنات المرجعية المناسبة ومن مؤشراتها: مدى وجود خطط لتحسين الجودة تشمل مؤشرات ونقاط مقارنة على مستوى البرنامج، ونسبة أعضاء هيئة التدريس المؤيدين للاستراتيجيات التي تبناها البرنامج لتحسين الجودة. ونسبة أعضاء هيئة التدريس الذين يقوم الطلبة بتقييم تدريسهم.

4.المعيار الرابع: التعلم والتدريس

يركز على تقييم مدى اتساق نواتج تعلم الطلاب مع اطار المؤهلات الوطني ومدى تعامل طرق التدريس والتقييم مع مجالات نواتج التعلم ومن مؤشراتها: رأي الطلبة في جودة التدريس، وتقييم أصحاب العمل لجودة الخريجين بالنسبة لأدائهم بشكل عام، وبالنسبة للمهارات والخصائص كما يحددها إطار المؤهلات، ونسبة عدد الطلاب إلى عدد العاملين في البرنامج ككل، وفي حقول الدراسة المختلفة، ونسبة عدد الطلاب إلى عدد أعضاء هيئة التدريس. وملاءمة أساليب التدريس

حسب تقييم الطلاب، والملاحظين الخارجيين، وأعضاء هيئة التدريس لكل مجال من مجالات التعلم، كما جاءت في "إطار المؤهلات".

5.المعيار الخامس: إدارة شئون الطلاب والخدمات المساندة

يركز على تقييم مناسبة خدمات الدعم الطلابية من حيث جميع عناصر البرنامج ومن مؤشراتها: استطلاعات الرأي حيال جودة ونطاق خدمات الطلاب، ومعدلات استخدام خدمات الطلاب، والحصة المالية المخصصة لخدمات الطلاب بالنسبة لإجمالي مصاريف التشغيل، وعدد الحالات التي تم فيها فرض إجراءات تأديبية، والنسبة المئوية للطلاب المشاركين في الأنشطة اللاصفية.

6 .المعيار السادس: مصادر التعلم

يركز على تقييم مناسبة مصادر التعلم من حيث دعم البرنامج والاستجابة لمتطلباته ومن مؤشراتها: استطلاعات رضا المستخدمين، ومتوسط الوقت الذي يستغرقه الحصول على المواد المطلوبة من المكتبات الأخرى المشاركة في خدمة المكتبة، وعدد المنشورات والمجلات في مجال الدراسة، وأعداد الكتب والمجلات وإجمالي عدد المنشورات لكل طالب متفرغ (نسبة الكتب للطلاب)، ومعدل الإنفاق على الكتب والدوريات لكل طالب.

7 .المعيار السابع: الأبنية والمعدات

التركيز على مدى جودة ومناسبة وإتاحة الأبنية والمعدات وتقنية المعلومات الضرورية لدعم البرنامج ومن مؤشراته: استطلاعات الرأي المتعلقة برضاء المستخدمين عن القاعات الدراسية، والمعامل، ومنشآت أجهزة المعلومات، ومعدل عدد أجهزة الحاسب الآلي التي يمكن استخدامها لكل طالب، ومعدلات استخدام المساحات المخصصة للتدريس.

8 .المعيار الثامن: التخطيط المالي والإدارة المالية

التركيز على تقييم ما إذا كانت المصادر مناسبة، وأن هناك مرونة ومساءلة للإدارة ومدى تأثير الترتيبات المادية على البرنامج ومن مؤشراتها: نسب إجمالي الدخل المالي من مصادر التمويل المختلفة، وملاحظات تقارير المراجعة المالية الخارجية، وعائد الدخل من النشاطات التجارية مقارنة بحجم الأصول.

9 .المعيار التاسع: عمليات توظيف أعضاء هيئة التدريس والعاملين

التركيز على تقييم مدى مناسبة وفعالية تعيين هيئة التدريس والتطوير الوظيفي لدعم البرنامج ومن مؤشراتها: معدلات تغير أعضاء هيئتي التدريس والإدارة، وأعداد طلبات العمل التي تقدم استجابة لإعلانات التوظيف، وعدد ونسبة أعضاء هيئة التدريس الذين يشغلون مناصب رسمية في المنظمات الدولية الأكاديمية، أو المهنية، أو البحثية، ونسبة أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على شهادة الدكتوراه، ونسبة أعضاء هيئة التدريس الذين اشتركوا في دورات تنمية المهارات المهنية، وتقييم أعضاء هيئة التدريس الجدد لجدوى دورات التهيئة والإرشاد.

10.المعيار العاشر: البحث العلمي

التركيز على تقييم مدى انعكاس أنشطة هيئة التدريس البحثية والعلمية على التدريس ومدى تأكيد البرنامج على تعريف أعضاء هيئة التدريس بالتطورات الحديثة في المجال وارتباطها بالبرنامج. ومن مؤشراتها: علاقة البحث العلمي التطبيقي الذي قام به أعضاء هيئة التدريس بالقضايا موضوع الساعة، والتقييم المستقل لكفاية منشآت وأجهزة البحث العلمي، وتقييم أعضاء هيئة التدريس لكفاية

أجهزة ومنشآت البحث العلمي، ونسبة أعضاء هيئة التدريس الذين قاموا بإنتاج أبحاث علمية ذات مواصفات محددة، ونسبة الإنفاق على الأبحاث للإنفاق الكلي.

11. المعيار الحادي عشر: علاقة المؤسسة بالمجتمع

التركيز على تقييم العلاقة بين البرنامج وهيئة التدريس بالمجتمع ومن مؤشراتها: الخدمات التي يقدمها البرنامج مقارنة باحتياجات المجتمع، وتقديم خدمات بعينها استجابة لاحتياجات المجتمع (مثال على ذلك، الصحة، وتنمية المشروعات التجارية الصغيرة، ومشاريع التخطيط العمراني، والتعليم)، ونسبة تناول البرنامج بصورة إيجابية إعلامياً مقارنة بتناوله تناولاً سلبياً، ورأي المجتمع في جودة البرنامج وسمعته كما تبينه استطلاعات الرأي، ورأي المجتمع فيما يقدمه البرنامج من خدمات للمجتمع.

دول أوروبا الغربية

تعتبر دول فرنسا وانجلترا وهولندا من أكثر البلدان الأوروبية التي تتم فيها عمليات التقويم ومتابعة جودة التعليم، وربما تتم بصورة مختلفة عن النظام الأمريكي. ومنذ إعلان بولونيا عام 1997م عن التوجه نحو نظام تعليم جامعي متناسق تقوم الدول الأوروبية بالمبادرة بترتيب نظام التعليم بها حتى يكون قريباً من النسق المعلن في بولونيا. كذلك بدأت أوروبا مجتمعة في إنشاء الآليات المناسبة لكي تتابع جودة التعليم العالي بدولها المختلفة تأكيداً على وحدة سوق العمل(Caplin-davies and Donnelly, 2006, 29).

ففـي فرنسـا تُعطـى نموذجـاً أوروبيـاً آخـر للنظـر فـي جـودة التعلـيم العـالي حيـث تبـين أنـه نتيجـة لعـدم فعاليـة الأنظمـة التقليديـة المركزية لتقيـيم الأداء وضـبط الجـودة والتـي اتسـمت بضـعف الاسـتقلالية والبيروقراطيـة فقـد تشـكلت لجنـة وطنيـة للتقيـيم بقـرار رئاسـي وبرلمـاني عـام 1985م وتتبـع هـذه اللجنـة رئـيس الجمهوريـة مباشـرة وبالتـالي فهـي مستقلة عـن رئـيس الـوزراء ووزيـر التعلـيم العـالي أو أي جهـة حكوميـة أخـرى. وتشـمل إجـراءات التقيـيم الـذي تمارسـه اللجنة تقييمـاً عامـاً للمؤسسـة التعليميـة ومراجعـة للبـرامج. ويشـمل التقيـيم العـام مراجعـة أسـاليب التـدريس والنشـاطات البحثيـة ونظـم الإدارة وبيئـة التعلـيم. كمـا تجـرى عمليـة التقيـيم عـادة بنـاء علـى طلـب مؤسسـة التعلـيم العـالي نفسـها، وإن كـان للجنـة الوطنيـة الحـق فـي إجـراء تقيـيم لأي مؤسسـة تريـد أن تقيمهـا. وتقـوم هـذه اللجنـة بزيـارة كـل المؤسسـات مـرة كـل ثمـان سـنوات تقريبـا وتنشـر نتـائج تقييمهـا فـي تقريـر عـن كـل مؤسسـة، ويرسـل التقريـر للـوزارات المعنيـة. وتكمـن أهميـة هـذا التقيـيم فـي أنـه يؤخـذ فـي الاعتبـار أثنـاء التفـاوض علـى الموازنـات السنوية لمؤسسات التعليم العالي(Brennan, 2006, 23).

أمـا إجـراء مراجعـة البـرامج فيشـمل تقريـراً ذاتيـاً مـن المؤسسـة نفسـها ثـم زيـارة مـن قبـل اللجنـة القوميـة للمؤسسة والتـي تعـد تقريرهـا والـذي تسـتند اليـه لجنـة خبـراء خارجيـة لإصـدار أحكامهـا لاعتمـاد البـرامج والمـواد الدراسـية للمؤسسـة. وتقـوم اللجنـة القوميـة للتعلـيم بنشـر تقريـر عـام عـن البـرامج التـي تمـت مراجعتهـا وإعـداد تقريـر سـنوى يـتم رفعـه إلـى رئـيس الجمهوريـة الفرنسـية يتضـمن نتـائج التقيـيم للمؤسسـات التعليميـة(David & harlod, 2000, 104).

النموذج الياباني للاعتماد الأكاديمي

أما اليابان فقد تأثرت كثيراً – ولأسباب تاريخية– بالنموذج الأمريكي حيث يتم اعتماد الجامعات اليابانية بواسطة هيئة اعتماد الجامعات اليابانية من خلال نظامين:

النظام الأول: الاعتماد Accreditation الذي يمنح للجامعات التي تتقدم لأول مرة لطلب العضوية الرسمية في هيئة الاعتماد.

النظام الثاني: إعادة الاعتماد Re-Accreditation الذي يمنح بعد مرور خمس سنوات من الحصول على الاعتماد الأول بالنسبة للجامعات التي تحصل لأول مرة على الاعتماد ويمنح كل 7 سنوات للجامعات التي حصلت على إعادة اعتماد من قبل. ولابد أن يمر على إنشاء الجامعة أربع سنوات حتى يكون لها الحق في الانضمام لعضوية الهيئة. وتعتبر عملية الاعتماد وإعادة الاعتماد متشابهتين من حيث الطرق والإجراءات المتبعة للاعتماد، والفرق الأساسي هو أنه طبقاً للنظام الأول لا تتم عضوية الجامعة بهيئة الاعتماد إلا بعد الحصول على الاعتماد النظام الأول ولكن طبقا للنظام الثاني إعادة الاعتماد لا تفقد الجامعة عضويتها حتى لو لم تحصل على إعادة اعتماد. والفرق الآخر هو أن إعادة الاعتماد يعتمد على ما إذا كانت الجامعة قد عملت بالتوصيات التي ذكرت من قبل خلال حصولها على الاعتماد بواسطة الهيئة. إن هذا النظام المطبق باليابان هو تطويع للنظام الأمريكي الذي بدأ في أوائل القرن العشرين(National Quality Assurance and Accreditation, 2004).

إن النمـــاذج التـــي قـدمت ليســت شـــاملة ولا كاملـــة وهنـــاك اجتهـــادات كثيـــرة بالـــدول الأوروبيـــة الجديـدة شـرق أوروبـــا وفـــي دول أســيا وأمريكـــا اللاتينيـــة وفـــي الـدول العربيـــة، حيـث بـدأت بعـض الـدول منفـردة وبعـض المنـاطق الجغرافيـة مجتمعـة فـي الاتفـاق علـى نظـام ضـمان وتوكيـد الجـودة حيـث أصـبح سـوق العمـل مفتوحـاً علـى مصـراعيه حريـة الانتقـال وحريـة العمـل أمـام الأفـراد القـادرين علـى القيـام بمهـام وظـائفهم بكفـاءة جـودة الأداء. وهـذا ينطبـق داخـل الدولـــة الواحـــدة ومجموعـــة الـــدول وســـوق العمـــل العـــالمي وفـــي تواجـد الشـركات متعـــددة الجنسيات(Cizas, 1997, 92).

أما في المملكة المتحدة فإن حركة الاعتماد تعد الأحدث وذلك بالمقارنة مع التجربة الأمريكية، حيث أسندت هذه المسئولية في عام 1992 م إلى مجالس تمويل التعليم العالي في انجلترا وويلز ، وتقوم هذه المجالس بتقييم نوعية التعليم في مؤسسات التعليم العالي التي تمولها. وفي عام 1995م أعيد النظر في الطريقة المتبعة في التقييم بحيث تحقق ثلاثة أغراض؛ الأول هو تشجيع التحسين والتطوير ؛ والثاني هو توفير معلومات فاعلة للجمهور حول نوعية التعليم العالي بناء على الأهداف والأغراض كما تحددها كل مؤسسة؛ بينما الثالث هو ضمان الحصول على مردود ذي قيمة للمال العام الذي يستثمر في التعليم العالي. وفي عام 1997م انتقلت هذه المسئولية إلى وكالة ضمان الجودة في التعليم العالي وهي هيئة تهدف إلى غرس وتعزيز ثقة الجمهور في جودة مؤسسات التعليم العالي، وتبدأ العملية من داخل كل مؤسسة أو جامعة حيث تقوم بعمل تقييم ذاتي يتبعه عملية تقييم أولي للتقييم الذاتي ثم زيارة ميدانية للمؤسسة ثم إعداد التقرير النهائي، ولدى كل مؤسسة مكتب يسمى (مكتب ضمان الجودة) يقوم

بتنسيق جهود التقييم، وتعتبر هيئة ضمان الجودة هيئة مستقلة وغير حكومية وتعمل كجمعية أهلية (UNESCO, 2001).

وتتركز إجراءات توكيد الجودة المتبعة في بريطانيا على إخضاع مؤسسات التعليم العالي البريطانية والتي تجاوز عددها 180 مؤسسة إلى عمليات التقويم الخارجي التي تركز على تقويم جودة المواضيع الدراسية حيث تقوم لجنة فنية مشكلة من قبل وكالة توكيد الجودة في التعليم العالي بزيارة ميدانية للجامعة للتحقق من بنود التقويم الذاتي التي قدمتها الجامعة والتي يشمل عادة تفحص ستة بنود أساسية هي: تصميم الخطة الدراسية وتنظيم محتوى المنهاج، وطرق وأساليب التدريس والتعلم والتقييم، وأساليب دعم وإرشاد الطلبة(المساندة الطلابية)، ومستويات أداء وتقدم الطلبة، ومصادر التعلم والتعليم المتوفرة لتدريس الموضوع محور التقييم، وأخيرًا إدارة الجودة والتحسين وأساليب تطوير الأداء النوعي للبرنامج. بعد ذلك يتم إعداد التقرير الذي يشمل تقييم الموضوع الدراسي في البنود المشار إليها ووضع علامة لكل بند، وتعتبر الجامعة معتمدة بالموضوع المقيم إذا حصلت على مجموع علامات يفوق 21 نقطة من أصل 24 نقطة مقسمة بواقع 4 نقاط لكل بند من البنود الستة، يلي ذلك المراجعة المؤسسية أو الأكاديمية وهذا النوع من التقويم الخارجي يتم على مستوى الجامعة حيث يقوم فريق مراجعة خارجي (Institutional Audit)بزيارة الجامعة عادة لمدة خمسة أيام يتم خلالها التأكد من جودة التعليم في الجامعة بعد إطلاع الفريق على التقويم الذاتي الذي قدمته الجامعة (Cheng, 2003, 208).

ولقد شهد ضمان الجودة في المملكة المتحدة بعض التغيرات السريعة في الآونة الأخيرة، حيث يتم تحقيق الجودة من خلال المؤسسات في بعض المستويات المتنوعة بواسطة بعض وكالات ومؤسسات الاعتماد(حسين، 2003، ص ص 226-230):

1- **تقييم جودة التدريس:** ويتم ذلك من خلال لجنة تقييم الجودة في مجالس الاعتماد الإنجليزية في إنجلترا و ويلز واسكتلندا حيث يقوم كل منها بمهامه بطرق مختلفة، وذلك عن طريق استخدام طرق التقييم الذاتي والتقييم التعاوني الذين يتم تنسيقهما في أوقات تامة داخل قسم تقييم الجودة، ويتم التركيز هنا على كيفية تطوير المناهج والمقررات الدراسية وطرائق التدريس، ويكمن العيب الوحيد في هذه المؤسسة في سحب رخصة الاعتماد إذا أصبحت دون المستوى، ففي إنجلترا يتم تصنيف المخرجات على أساس مقياس واحد ممتاز، مرض، وغير مرض، وكل سنة يتم اختيار بعض المجالات لمراجعتها، ومن ثم تحدث عملية التقييم في الكيمياء والقانون والهندسة الميكانيكية والإدارة ودراسات الكمبيوتر، ويتم تقييم لكل مجال على حده وكذلك لكل المؤسسات التعليمية التي تقدم برامج للدراسة في كل مجال، ويرجع ذلك إلى صعوبة زيادة كل المؤسسات التعليمية ومن ثم فإن زيارة التقييم تهدف إلى(حسين، 2003، 226):

- المؤسسات التي تسعى إلى التفوق.
- بعض المؤسسات الراضية عن مستواها.
- كل المؤسسات التي تقدم خدمة غير مرضية.

ويقوم قسم تقييم الجودة بتنفيذ التقييم الذاتي والحاجة إلى التمييز والنجاح لمعرفة مدى إمكانية تطبيق المعايير المتفق عليها، وإذا ما تمت زيارة المؤسسة وانطبقت المعايير عليها يتم منحها الرخصة واعتمادها.

2- **ممارسة تقييم البحث:** ويحدث ذلك بصفة دورية عن طريق مجلس الاعتماد حيث يستند على مجموعة من المعايير التي يتم في ضوئها اعتماد وحدة في مجال معين والتي يمكن أن يعترضها

إحدى القضايا التالية: توقيت الأحداث المستقبلية، وأهمية المحكات المختلفة لعملية التقييم، ومقارنة النتائج المختلفة للجان، وإمكانية توفير المحكات والمعايير الخاصة بالتقييم للمؤسسات، وخضوع كل البرامج للزيارة، وعدد أشكال وصور عملية التقييم، والاختلاف في الحجم والوحدة الخاصة بالاعتماد، وعبء العمل الخاص بعملية التوثيق.

3- **مراجعة الجودة:** حيث يتم إعداد تقرير يتم إرساله للمؤسسة، ويصبح متوافراً لكل أعضاء المؤسسة بحيث تتسم لغته بالوضوح وعدم التهديد وأن يختتم ببعض التوصيات وأن يحدد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الانتباه. وتستند مراجعة الجودة على تقييم الأقران وزيارتهم التي قد تستمر لأربعة أيام ويستقبل الأفراد القائمون بها قدراً من المعلومات الوثائقية مقدماً، ويقضون بعض الوقت في المؤسسة بهدف التأكد من تطبيقها لمعايير ضمان الجودة في التعليم وإجراءات العمل داخل المدرسة.

4- **الاعتماد المهني:** وفي بعض الحالات تعتمد بعض الوكالات والمؤسسات المهنية برامج الدراسة، فعلى سبيل المثال القانون والخدمة الاجتماعية والهندسة والتمريض وتعد عملية الاعتماد واحدة من العمليات التي تهدف إلى التأكد من صلاحية ما يتم تقديمة داخل المؤسسة ومحتوى المقررات وطرائق التدريس وقدرة ونوع العمل ومؤهلات الأفراد العاملين ومستوى إعادة توفير الموارد.

5- **المقيمين الخارجيين:** ويعتبر هؤلاء المقيمون خبراء مستقلين يتم تعينهم بواسطة المؤسسة التي لديها الحق في التقييم المرتبط بكل من الطالب وبرنامج دراسي معين، وقد يهتمون بطريقة مباشرة بعمل الطلاب الذين يميلون إلى تحقيق قدر من التميز والنجاح.

للمقيمين الخارجيين ثلاثة أدوار رئيسية(حسين، 2003، 228):

أولها: التأكد من أن معايير العمل وتصنيف الدرجات تتفق مع المعايير العالمية الخاصة بها.

ثانيها: ضمان أن عمليات التقييم للطلاب يتم إجراؤها بموضوعية وطريقة منسقة.

ثالثها: التدخل مباشرة في توزيع الدرجات الخاصة بالطلاب.

ويتنوع المدى الذي يتدخل عنده هؤلاء المقيمون في عمل المؤسسة، ففي بعض المواد مثل الأدب والتصميم يظهر كل طالب ويؤدي ما يحاول الوصول إليه، وفي بعض المجالات قد يرى المقيم فقط الطلاب عند تأديتهم الامتحان فقط.

التعليم العالي والجامعات الخاصة في الأردن

أخذت ملامح متميزة تشير إلى النمو والتطور ومواكبة المتغيرات في التعليم العالي الأردني منذ أن بدأت مسيرة التعليم العالي في الأردن منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين. فقد شهدت مؤسسات التعليم العالي في الأردن توسعاً كمياً كبيراً حيث سمحت تشريعات التعليم العالي بتنوع الجامعات وتعددية الأنماط التعليمية وفتحت الباب أمام إنشاء جامعات أجنبية وخاصة، كما سمحت بإنشاء فروع للجامعات الأردنية في الخارج (عربيات، 2007). وارتبط التوجه الأهلي نحو التعليم العالي الخاص، بالتطور الاقتصادي وتزايد أعداد الطلبة من خريجي الثانوية العامة، وتزايد أعداد السكان لأسباب طبيعية أو إقليمية معروفة، كالهجرة القسرية والطبيعية، إضافة إلى تصاعد درجة الوعي والانفتاح على مظاهر العولمة، مما ساهم في انتشار التعليم في كل أنحاء الأردن.

وخلال العقدين الماضيين فقد تم إصدار قوانين وأنظمة متعددة لتنظيم التعليم العالي في الأردن. منها قانون التعليم العالي رقم (28) لسنة1985 ، وقانون الجامعات الحكومية رقم (29) لسنة1987 وقانون الجامعات الخاصة رق م (19) لسنة1989 ، وقانون التعليم العالي المؤقت رقم (41) لسنة

2001، (وزارة التعليم العالي، 2003)، إضافة إلى ذلك فقد تم اعتماد استراتيجيات عديدة لتطوير التعليم العالي والجامعات الأردنية كان آخرها الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي 2007-2012م، وتتنوع مؤسسات التعليم العالي الأردنية لتشمل: الجامعات الحكومية وتخضع لقانون التعليم العالي والبحث العلمي وقانون الجامعات الرسمية، والجامعات الخاصة وتخضع لقانون التعليم العالي والبحث العلمي وقانون الجامعات الخاصة. والجامعات الأجنبية والمشتركة: مثل الجامعة الأردنية الألمانية، وجامعة هدرزفيلد البريطانية مع جامعة البلقاء التطبيقية، وجامعة نيويورك مع جامعة العلوم والتكنولوجيا.

إضافة إلى ذلك فقد تميز الأردن بالسماح للقطاع الخاص تأسيس كليات مجتمع أهلية تملكها، وتديرها شركات خاصة تهدف إلى تحقيق الربح .فقد تأسست أول كلية مجتمع خاصة عام1967 وتوالت بعد ذلك وتيرة إنشاء الكليات الخاصة لتبلغ (22) كلية في عام1990 ، وفي ذلك العام تم منح ترخيص لإنشاء أول جامعة أردنية خاصة، هي جامعة عمان الأهلية، والتي باشرت عملها في العام1990/1991م، ثم توالى بعد ذلك تأسيس الجامعات الخاصة ليصل مجموعها حتى الآن (16) جامعة خاصة، منها 13 جامعة تقدم برامج دراسية على مستوى البكالوريوس، ومنحت وزارة التعليم العالي مؤخراً بعضها اعتماداً لتقديم برامج لمنح شهادة الماجستير في بعض التخصصات المحددة، وجامعتين متخصصتين في تقديم برامح الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه)، هما جامعة عمان العربية في عمان وجامعة جدارا في مدينة إربد، وفرع الجامعة العربية المفتوحة في عمان وتقدم برامج للتدريس عن بعد.

ويعود تزايد حجم مشاركة القطاع الأهلي في التعليم العالي وفي إنشاء الجامعات الخاصة في الأردن إلى ضعف الطاقة الاستيعابية السنوية للجامعات الحكومية والتي تبلغ (% 40) فقط إضافة إلى أن سياسة القبول المتبعة في هذه الجامعات تحول دون التحاق أعداد كبيرة من الطلاب فيها، وإلى محدودية فرص التعليم المتاحة لأبناء المغتربين المقيمين في الخارج، والتوجه السريع نحو تشجيع الخصخصة حيث الاستثمار والجدوى والاقتصادية مضمونة في مجال التعليم العالي .وقد دعت شرف (2007) إلى ضرورة وقف منح رخص لإنشاء وتأسيس جامعات خاصة جديدة حيث أن إنشاء تلك الجامعات بحاجة إلى امتلاك المعرفة والخبرة المناسبتين إضافة إلى البنية التحتية والكوادر الأكاديمية والمختبرات والمكتبات والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والوطنية (صبري، 2009، 151).

وتتولى وزارة التعليم العالي مهام تنظيم وضبط التعليم العالي في الأردن ومن ضمنها الاعتراف بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأجنبية ومعادلة الشهادات، وتشكيل اللجان المختصة بذلك، ونشر الجداول الخاصة بالجامعات وأي تعديل يطرأ عليها بالإضافة أو الحذف بالجريدة الرسمية. وقد دفعت زيادة التوجه نحو إنشاء جامعات خاصة، الحكومة الأردنية إلى وضع القوانين والأنظمة لاعتمادها وتحديد التزاماتها.

وقد تمت الإشارة الأولى للاعتماد في القانون الأردني في قانون رقم (6) لعام 1989 إلا أن ذلك القانون انتهى بعد إلغاء وزارة التعليم العالي في عام 1989 حيث تم تشكيل مجلس التعليم العالي برئاسة رئيس الوزراء. وفي عام 1996 تم إنشاء مجلس سمي "مجلس الاعتماد الأردني "برئاسة وزير التعليم العالي مهمته منح الاعتماد ومراقبة الجودة في الجامعات الأردنية ورسم سياسات التعليم وتطوير مدخلاته ومخرجاته، من خلال إعداد الخطة اللازمة لتطوير نوعية التعليم والتنسيق بين الجامعات

الأردنية. وفي شهر حزيران لعام 2001 أصدر مجلس الاعتماد أسس اعتماد مؤسسات التعليم العالي في الأردن وأكد على ضرورة التحقق من انسجام أهداف البرامج الأكاديمية المختلفة مع مهارات الطلبة المكتسبة، وتعزيز شفافية ومصداقية الشهادات الممنوحة في عالم بلا حواجز، وانسجام العملية التعليمية مع متطلبات السوق وخطط التنمية الاقتصادية، واستمرارية الارتقاء بنوعية التعليم العالي، وتعزيز مقررات مؤسسات التعليم العالي على مواجهة تحديات المعرفة وتطورها المتسارع على مستوى عالمي(أبو شرار، 2005، 53).

وتحصل مؤسسة التعليم العالي على الاعتماد بعد تنفيذ جملة من الاجراءات تقوم على دراسة الوثائق المتعلقة بمؤسسة ما للتعليم العالي وزيارات متعددة لموقعها لمشاهده الأمور على ارض الواقع والتحقق منها حيث تقدم اللجنة أو اللجان التي تشكلها الجهة المشرفة (هيئة الاعتماد حاليا) من أكاديميين مختصين تقاريرها إلى الهيئة، وبعد دراستها والت دقيق فيها تصدر الهيئة قرارا يحدد مدى التزام المؤسسة بالمعايير والتعليمات النافذة ويبين النواقص والمخالفات، وفي حالة الالتزام بهذه المعايير والتعليمات تصدر الهيئة قراراً باعتماد المؤسسة، ويكون إما عامًا أو خاصًا(صبري، 2009، 152).

فالاعتماد العام: ويحدد الاعتماد العام الطاقة الاستيعابية العامة للجامعة، ويأتي بعد أن يرخص مجلس التعليم العالي للمؤسسة الأكاديمية، ويقوم على خمسة محاور أساسية هي : محور أعضاء هيئة التدريس، ومحور مساحة الأرض، ومحور قاعات التدريس، ومحور المكتبة، ومحور القبول والتسجيل، وفي ضوء القيم الرقمية لهذه المحاور حسب شروط الاعتماد يتم تحديد الطاقة الاستيعابية العامة بحساب متوسط اقل ثلاثة محاور على ألا تزيد عن القيمة الرقمية لمحور أعضاء هيئة التدريس كونه المحور الأساسي المحدد للطاقة الاستيعابية العامة.

والاعتماد الخاص: فيحدد الطاقة الاستيعابية للتخصص (البرنامج الأكاديمي) وما له وتتضمن محاوره: محور الخطة الدراسية، ومحور أعضاء هيئة التدريس، ومحور الطلبة، ومحور المكتبة، محور المختبرات والمشاغل، ومحور التجهيزات والوسائل التعليمية، ومحور الإدارة .وتحسب الطاقة الاستيعابية لتخصص ما على أساس عدد أعضاء هيئة التدريس في القسم المع ني، مع الأخذ بعين الاعتبار الساعات المعتمدة التي يدرسها أعضاء في القسم خارج قسمهم، وتلك التي يدرسها في القسم أعضاء من خارجه.

وتخضع الجامعة لإجراءات متابعة الاعتماد العام مرة كل ثلاث سنوات كحدٍ أقصى ومتابعة الاعتماد الخاص للبرامج الأكاديمية مرة كل سنتين كحد أقصى، بدءًا من تاريخ آخر قرار للاعتماد العام أو الخاص. إضافة إلى ذلك، يتوجب على الجامعات الخاصة القيام بإجراء لضمان جودة التعليم فيها عن طريق إجراء تقييم داخلي يتناول تقييم البرامج الجديدة، ومراجعة المواد التدريسية، وتقييم الوحدات والدوائر، وتقييم الطلبة لأعضاء الهيئة التدريسية.

والاعتماد بشقيه العام والخاص يعني الحد الأدنى لمتطلبات الجودة، وإضافة إلى ذلك تبدأ العوامل الأخرى، الداخلة في هيكلية الجامعة ومرافقها ومناهجها وطرق التدريس فيها وأعضاء هيئتها التدريسية وفلسفتها الخاصة بالامتحانات ووسائل التقييم ونظام الرقابة الداخلية وفاعليته، بأخذ مواقعها في تحديد جودة التعليم فيها ومستواه .فعلى سبيل المثال، هناك معيار المكتبة كأحد معايير الاعتماد .حيث أن المكتبة في الجامعة ليست مكانا يضم عددا من الكتب والدوريات وحسب و إنما هي مرفق لرفع مستوى التعلم والتعليم، فالمهم ليس وجود المكتبة ماديا وحسب، بل نسبة الطلبة الذين يستخدمونها، ونسبة الزيارات التي يقوم بها الطلبة وأعضاء هيئة التدريس إليها، ونسبة الاستعارات، وحجم المادة المقررة

للقراءة وتلك المقروءة فعلا، ومدى استيعاب الطلبة لها، ومدى اعتماد أعضاء هيئة التدريس لهذه العوامل كمعيار لتقييم الطلبة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك معايير اعتماد خاصة بالمؤسسات التي تعتمد نظام التعليم المفتوح، تأخذ بعين الاعتبار كل العوامل الخاصة بهذا النظام الدراسي دون أن يمس هذا جوهر العملية التعليمية منهجيا بما يضمن جودة المخرجات بشكل لا يخل بمستوى التعليم الجامعي في المملكة . إضافة إلى ذلك هناك أيضا معايير اعتماد للدراسات العليا.

هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي في الأردن:

لقد واكب التوسع الهائل والسريع لمؤسسات التعليم العالي في المملكة الأردنية الهاشمية خطوات تنظيمية وأكاديمية وإدارية للإشراف على التعليم العالي وضمان جودته والارتقاء بمستواه حيث الإشراف على الاعتماد وضمان الجودة بمبادرة من مجلس التعليم العالي للفترة من (1990-1999)، ثم من مجلس الاعتماد التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي للفترة من (1999-2007). إن تطوير التعليم العالي في المملكة الأردنية الهاشمية والطموح لتحسين نوعية التعليم وضمان جودته تطلب تحويل المجلس إلى (هيئة اعتماد مستقلة) عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وإكسابها الصفة المؤسسية والاستقلالية في اتخاذ القرارات والمرونة الإدارية ولتحقيق ذلك صدر قانون هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي رقم (20) لسنة 2007 بتاريخ 2007/3/25 وتعديلاته بموجب قانونها رقم (13) لسنة 2009، بعد ذلك عملت الهيئة على صياغة رؤيتها ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية وتحقيقها بشكل مؤسسي ومنهجي، كما أخذت على عاتقها كشخصية اعتبارية مستقلة القيام بمسؤوليتها المنصوص عليها في القانون تجاه التعليم

العالي في الأردن وتطويره لترتقي به إلى مستويات عالمية، فكانت الحلقة الأخيرة التي رعتها الدولة الأردنية بتوجيهات سامية لتأكيد دعمها للتعليم العالي وضمان مستواه وجودته على المستويين المحلي والدولي(الخطة الاستراتيجية لهيئة إعتماد مؤسسات التعليم العالي للأعوام (2013 – 2016)).

مهام وصلاحيات مجلس الهيئة:

وفقاً لأحكام قانون هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي رقم (20) لسنة 2007 وتعديلاته تحددت مهام مجلس الهيئة بالآتي:

1- وضع تعليمات وأسس ومعايير الاعتماد وضمان الجودة ومراجعتها دورياً.

2- مراقبة مدى التزام مؤسسات التعليم العالي بالقوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بمعايير الاعتماد وضمان الجودة.

3- اعتماد مؤسسات التعليم العالي وكذلك اعتماد برامجها الأكاديمية.

4- تقييم مؤسسات التعليم العالي وجودة برامجها ومخرجاتها الأكاديمية والمهنية ونشر ما يراه مناسباً.

5- جمع المعلومات وإجراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بالتعليم العالي.

6- إقرار التقارير التي يعدها الرئيس أو اللجان وإصدار الدراسات والبحوث والنشرات المتعلقة بأنشطة الهيئة.

7- التأكد من قيام مؤسسات التعليم العالي بإجراء التقييم الذاتي لبرامجها ومخرجاتها.

8- تحديد البدل الذي تدفعه مؤسسة التعليم العالي مقابل قيام المجلس بالاعتماد العام والخاص والمتابعة السنوية ومقابل تقديم أي خدمات للمؤسسة بناء على طلبها ضمن مهام المجلس وصلاحياته.

9- إقرار مشروع الموازنة السنوية للهيئة ورفعها إلى مجلس الوزراء للمصادقة عليها.

10- إنشاء مركز وطني للاختبارات تحدد مهامه وواجباته بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية.

11- إصدار التعليمات والمعايير والأسس المتعلقة بجميع أعمال الهيئة.

12- تشكيل اللجان اللازمة لمساعدته على القيام بمهامه وتحديد صلاحياتها.

13- اقتراح مشاريع التشريعات اللازمة لعمل الهيئة.

(د) رؤية الهيئة : الوصول بمؤسسات التعليم العالي إلى مستوى عال من التنافسية العالمية.

(هـ) رسالة الهيئة: الارتقاء بمستوى أداء مؤسسات التعليم العالي الأردنية الرسمية والخاصة وتعزيز قدراتها التنافسية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي وضمان تطبيقها لأنظمة ومعايير الاعتماد والجودة الأردنية والتي تتفق مع مثيلاتها في الدول المتقدمة.

(و) قيم الهيئة الجوهرية:

- تعميق مفهوم الانتماء.
- احترام القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة في الهيئة.
- نشر مفاهيم ضمان الجودة.

وتهدف هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي من تطبيق إجراءات ضمان الجودة على مؤسسات التعليم العالي الأردنية إلى:

1) تشجيع التميّز في مؤسسات التعليم العالي الأردنية من خلال تطوير محكات وأدلة لتقييم الفاعلية التربوية فيها.

2) تشجيع التحسينات المؤسسية التي تطال العملية التربوية من خلال استمرارية التقييم الذاتي الذي تُمارسه المؤسسة.

3) طمأنة المجتمع التربوي والمجتمع العام والمؤسسات والهيئات المحلية والدولية والإقليمية بأنّ المؤسسة لديها أهداف تربوية محددة وملائمة، وهياكل تنظيمية يعمل بها كوادر مؤهلة وفعالة، وظروفها مناسبة يُمكن من خلالها أن تُحقق وتُحافظ على مستوى مستقر من الانجازات، وتُوفر الدعم المالي والمادي والبشري الذي يجعل المرء يتوقع استمرارية أدائها المتميز والفاعل.

4) تشجيع روح التنافس الإيجابي بين مؤسسات التعليم العالي الأردنية على التميّز في مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها بما ينسجم مع متطلبات المجتمع المحلي والإقليمي والعالمي وروح عصر الجودة والعولمة والاقتصاد المعرفي.

وترى هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي أن الفئات المستفيدة من تطبيق هذه الإجراءات هي الحكومة، والطلبة، والجهات الداعمة أو الممولة، ومؤسسات التعليم العالي، وسوق العمل بكافة قطاعاته على اعتبار أن مخرجات مؤسسات التعليم العالي تعد مدخلات لهذه الأنظمة، مما يسهم في تلبية حاجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والبيئية للمجتمع، وتؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في مواجهة التاثيرات الناجمة عن محركات التغيير العالمية على المستوى المحلي.

وتقوم الهيئة بمراقبة النمو والتطور في مؤسسات التعليم العالي الأردنية من خلال التحقق من قيام المؤسسات بالآتي(الطراونة، 2010، ص9):

1) توفير رسالة تلائم فلسفة التعليم العالي في الأردن وأهدافه.

2) توجيه العمل بمجموعة من الاستراتيجيات والأهداف الملائمة والمحددة بشكل جيد بما في ذلك الأهداف المتصلة بتعلم الطلبة.

3) توفير الإجراءات والممارسات الإدارية والأكاديمية والأخلاقية والمهنية الملائمة التي تتسق مع أعلى المعايير الخاصة بالتعليم العالي المتعارف عليها عالمياً.

4) توفير الأجواء والظروف التعليمية التي تتيح لها تحقيق رسالتها وأهدافها.

5) إجراء مراجعات تقييمية مستمرة لجوانب عملها جميعها.

6) توظيف نتائج التقييم في بناء الخطط ورسم الاستراتيجيات الخاصة بالتطوير والتحسين فيها وبشكل يقود إلى تحقيق رسالتها وأهدافها على أرض الواقع بفاعلية.

7) أن يكون لديها تنظيم وهياكل إدارية وأكاديمية وكادر بشري مؤهل.

8) توفير الدعم المالي الكافي الذي يجعل المرء يطمئن بأنها قادرة على الاستمرار بأداء رسالتها وتحقيق أهدافها وتحافظ على مستوى جودتها.

معايير ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الأردنية ومؤشراتها

تتمثل معايير ضمان الجودة ومؤشراتها في مؤسسات التعليم العالي الأردنية في المعايير الآتية (هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي، 2013):

المعيار الأول: رؤية المؤسسة ورسالتها وأهدافها والتخطيط

أ- الرسالة والأهداف: تُعد رؤية المؤسسة ورسالتها وأهدافها مُحدداً لهويتها، بما في ذلك أنشطتها التربوية، وجسمها الطلابي، ودورها في إطار مؤسسات التعليم العالي، فأي عملية تقييمية تنبثق في العادة من تعريف المؤسسة برسالتها ورؤيتها وأهدافها، وتبين الدرجة التي تعكس تحقيق هذه الرسالة.

ب- التخطيط والفاعلية : من الضروري وجود عملية تخطيط مستمر، تضمن تحقيق المؤسسة لرؤيتها ورسالتها وأهدافها، وأن تُقّيم باستمرار الدرجة التي تم فيها تحقيق رؤية المؤسسة ورسالتها وأهدافها، والطرق التي تم إتباعها في ذلك، وأن يتم استخدام نتائج التقييم كأرضية لإجراءات التخطيط والتقييم اللاحقة والمستمرة، لتحديد الأسئلة التي يتوجب الإجابة عنها من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتحققة، لتعديل سياستها وأهدافها وإجراءاتها، وتوزيع مواردها وفق ذلك(هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي، 2013).

المعيار الثاني: البرامج التربوية وفاعليتها

أ- المتطلبات العامة:

أن تطرح المؤسسة برامج جامعية تهدف إلى تخريج طلبة ذوي كفاءة في إحدى التخصصات المعرفية المتوافرة، إذ يُعد الإبقاء على نوعية عالية الجودة في هذه البرامج مسؤولية المؤسسة بالدرجة الأولى، وهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي بالدرجة الثانية.ومن هنا، فإن تقييم البرامج التربوية، واستمرارية تحسينها وتطويرها، هي مسؤولية مستمرة للمؤسسة (وهيئة الاعتماد).وعلى المؤسسة تطوير/تعديل برامجها وخططها وإجراءاتها ومواردها ومكوناتها استجابة لتغير الظروف، وحاجات

المجتمع ومؤسساته، من أجل الإبقاء على برامج تربوية ذات مستوى عالي الجودة(هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي، 2013).

ب- التخطيط والتقييم في البرامج التربوية :

يستند التخطيط للبرامج التربوية على التقييم المستمر والمنظم لها، في ضوء الحاجات الخاصة بالتخصص، وميدان العمل الذي يعمل البرنامج على إعداد الطلبة للالتحاق به.

ج- برنامج البكالوريوس (الدرجة الجامعية الأولى):

تُصمم البرامج الخاصة بالبكالوريوس (أو الشهادة الجامعية الأولى) من أجل تزويد الطلبة بالمعارف الأساسية للتخصص الملتحقين به، فضلاً عن تعريفهم بمجالاته المعرفية العامة الواسعة.

د- برامج الدراسات العليا: ينظر لبرامج الدراسات العليا على أنها مجموعة من الخبرات المتقدمة التي تلي الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس) وتفضي إلى حصول الطالب على درجتي الماجستير أو الدكتوراه، ويمكن تصنيفهما إلى فئتين:الأولى تعمل على إعداد الطلبة لأغراض البحث العلمي، وهدفها إعداد أعضاء هيئة تدريس، وباحثين مؤهلين وقادرين على تزويد الطلبة بالمهارات اللازمة للبحث العلمي، لاكتشاف وإنتاج المعرفة الجديدة، وتنظيمها ونشرها.والثانية تعد الطالب للعمل المهني، وتطور لديه الكفايات الخاصة بتفسير المعلومات وتنظيمها، فضلاً عن تطوير مهاراته التحليلية والأدائية اللازمة للقيام بالممارسات المهنية وتقديمها(هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي، 2013).

هـ-أعضاء هيئة التدريس والمصادر ذات العلاقة في برامج الدراسات العليا : يُتوقع من المؤسسات التي تقدم برامج للدراسات العليا أن تُعين أعضاء هيئة تدريس (أستاذ، أستاذ مشارك)متميزين في

أدائهم التدريسي والبحثي والعلمي. ولديهم إسهامات واضحة في تقدم المعرفة وتطورها، وزيادة حدودها(هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي، 2013)

ويتطلب النجاح في برامج الدراسات العليا التزام المؤسسة بتوفير المصادر المختلفة اللازمة لهذه البرامج، سواء كانت بشرية (أعضاء هيئة تدريس)، أو مادية، أو مكانية، أو معدات وأدوات، أو مختبرات، أو مكتبات ومصادر تعليم ورقية وإلكترونية.

المعيار الثالث: الطلبة والخدمات الطلابية

أ- أهداف الخدمات الطلابية وتنظيمها:

أن تشارك برامج تطوير الطلبة والخدمات الطلابية في تحقيق رسالة المؤسسة وأهدافها، وذلك عن طريق المساهمة في التطوير المعرفي والتربوي لطلبتها، إذ يُتوقع أن تتسق هذه البرامج والخدمات مع فلسفة المؤسسة. وعليه، يُتوقع من كل مؤسسة أن توفر للطلبة خدمات داعمة أساسية بغض النظر عن مستوى البرامج التي تُقدمها(هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي، 2013).

ب- المسؤوليات العامة لبرامج تطوير الطلبة والخدمات الطلابية : يجب أن تُقدّم البرامج والخدمات الطلابية على أساس تقييم حاجات الطلبة، وقُدرة المؤسسة على توفير الدعم الكافي والمناسب، بحيث تضمن تحقيق أهدافها. وأن تعمل على تبني السياسات الخاصة لهذه البرامج والخدمات، ونشرها، وتوزيعها، والعمل على تحديثها وتدقيقها بشكل مستمر، ومراقبة تطبيقها وفاعليتها وتقييم ذلك .

ج- التقييم الأكاديمي للطلبة وسجلات العلامات: يجب أن يُبنى تقييم الأداء الأكاديمي للطلبة على محكات واضحة ومحددة، وأن تكون السجلات الأكاديمية للطلبة دقيقة وشاملة، وأن يكون لدى المؤسسة إجراءات تحافظ على سلامتها من العبث والتغيير والتزوير.

المعيار الرابع: أعضاء هيئة التدريس

تُعد عملية اختيار أعضاء هيئة تدريس أكْفاء، وتطويرهم، والاحتفاظ بهم من القضايا المهمة للمؤسسة، إذا تُلقى على عاتقهم مسؤولية تنفيذ البرامج التربوية، وتوفير الجودة فيها. من هنا، يجب أن يتوافر في المؤسسة العدد الكافي والمؤهل من أعضاء هيئة التدريس لتحقيق رسالتها وأهدافها.

المعيار الخامس: الإيفاد والبحث العلمي والإبداعات:

تُعد البعثات والأبحاث والإبداعات من الأمور اللازمة لعمل أعضاء هيئة التدريس والطلبة، وهي تتكامل مع الأنشطة التدريسية بغض النظر عن حجم المؤسسة أو طبيعتها. فمن خلال البعثات (التي قد تشمل التأسيس والتعمق بالمعرفة (يمكن أن يكتسب أعضاء هيئة التدريس البراعة والمهارة، وبذلك يُسهمون بشكل حقيقي وصادق في تطوير ممارساتهم التدريسية. فالبعثات ضرورية للمحافظة على فاعلية التدريس في جميع مؤسسات التعليم العالي. وتُسهم كذلك في إتاحة الفرصة أمام الطلبة لمشاهدة الأنشطة العلمية وتطوير فهمها، إضافة إلى أنها المصدر الأساسي لاستدامة أعضاء هيئة التدريس في المؤسسة.

أما البحث العلمي، فهو النشاط العلمي الموجه نحو بناء أو تعديل النظريات، وتطوير المعرفة التطبيقية، ولهذا فإنه يعد من أهم مكونات التعليم العالي، إذ يخدم وظيفتين أساسيتين، هما (هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي، 2013):

1- تعميق حدود المعرفة، وتطويرها، وانتشارها، مما يُسهم في سعادة المجتمع ورفاهيته، والتأكد من استمرارية المحتوى الأكاديمي لمجالات المعرفة المختلفة.

2- تدريب الطلبة على الطرق المنهجية للحصول على المعرفة، وإعدادهم لممارسة الأدوار المهنية المستقبلية علماء وباحثين وممارسين .

المعيار السادس: المكتبة ومصادر المعلومات

أ -المكتبة:

إن الهدف الأساس للمكتبة ومصادر المعلومات هو دعم عملية التعلّم والتعليم أو التدريس والبحث العلمي، بطُرق تتسق مع رسالة المؤسسة وأهدافها. ولذلك فإنّ توفير مكتبة ملائمة، ومصادر تعلُم كافية، وخدمات جيدة، تنسجم مع مستوى البرامج المقدمة في المؤسسة، له أهمية كبرى في دعم النمو العقلي والثقافي والفني للطلبة المسجلين في المواد والبرامج، بغض النظر عن مجالاتها والطريقة التي تُقدم بها. فوجود مكتبة ومصادر المعلومات يدعم وظائف التدريس والتعليم، ويُسهّل أجراء البحوث من قبل الطلبة وأعضاء هيئة التدريس. وعليه، لا بد من أن تتناول عملية التقييم مقتنيات المكتبة والخدمات التي تُقدمها وجودتها، وذلك لتقرير مستوى فاعلية الدعم الذي تُوفره للبرامج الأكاديمية التي تطرحها المؤسسة.(هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي، 2013).

ب -مصادر المعلومات والخدمات:

أن تكون مصادر المعلومات والخدمات فعالة، من حيث النوعية، والعمق، والتنوع، والحداثة، لتكون قادرة على دعم البرامج التي تُقدمها المؤسسة.

ج -التسهيلات والوصول إليها:

يتوجب على المؤسسة توفير التسهيلات الملائمة والكافية للمكتبة، ومصادر المعلومات الأخرى، سواء ما يتصل منها بالأدوات، أو العاملين الأكفاء، لاستخدامها والإفادة منها من قبل

الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والموظفين العاملين فيها داخل الحرم الجامعي وخارجه من خلال شبكة الانترنت.

د -الإدارة والطواقم البشرية: يجب أن توفر المؤسسة الكادر البشري الملائم للمكتبة ومصادر المعلومات من حيث العدد، وأن يتم توزيعهم على مجالات التخصص المختلفة، وان يمتلكوا المهارات اللازمة لتقديم الخدمات المُيسرة لعملية استخدام المكتبة.

هـ- التخطيط والتقييم: إن التخطيط السليم للمكتبة ومصادر المعلومات يدعم الوظائف التدريسية والتعليمية للمؤسسة، عن طريق تسهيل إجراء البحوث من قبل الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، كما أن التقييم المستمر والرسمي لجودة وإمكانية استخدام المكتبات ومقتنياتها وغيرها من مصادر المعلومات وخدماتها، بهدف الوقوف على جودتها وفعاليتها، يُسهم في دعم البرامج الأكاديمية.

المعيار السابع: الحاكمية والإدارة

أ -نظام الحاكمية والإدارة في المؤسسة: يُسهم نظام الحاكمية والإدارة في تحقيق رسالة المؤسسة وأهدافها، حيث يزود القائمين على حاكمية الجامعة، وإداراتها، والعاملين معهم بأهداف المؤسسة، وترتيب أولوياتها، وخططها التطويرية والتنظيمية، وبرامجها التعليمية، مما يؤدي إلى تدعيم البيئة التعليمية التعلُمية فيها. والتأكد كذلك من مدى ملائمة هذه البيئة بالالتزام بالنوعية وتطوير الإجراءات الفاعلة لضمان الجودة والعمل على تحسين المجالات المختلفة من خلال الاستغلال الأقصى لجميع الإمكانات المتوافرة فيها .

ب -مجلس الحاكمية (العمداء): يُعد مجلس (العمداء) مسؤولاً عن جودة المؤسسة وتكاملها، وتحقيق رسالتها، وأهدافها، وتصريف الشؤون المالية لها، ورسم السياسات العامة لها وتنفيذها، وهو مسئول عن متابعة الشؤون الأكاديمية.

ج -القيادة والإدارة: يُناط برئيس المؤسسة مسؤولية تحديد وتعريف أهدافها، ووضع سلم الأولويات فيها، وتطوير الخطط المناسبة، ويجب أن تكون إدارة المؤسسة والعاملون فيها منظمين، مما يُوفر دعماً للبيئة التعليمية والتعلُمية، ويُحقق في النهاية أهدافها ورسالتها.

المعيار الثامن: المصادر المالية

أ -التخطيط المالي : يُفترض أن يكون التخطيط المالي للمؤسسة ووضع ميزانيتها من الأنشطة المستمرة، التي تمتاز بالواقعية، ومبنية على أساس رسالة المؤسسة وأهدافها .

ب -كفاية المصادر المالية: يتم الحكم على كفاية المصادر المالية للمؤسسة قياساً على أهدافها ورسالتها، والتنوع في البرامج والخدمات التي تقدمها ومداها وعدد طلبتها.

ج -الإدارة المالية : تُعد الإدارة والتنظيم المالي، وكذلك نظام السجلات والتقارير من المؤشرات على النزاهة المالية للمؤسسة، إذ إنها الأساس للقرارات المالية ذات المهنية العالية.

د -الاستثمار المالي والتطور: إن وجود برنامج منظم يعكس رسالة المؤسسة وأهدافها يعمل على توفير الدعم المالي من مصادر خارجية للمؤسسة يوازي أو يساوي من حيث الأهمية التخطيط للبرامج الأكاديمية التربوية فيها.

المعيار التاسع: المصادر المادية

أ -التسهيلات التدريسية والداعمة: يتم تصميم المصادر المادية بشكل فعال، وعلى وجه الخصوص تلك المتصلة بالتسهيلات التدريسية، والإبقاء عليها وإدارتها (سواء داخل الحرم الجامعي أو خارجه (بحيث تُسهل عملية تحقيق رسالة المؤسسة وأهدافها.

ب -الأجهزة والمواد : يجب أن يتوافر في المؤسسة أجهزة ملائمة، من حيث النوعية، والعدد، لتسهيل تحقيق الأهداف والأغراض التربوية الخاصة فيها.

ج -التخطيط للمصادر الطبيعية: أن يكون هناك تخطيط شامل للمصادر الطبيعية، وأن يكون مبنياً على رسالة المؤسسة وأهدافها.

المعيار العاشر: النزاهة المؤسسية

يجب أن تُبدي المؤسسة درجة عالية من النزاهة والالتزام بالممارسات الأخلاقية المهنية والمصداقية عند تقديمها التقارير المختلفة، سواء تلك الموجهة للمجالس الداخلية، أو الرأي العام، فيما يتعلق بالوضع التدريسي، والبعثات، والخدمات، والطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، والموظفين، وعلاقاتها مع الهيئات المختلفة، وخاصة هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي، ومجلس التعليم العالي.

المعيار الحادي عشر: التفاعل مع المجتمع

يجب أن تعمل المؤسسة على تبني سياسات واضحة للعمل مع مؤسسات المجتمع المحلي تقوم على التخطيط السليم الذي يمتاز بالواقعية ويُبنى على أساس رسالة المؤسسة وأهدافها، وتكون هذه العلاقة محددة وواضحة مبنية على التعاون والمنفعة المتبادلة من خلال وضع إستراتيجية وبرامج

محددة لوضع الأولويات. ويجب أن تبدي المؤسسة بمجالسها كافة، وأعضاء هيئة التدريس فيها وموظفيها الالتزام بالتعاون التام مع هذه المؤسسات .

المعيار الثاني عشر: إدارة ضمان الجودة.

ينظر إلى عملية ضبط الجودة وإدارتها بأنها العملية المنظمة التي يتم من خلالها الوقوف على الدرجة التي تعمل بها المؤسسة في تنفيذ واجباتها والمسؤوليات المناطة بها وفق معايير الجودة والأنظمة النافذة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضبط الجودة الأردنية، بما يكفل المحافظة على رسالة هذه المؤسسة واسمها وغرضها وهدفها ونشاطاتها الأكاديمية و نوعية التعليم الذي يُقدم للطلبة. وهذه تتطلب إيجاد مكتب خاص في المؤسسة يعمل ويضمن تقديم الشواهد والبراهين والأدلة التي تُؤكد القيام بدورها وتُحقق أهدافها بفاعلية وصدق وثبات .

من خلال ما سبق يتبين أن تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي بكافة أساليبه على مؤسسات التعليم العالي في هذا اليوم أمر حيوي لما له من دور فاعل في رقي العملية التربوية وتقدمها وهو ما يتوافق مع الاتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسات التربوية بوجه عام ومؤسسات التعليم العالي بوجه خاص في الدول المتقدمة التي لها السبق في تبني هذه المعايير والمفاهيم في مؤسساتها التعليمية، متى ما أمكن تهيئة البيئة واستغلال كافة الامكانات المتاحة بالطريقة المنظمة، وسبق ذلك ترسيخ مفهوم الجودة الشاملة في عملها وعملية التقويم المستمر لمكوناتها بين كل فترة وأخرى وهذا هو المجال الخصب للتنافس في المكانة العلمية في مؤسسات التعليم العالي بين الدول التي تطبق معايير تقودها للحصول على الاعتماد الأكاديمي في مؤسساتها أو برامجها التي تقدمها لطلابها

فمن لم يحصل على هذا الاعتماد فإن هناك خللا ما في مؤسسته التعليمية يجب الوقوف عنده وبالتالي معالجته.

يعتبر الاعتماد وسيلة من وسائل ضمان الجودة التي تتعدى حدود المألوف في حين أن ضمان الجودة كعملية تقييم تتخطى تحقيق الجودة وتمثل نوع من التقييم المؤسسي الشامل والموجه، وقد ينظر إلى الاعتماد على أنه نوعاً من المراجعة الشاملة والتقييم المستمر للبرامج الدراسية (اعتماد البرامج)، أو المؤسسة مثل (الاعتماد المؤسسي).

ويقصد بالاعتماد طريقة أو مجموعة إجراءات يتم بها أو من خلالها إعطاء فكرة تعليمية شاملة للمؤسسة التعليمية ومن خلالها تبين نقاط القوة والضعف التي توجد فيها مما يترتب عليه إعطاء حكم على كفاءة وأهلية ومدى جودة هذه المؤسسة للقيام بمسئوليتها المناطة بها والمفترض أنها تقوم بأدائها بصورة جيده ومناسبة.

وفي كلتا الحالتين يؤدي الاعتماد إلى الإجابة بنعم أو لا حول مدى الأحقية في عملية الترخيص. بالإضافة لذلك يعد الاعتماد أداة وعملية تهدف إلى تقييم البرنامج أو المؤسسة في ضوء قدراتها على تقبل وتدعيم معايير الجودة، في حين أن التقييم يعد أداة لعملية المتابعة على الرغم من أن التمييز بينهما يصبح أقل وضوحاً عندما نراعي إعادة اعتماد البرامج الموجودة، وبصفة أساسية فإن الجوانب المناسبة لتقييم الجودة تعد متشابهة إلى حد كبير مع ما تم تحديده من قبل في ضوء ارتباطها بالتقييم كأسلوب لضمان الجودة، وعلى الرغم من ذلك فيوجد اختلاف واضح بين قياس الجودة ومعاييرها المحددة سلفاً ويمثل التقييم أداة تهدف إلى تحقيق عمليات التحسين المستمرة،ولذا فإنها قد تتطرق إلى عملية الاستحسان في ضوء معايير الجودة.

ويشير الاعتماد إلى الاعتراف بالمؤسسة التعليمية من قبل الروابط أو التنظيمات المهنية في ضوء تحقيق متطلبات ذلك الاعتراف، والهدف الأساسي من هذه العملية هو طمأنة الرأي العام بأن هذه البرامج وخريجيها ذات كفاءة أو مهارة تحقق تطلعاته وطموحاته في الحصول على موارد بشرية مؤهلة تأهيلا عاليا لمزاولة المهنة بنجاح.

ثانياً: الدراسات السابقة:

تناولت الباحثة في هذا القسم الدّراسات السابقة المتعلقة بالاعتماد في المؤسسات التعليمية والمنظمات المختلفة المباشرة منها وغير المباشرة، الأجنبية منها والعربية القديمة منها والحديثة، والتي تمكّنت الباحثة من الحصول عليها من المكتبات الجامعية، ومن قاعدة المصادر الالكترونية، وشبكة الانترنت، وقاعدة ايرك (ERIC) وغيرها من المصادر، وتم عرضها تصاعدياً من الأقدم إلى الأحدث:

قام اكسيو **(Xue,1999)** بدراسة بعنوان فاعلية تطبيق معايير ضمان الجودة في في الكليات والجامعات الأمريكية، هدفت إلى التعرف على الممارسات الفعالة لإدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي. حيث ركزت هذه الدراسة على نوعية الممارسات أكثرها وأقلها في نجاح تطبيق الجودة في البيئة الأكاديمية. وقد اعتمد الباحث في دراسته على بناء نموذج يعتمد على المعايير الستة الأساسية المقترحة للجودة الشاملة التي وضعها مالكولم بالدريج. وتكونت الدراسة من مرحلتين أساسيتين. المرحلة الأولى تضمنت إجراء دراستين مبدئيتين وعلى أساس هذه الدراسة تم بناء أداة الدراسة. وقد تم تحليل نتائج الدراسة بناء على معايير بالدريج للجودة. وقد توصل الباحث بنتائج دراسته إلى توزيع مؤسسات التعليم العالي إلى ثلاث مجموعات من حيث تطبيقها للجودة :المبتدئين في تطبيق الجودة /ذوي الخبرة المحدودة في تطبيق الجودة /ذوي الخبرة الطويلة في تطبيق الجودة.

وقام لويس **(lewis, 2003)** بدراسة بعنوان معايير الجودة في التعليم العالي هدفت إلى معرفة معايير الجودة الشاملة في التعليم العالي في ولاية تكساس الأمريكية. وقام بتوزيع استبانة على العينة التي تكونت من(86) مدير دائرة ورئيس قسم في جامعات الولاية. وقد توصلت الدراسة إلى أن

هناك نقص في تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي تمثل ضعف عمليات المراقبة والمتابعة والتدقيق. وتوصلت أيضاً إلى أن مديري الدوائر يقدرون أن الجامعات تطبق معايير الجودة الشاملة بكل متطلباتها، بينما يرى رؤساء الأقسام عكس ذلك.

وقام كرونسكي وآخرون (Cronesky et al, 2003) بدراسة بعنوان تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي هدفت إلى قياس مدى تنفيذ إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي " باستخدام المنهج الوصفي، استعرضوا من خلالها مشكلة التعليم العالي الأمريكي، حيث نسبوها إلى الحاجة إلى رؤية وفهم عميق ومهارات لجزء كبير من الإداريين في مؤسسات التعليم العالي، وذلك بسبب فشلهم في استلام تدريب إداري رسمي أو غير رسمي، وتطرق الباحثون لبعض الأمثلة لضعف الجودة منها :قدم تقنيات التعليمات، ضعف معنويات العاملين، ضعف إعداد الهيئة التدريسية، الميزانية غير السليمة، الإعداد الضعيف للمهنيين، والمهارات غير الكافية للطلاب الجدد، وفي النهاية اقترح الباحثون على المدراء منهج مختصر لنظريات متعددة في الجودة الشاملة والأدوات الضرورية لتنفيذ هذه النظريات في مؤسسات التعليم العالي.

كما قام ويكلند وآخرون (Wiklund et al, 2003) بدراسة بعنوان معايير الاعتماد وإدارة الجودة في معاهد التعليم العالي السويدية، هدفت إلى قياس الابتكار وإدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي السويدية :الإمكانية والمخاطر، باستخدام المنهج الوصفي، حيث أوضحت الدراسة أن توكيد وتحسين الجودة أصبح أحد أهم الصفات المستقبلية لسياسة التعليم العالي في الدول الإسكندنافية والدول الأوروبية الأخرى، خلال التسعينات من القرن العشرين، وأن الجامعات السويدية التي تعمل بإدارة الجودة الشاملة تقيم لعدة أعوام، وأنه تم استحداث نظام شامل لتقييم الجودة عام 2001

من قبل الوكالة الوطنية للتعليم العالي في السويد، حيث شدد هذا النظام على أن التقييم يجب أن يكون حجر الزاوية، وكشرط لازم لكل جامعة، ولكل برنامج، وركز النظام كذلك على الابتكار، والتحسين المستمر للتعليم العالي.

وأجرى **علاونة (2004)** دراسة بعنوان مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة العربية الأمريكية هدفت إلى مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة العربية الأمريكية، حيث أجريت الدراسة على عينة من (63) من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، واستخدم فيها المنهج الوصفي التحليلي، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن درجة تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة العربية الأمريكية كانت كبيرة، كما تبين أن أكثر مجالات إدارة الجودة الشاملة تطبيقا في الجامعة العربية الأمريكية مجال تهيئة متطلبات الجودة في التعليم ثم مجال متابعة العملية التعليمية التعلمية وتطويرها، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق في تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة العربية الأمريكية تعزى لمتغير الكلية التي يدرس فيها عضو هيئة التدريس سواء كانت كلية علمية أو كلية أدبية.

وقام **طايع (2004)** بدراسة بعنوان التطوير النوعي للتعليم الجامعي هدفت إلى التعرف على التطوير النوعي للتعليم الجامعي، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وعالجت الدراسة مسألة تطوير التعليم الجامعي في اليمن في ضوء ما ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية، من آراء وأفكار ومؤشرات، وتناولت الجوانب النوعية في تطور التعليم الجامعي في البلدان العربية، مثل سياسات التعليم العالي وأهدافه ومستوى الإنفاق عليه وتطور مناهجه وأساليبه، ونوعية الطلبة، والهيئة التدريسية المنتمية إليه، ونوعية إدارته...الخ. ولقد أوضحت الدراسة أن هناك قصوراً في التحاق الطلبة في

الكليات التطبيقية، حيث بلغت نسبتها 22 % مقابل 78 % للكليات الإنسانية، وأن نسبة الإناث في الجامعات هي 25 % فقط، وأن نسبة الخريجين في الكليات التطبيقية 5.12% فقط مقابل 5.87 % للكليات الإنسانية، وأن مستوى تصميم المنهج والمقررات الدراسية، وفاعلية أساليب التقويم، وتحصيل الطلبة دون المستوى المطلوب، وذكرت الدراسة جوانب الضعف التالية التي يعاني منها محتوى التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية :الافتقار إلى إطار فكري تربوي يوجه عملية بناء المنهج والتدريس الجامعي، صعوبة مجاراة مناهج التعليم الجامعي للتطورات الحديثة في مجالات العلوم والتكنولوجيا المختلفة، اعتماد المنهج الدراسي بشكل رئيسي على الملازم والملخصات، وقلة الاعتماد على الكتب المنهجية المؤلفة من قبل أعضاء هيئة التدريس، تسيد طريقة المحاضرة أنشطة التعليم والتعلم في الجامعة تليها طريقة المناقشة وتكليف الطلبة بكتابة التقارير والبحوث، كما أشارت الدراسة إلى المستوى المادي المتدني لأعضاء الهيئة التدريسية بسبب الانخفاض الحاد في المرتبات الأمر الذي يؤثر سلباً في قدرتهم على البحث العلمي.

كما قام أبو سنينة (2004) بدراسة بعنوان تقييم مؤسسات وبرامج التعليم العالي في فلسطين الانتقال من سياسة التفتيش والإذعان إلى سياسة التحسين والتطوير هدفت إلى تقييم مؤسسات وبرامج التعليم العالي في فلسطين: الانتقال من سياسة التفتيش والإذعان إلى سياسة التحسين والتطوير، استخدم فيها المنهج الوصفي، وقد تطرقت الدراسة إلى الاعتماد الأكاديمي ومعاييره، وخصائص وسمات التطورات الحديثة في الاعتماد، ثم تطرقت إلى الاعتماد في فلسطين، وقد أعطت الدراسة الملاحظات الختامية التالية: أن الاعتماد الأكاديمي ضرورة تمليها تطورات الحياة داخل المؤسسات المجتمعية على اختلاف أنواعها. واتسمت بدايات عملية الاعتماد في فلسطين بنفسية التفتيش على

المؤسسات ومطالبتها بالاستجابة لمتطلبات موضوعة. وأن هناك بدايات جديدة للاعتماد الفلسطيني ويحتاج التوجه الجديد إلى عملية تقييم و منذ البداية. وبما أن المنهجية الجديدة لاعتماد لا تركز على مخرجات ونواتج العملية التعليمية فمن الضروري التركيز على كفاءة المؤسسات وتقييم قدراتها على تحقيق أهدافها التعليمية. إضافة إلى أن الاعتماد عملية مكلفة ولا بد من تعاون الجميع من أجل المساهمة فيها. كما يجب تشجيع الأفكار الجديدة والمبدعة بخصوص تنفيذ متطلبات العملية من أجل زيادة فاعلية عملية الاعتماد.

وأجرى أمين وآخرون (2005) دراسة مكتبية تحليلية بعنوان الاعتماد وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول هدفت إلى تحليل خبرات بعض الدول والتجارب في مجال الاعتماد وضمان الجودة بالتعليم العالي موضع تصور مقترح لتطبيق الاعتماد والجودة بالتعليم العالي المصري وأوضحت نتائج التحليل للتجارب الاعتماد في الدول التي حاولت الدراسة وهي (اليابان، والمملكة المتحدة، والهند، والإمارات العربية المتحدة). أن هناك آليتين لتحقيق الجودة في التعليم العالي هما : نظام الاعتماد والمساند في اليابان والإمارات العربية المتحدة والهند، ونظام ضمان الجودة المعمول به في المملكة المتحدة ومن الهيئات أما أن تكون هيئات مستقلة كما في اليابان والهند والمملكة المتحدة أو تكون هيئات حكومية كما في دولة الإمارات، أما بالنسبة لأهداف إلى نظام الاعتماد وضمان الجودة متشابه في دول الدراسة وتتخلص في تطوير أداء لتعليم العالي، تحسين المدخلات والعمليات والمخرجات زيادة مستوى الثقة في الشهادات التي تمنحها. كما أن هذه الدول التي تشابهت في إجراءات الاعتماد وعملياته. أما بالنسبة للتطوير المقترح فقد وضع الباحثون آليات لتطبيق الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي في مصر.

وأجرى الطّلاّع (2005) دراسة بعنوان مدى توافر عناصر نموذج الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية لمؤسسات التعليم العالي في جامعات قطاع غزة هدفت إلى التعرف على مدى توافر عناصر نموذج الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية لمؤسسات التعليم العالي في جامعات قطاع غزة، بأبعاده الأحد عشر: الرسالة والأهداف العامة، هيكلية البرنامج ومضمونه، البيئة التربوية التعلمية التعليمية، نوعية الطلبة المقبولين، نظام الدراسة والمنهاج، نسب النجاح، الخريجون، الهيئة التدريسية، المرافق التعليمية التعلمية، التواصل الخارجي والتبادل المعرفي، التقييم الداخلي للنوعية، وذلك تبعًا للمتغيرات التالية (اسم الجامعة، ونوع الكلية، ونوع البرنامج، والمسمى الوظيفي، وأقدمية البرنامج). وتكونت عينة الدراسة من (130) عميداً ورئيس قسم وعضو لجان الجودة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك مستوى متوسط من عناصر نموذج الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية متوفرة في جامعات قطاع غزة الثلاث، حيث بلغت النسبة المئوية للبعد الكلي (68.2%) وهي نسبة متوسطة تقترب من النسبة المرتفعة التي هي (70%). كما دلت النتائج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير اسم الجامعة بين الجامعات الثلاث لصالح الجامعة الإسلامية. و لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين كليات العلوم الطبيعية وكليات العلوم الإنسانية في توافر عناصر نموذج الهيئة الوطنية، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين برامج البكالوريوس وبرامج الدراسات العليا في توافر هذه العناصر. ودلت النتائج أيضًا أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية تبعًا لمتغير المسمى الوظيفي وذلك لصالح عضو لجنة الجودة مقارنة مع رئيس القسم ولم توجد فروق بين عضو لجنة الجودة والعميد، وبين الرئيس القسم والعميد.

وأجرى العاجز (2006) دراسة بعنوان السمات الشخصية والأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في ضوء معايير الاعتماد وضمان الجودة للتعليم العالي في كليات التربية بالجامعات الفلسطينية هدفت إلى التعرف على الفرق بين الاعتماد وضمان الجودة في التعليم الجامعي، والتعرف على بعض معايير الاعتماد والجودة في التعليم العالي الفلسطيني. بالإضافة إلى التعرف على مؤشرات الأداء لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء معايير الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي الفلسطيني. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استقراء البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم معايير الاعتماد التي يجب الأخذ بها في اعتماد مؤسسات التعليم العالي في فلسطين هي: وضوح الرسالة والأهداف للنظام التعليمي الجامعي، وهيكلية البرنامج ومضمونه، والبيئة التربوية التعليمية التعلمية، والطلبة، ونظام الدراسة والمنهاج، ونسب النجاح، والخريجون، والمرافق التعليمية، والتواصل الخارجي والتبادل المعرفي، بالإضافة إلى عمليات التقييم الداخلي للنوعية. وأن أهم مؤشرات الأداء لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء معايير الاعتماد وضمان الجودة بكليات التربية في التعليم العالي الفلسطيني تتمثل في مدى كفاية أعداد ونوعية أعضاء هيئة التدريس في البرنامج التعليمي لكلية التربية ومدى قدرتهم: على القيام بالتعليم الأكاديمي، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع التي هي من أهم أهداف التعليم العالي، ومدى ونوعية الأبحاث والدراسات التي قام بها أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية، والتي تسهم في تطوير الجامعة والمجتمع بالإضافة إلى النشاطات الأخرى التي تتعلق بأمور المجتمع، ومدى قدرة النظام التعليمي الذي يطبق البرنامج على استقطاب المدرسين المؤهلين مع المحافظة على ذوي الخبرات والقدرات المؤهلة والمدربة، بالإضافة إلى مدى الوضوح والثبات في تطبيق البرنامج، وكذلك وضوح آلية توظيف وتقييم

وترقية أعضاء هيئة التدريس، ووضوح نظام الترقيات للمدرسين، والنمو المهني لكل عضو تدريس في مجال اختصاصه ومهنته.

وأجرى النور والشعار (2007) دراسة بعنوان تحليل لبعض تجارب الجامعات العربية والعالمية في تحقيق الجودة والاعتماد هدفت إلى تحليل بعض تجارب الجامعات العربية وفي مملكة البحرين، أمريكا، ايطاليا، في تحقيق الجودة والاعتماد والأكاديمي من حيث الأساس المقدمة في تحقيق الجودة من الاعتماد والأكاديمي في الجامعات وخرجت لمقارنة توضح جوانب الاختلاف في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي في الدول العربية (مملكة البحرين والأردن) وكذلك في الدول المقدمة (الجامعات الأفريقية، والبريطانية)، كما أوضحت الدراسة في تقاريرها أبرز نقاط الاختلاف في الأساليب المطبقة في تحقيق الجودة والاتحاد الأكاديمي بين الجامعات العالمية والعربية في النواحي التالية والتقليل الإدارية الأهداف – مؤشرات – الجودة والاعتماد – الميزانية – أقسام ضبط الجودة استقلالية أقسام الجودة – الأساليب المتقدمة في تحقيق الجودة المؤهلات العلمية المدة الزمنية لقاء الجودة والاعتماد – ترتيب الجامعات.

وأجرى رسلان (2007) دراسة بعنوان المعايير الأكاديمية للجودة بكليات الآداب النظرية والواقع: تجربة آداب المنيا نموذجاً هدفت إلى التعرف إلى أي مدى استطاعت كلية الآداب جامعة المنيا حتى هذه المرحلة من المشروع إقامة نظام داخلي للجودة بها يمكنها من الوفاء بمتطلبات الجودة الأكاديمية كما حددتها اللجنة القومية لضمان الجودة، وتوصلت الدراسة إلى أن الكلية خطت خطوات كبيرة و أنجزت جانبا لا يستهان به من الأهداف والمخرجات، من خلال تهيئة وتعبئة منسوبي الكلية لتقبل قضية الجودة الأكاديمية من خلال عقد الندوات و الدورات وورش العمل

الترويجية و التدريبية. وإنشاء نظام داخلي لضمان الجودة له بنيته التحتية الجيدة والمستقرة وأطقم عمل اكتسبت خبرتها من خلال ماتم إنجازه للآن. بالإضافة إلى توصيف جميع البرامج والمقررات الدراسية بنسبة 100% خلال المرحلتين الأولى والثانية حسب خطة العمل المتضمنة بنموذج التقدم للمشروع. وأن العمل جاري في إعداد تقارير البرامج و المقررات الدراسية وقد قاربت على الانتهاء أيضا وفق الجدول الزمني المحدد لذلك. وتم تقدير الاحتياجات الأكاديمية للكلية من خلال استبيانات التقويم المعبأة من جانب كل من: الطلاب، أعضاء هيئة التدريس و معاونيهم، الموظفين و العاملين.

وأجرى إيلين وآخرين (Elen et al.2007) دراسة بعنوان العلاقة بين البحث والتدريس من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريسهدفت إلى بحث العلاقة بين البحث والتدريس من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعتين من الجامعات المعهود لها بكثافة الأنشطة البحثية القائمة فيها. وقد تضمنت الدراسة استطلاع أراء (16) من أعضاء هيئة التدريس في أربعة كليات من تخصصات مختلفة حول أهمية البحث وتأثيره على طرق التدريس وانعكاسات ذلك على طلاب الجامعة. وتوصلت الدراسة إلى أولية البحث كوسيلة من وسائل التدريس على الطرق الأخرى من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وأن البحث يوفر للطلاب بيئة أكاديمية غنية تختلف عما ألفوه في مراحل التعليم السابقة وكذلك عن الجامعات التي لا تعطي للبحث تلك الأهمية. وأن التركيز على التعليم يؤدي من خلال تكليف الطلاب بمزيد من الأبحاث كوسيلة من وسائل التعليم إلى اكتساب الطلاب مهارات التفكير المستقل و التفكير النقدي وتعزيز دافعية الطلاب إلى التعلم. ولا يقتصر دور الطلاب على إنجاز الأبحاث وإنما يعد التركيز على عرض نتائج أبحاثهم على بقية زملائهم وسيلة لتقييم

النتائج ومناقشتها وربما زيادة البحث فيها أو تطبيق نتائجها عمليا. ومن نتائج التركيز على البحث كوسيلة من وسائل التدريس إلى تحديث معلومات عضو هيئة التدريس والطالب معا عن الموضوعات التي يتم تدريسها. إضافة إلى تعزيز العلاقة بين الجامعة والمجتمع المحلي من خلال تطبيق نتائج ابحاث الطلاب في بيئتهم.

وأجرى عبيد وكريم (2008) دراسة بعنوان إعادة هندسة الأداء الجامعي على وفق متطلبات الاعتماد الأكاديمي: دراسة تحليلية في المعاهد التقنية هدفت إلى تحليل دور إعادة هندسة الأداء الجامعي في تدعيم وإسناد قدرة المؤسسات التعليمية في تنفيذ متطلبات الاعتماد على مستوى المؤسسة ككل أو برامجها التعليمية. وأكدت نتائج الدراسة إن تحقيق الاعتماد الأكاديمي على المستويين المؤسسي والبرامجي يتطلب إعادة هندسة الأداء الجامعي الحالي على المستويين الإستراتيجي والتشغيلي. وأوصت الدراسة بضرورة عمل مؤسسات التعليم العالي على إعادة هندسة قدراتها التنافسية للانتقال بجودة التعليم والالتزام بمعايير ضمان الجودة على وفق المعايير العالمية للاعتماد من أجل تحقيق الجودة الشاملة في مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها.

وأجرى عطية وزهران (2008) دراسة بعنوان نموذج مقترح لتقييم جودة البرامج المحاسبية من منظور الاعتماد الأكاديمي هدفت إلى اقتراح نموذج يهدف إلى تقييم جودة البرامج المحاسبية من منظور الاعتماد الأكاديمي، واختبار تطبيق هذا النموذج من خلال دراسة ميدانية لاستطلاع آراء خريجي أحد البرامج المحاسبية بالجامعات السعودية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تحقيق أهداف الدراسة، ولقد تم بناء النموذج في ضوء نتائج مراجعة وتقييم بعض التجارب العالمية والعربية في مجال الجودة والاعتماد الأكاديمي، وكذا أهم الدراسات في مجال تقييم جودة البرامج

المحاسبية. ولقد تم اختبار إمكانية تطبيق النموذج المقترح من خلال دراسة ميدانية تم من خلالها استطلاع آراء خريجي أحد البرامج المحاسبية حول معايير الجودة والتي تعد بمثابة المتغيرات الرئيسية المكونة للنموذج المقترح. واشتمل النموذج المقترح على المعايير الآتية: (معيار التدريس والتعلم، الخطة الدراسية، والرسالة والأهداف، ومصادر التعلم المختلفة، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع المحلي، والتجهيزات والتسهيلات المادية، والإرشاد والدعم الأكاديمي)، وتكونت عينة الدراسة من (155) خريجاً من خريجي البرامج المحاسبية، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق المعايير تحقق بدرجة متوسطة بنسبة مئوية (60.8%)، وأوصت الدراسة بضرورة أن تعمل البرامج المحاسبية أن تولي عناية خاصة لدراسة عناصر المنافع والتكاليف المصاحبة لعملية الحصول على الاعتراف الأكاديمي، وبما يساعد على تعظيم الاستفادة من المنافع وتخفيض التكاليف إلى أدنى حد ممكن.

وقامت صبري (2009) بدراسة بعنوان جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الأكاديمي: تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن هدفت إلى تقييم تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن وتحليل معايير الاعتماد والجودة التي تخضع لها هذه الجامعات إضافة إلى إلقاء الضوء على عدد من التحديات الراهنة والمستقبلية التي يواجهها هذا القطاع. كما هدفت الدراسة إلى تحليل معايير الجودة المعتمدة في بعض الدول المتقدمة بغية تطوير المعايير الأردنية ومقارنتها بالمعايير العالمية لتحقيق الجودة والتميز في التعليم العالي، وتوصلت الدراسة إلى أنه شهد قطاع التعليم الجامعي الخاص في الأردن، نموًا سريعًا وأصبح قادرًا على المنافسة في المستويين العربي والدولي واستقطاب المزيد من الطلاب العرب والأجانب. وما بين وجهات النظر المؤيدة والمعارضة لإنشاء جامعات خاصة في الأردن، يمكن القول أن الجامعات الأهلية الأردنية قد أصبحت تشكل عنصراً مهماً في قطاع التعليم

العالي في الأردن لا يمكن تجاهله أو التقليل مما تقدمه من مساهمة في تعزيز الاقتصاد الأردني وخدمة الأعداد الكبيرة من الطلبة الراغبين في إكمال دراستهم الجامعية .من أجل ذلك يصبح ضمان الجودة لمخرجات هذه الجامعات من خريجين متميزين ومزودين بالمهارات التكنولوجية والمعرفية مطلبا رئيسا لأنه من المؤشرات الحقيقية للتنمية والنهضة ومن أجل مواجهة متطلبات سوق الأعمال المحلية والإقليمية والدولية.

وأجرى بريكيت والحميري والحازمي (2010) دراسة بعنوان مقومات البيئة الجامعية الجاذبة هدفت إلى معرفة مقومات البيئة الجامعية الجاذبة ولتحقيق أهداف الدراسة أعدت استبانة لجمع البيانات مكونة من (86) فقرة موزعة على سبعة محاور وطبقت على عينة عشوائية قوامها (642) من الطالبات في (8) جامعات سعودية وهي (جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة أم القرى، وجامعة طيبة، وجامعة تبوك، وجامعة نجران، وجامعة الطائف، وجامعة الجوف) وبعد التحليل الإحصائي جاءت أهم النتائج على النحو التالي: ارتفاع المتوسط الحسابي للمقومات البشرية الخاصة ب (أعضاء هيئة التدريس، و الطالبات، وإدارة الجامعة)، وللمقومات المادية الخاصة بـ (المحتوى التعليمي، والمبنى الجامعي، والتقنيات الحديثة، والجانب المالي)، وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة بضرورة الأخذ بالمقومات التي شملتها الدراسة من أجل صناعة بيئة جامعية جاذبة.

وأجرى شعلة وحكيم (2012) دراسة بعنوان تصور مقترح لمعايير الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في كليات إعداد المعلم بالمملكة العربية السعودية في ضوء بعض المعايير الدولية هدفت تحديد المحاور الأساسية التي يمكن من خلالها حصول كليات إعداد المعلم بالمملكة العربية السعودية على الاعتماد الأكاديمي، وإعداد مجموعة من معايير الجودة الشاملة التي ينبغي لكليات

إعداد المعلم بالمملكة العربية السعودية أن تُقيم برامجها في ضوئها لضمان الجودة وتحسينها، وتحديد المصادر الأساسية التي يمكن من خلالها جمع المعلومات عن تقييم برامج إعداد المعلم في كليات إعداد المعلم بالمملكة العربية السعودية في ضوء كل من تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادي والعشرين وبعض المعايير الدولية للجودة الشاملة، وأسفرت الدراسة عن إعداد أداة لقياس الجودة الشاملة بكليات إعداد المعلم بالمملكة العربية السعودية تتكون من ثلاثة محاور أساسية هي : (البرامج التعليمية : ويتكون من سبعة محاور فرعية هي: البرنامج الدراسي، والتعليم والتعلم، ونظام تقويم الطالب، والتوجيه والإرشاد، والإمكانات المادية ومصادر التعلم، والإمكانات البشرية، وتنمية الإمكانات البشرية، وأما المحور الثاني فكان الأبحاث والأنشطة العلمية، والمحور الثالث فكان محور خدمة المجتمع).

موقع الدراسة الحالية:

– اتفقت الدراسات السابقة على أهمية تطبيق معايير الاعتماد والجودة في المؤسسات التعليمية المختلفة وخاصة الجامعات لما لها من أثر كبير في تميز المؤسسة التعليمية عن غيرها.

– ركزت أغلب الدراسات على تناول موضوع الاعتماد ومدى تطبيق في المؤسسات التعليمية المختلفة، أو تناول بعض تجارب الدول المختلفة في مجال الاعتماد الأكاديمي، في حين أن الدراسة الحالية سعت إلى تناول درجة تطبيق الاعتماد الأكاديمي في الجامعات الخاصة في الأردن والمشكلات التي تواجه تطبيق معايير الاعتماد والحلول المقترحة الخاصة.

– تتشابه الدراسة الحالية في مجتمع الدراسة وهو أعضاء هيئة التدريس ورؤساء الأقسام مع دراسة (صبري، 2009) والتي تناولت موضوع درجة تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة.

- هنالك تشابه في الدِّراسة الحالية مع جميع الدِّراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي والاستبانة كأداة للدراسة، ولكنها تختلف معها في أن الدراسة الحالية قامت على استخدام المنهج النوعي من خلال إجراء مقابلات مع بعض أفراد عينة الدراسة.

- تم الاستفادة من الدِّراسات السابقة الإسهام في بناء بعض أركان الأدب النظري للدراسة.

- تم الاستفادة من الدِّراسات السابقة في تصميم أداة الدِّراسة من خلال الاستفادة من أداوتها.

- تم الاستفادة من الدِّراسات السابقة في مناقشة النتائج التي توصلت إليها الدِّراسة مع بيان أوجه الشبه والاختلاف في نتائج الدِّراسات.

- تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في تناولها معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة في اقليم الشمال في الاردن.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

تضمن هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي تمّ إتباعها للإجابة عن أسئلة الدراسة، من حيث منهج الدراسة الذي إستخدمته الباحثة وتحديد مجتمعها وعينتها والأدوات المستخدمة والطرق المتبعة للتحقق من صدقها وثباتها، وإجراءات الدراسة ومتغيراتها والأساليب الإحصائيّة المستخدمة في معالجة البيانات.

منهج الدراسة

إعتمدت الباحثة المنهج الوصفي المسحي لإنسجامه مع طبيعة هذه الدراسة، حيث تمّ الرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة والمقالات والدوريات المرتبطة بموضوع الدراسة، وإعداد إستبانة كوسيلة لجمع البيانات والإجابة عن الأسئلة: الأول والثاني والرابع من أسئلة الدراسة، كما تمّ إستخدام المنهج النوعي للإجابة عن السؤالين الثالث والخامس وذلك من خلال إجراء مقابلات مقننة مع عدد من أعضاء الهيئة التدريسيّة من مختلف الكليّات في الجامعات الخاصة في إقليم شمال الأردن للتعرّف على المشكلات التي تواجه الجامعات الخاصة والحلول المقترحة لمواجهتها.

مجتمع الدراسة

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة في إقليم شمال الأردن (اربد الأهلية، جدارا، جرش، عجلون الوطنية) والبالغ عددهم (409) عضو هيئة تدريس، والجدول (1) يوضح توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقاً لمتغير الرتبة الأكاديمية والجامعة.

جدول (1)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقاً لمتغير الرتبة الأكاديمية والجامعة

الجامعة	الذكور	الإناث	المجموع
اربد الأهلية	83	11	94
جرش	109	8	117
عجلون الوطنية	67	7	74
جدارا	110	14	124
المجموع	**369**	**40**	**409**

عينة الدراسة

تمّ إختيار عينة طبقيّة عشوائيّة بنسبة(57.9%) من أعضاء هيئة التدريس من جميع الجامعات الأربعة والذي بلغ عددهم (237) عضو هيئة تدريس.

كما تمّ إختيار عينة عشوائيّة قوامها خمسة عشر عضواً من أعضاء هيئة التدريس من مختلف الجامعات لإجراء المقابلات معهم للتعرّف على المشكلات التي تواجه الجامعات الخاصة والحلول المقترحة لمواجهتها. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (2)

توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة

المتغير		العدد	النسبة المئوية	المجموع
الجنس	ذكر	220	92.8	**237**
	أنثى	17	7.2	
الرتبة الأكاديمية	أستاذ مساعد	178	75.1	**237**
	أستاذ مشارك	37	15.6	
	أستاذ	22	9.3	
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	63	26.6	**237**
	من 5-اقل من 10 سنوات	113	47.7	
	10 سنوات فأكثر	61	25.7	

أداتا الدراسة:

تناولت الدراسة اداتين لجمع المعلومات تمثلت في الاستبانة بالاضافة الى إجراء مقابلة مع بعض أعضاء هيئة التدريس، وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولاً:الإستبانة

قامت الباحثة بتصميم أداة الدراسة وفقاً لما تتطلبه الدراسة وذلك بعد الأطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة منها دراسة الطلاّع (2005)، وصبري (2009)، أمين وآخرون (2005)، حيث تم الرجوع إلى أداوت الدراسة المستخدمة فيها، والاستفادة من المجالات التي تناولتها هذه الدراسات في الاستبانات، والإستفادة وبشكل كبير مما ورد في معايير هيئة إعتماد مؤسسات التعليم العالي للجامعات العاملة في المملكة الأردنية الهاشميّة فيما يتّصل بمعايير الاعتماد في الجامعات الخاصة، إضافة إلى استطلاع ارآء مجموعة من الأكاديميين في جامعة اليرموك.

وقد اشتملت الإستبانة على قسمين إذ تضمن القسم الأول منها على المعلومات العامّة لأفراد العينة وهي الجنس والرتبة الأكاديمية والخبرة وتضمنت في قسمها الثاني على فقرات الإستبانة والتي تكوّنت من (81) فقرة موزّعة على اثني عشر مجالاً، والجدول (3) يوضح ذلك.

جدول(3)

توزيع فقرات الإستبانة على مجالات الدراسة

الرقم	المجال	عدد الفقرات
1	رؤية الجامعة ورسالتها	7
2	البرامج التربوية وفاعليتها	8
3	الطلبة والخدمات الطلابية	7
4	أعضاء هيئة التدريس	6
5	الإيفاد والبحث العلمي والإبداعات	7
6	المكتبة ومصادر المعلومات	9

7	الحاكمية والإدارة	8
8	المصادر المالية	7
9	المصادر المادية	8
10	النزاهة المؤسسية	4
11	التفاعل مع المجتمع	5
12	إدارة ضمان الجودة	5
الأداة ككل		**81**

وللإجابة على فقرات الاستبانة تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي والمتمثل في الآتي:

- درجة التقدير كبيرة جداً وأعطيت الوزن (5).
- درجة التقدير كبيرة وأعطيت الوزن (4).
- درجة التقدير متوسطة وأعطيت الوزن(3)
- درجة التقدير منخفضة وأعطيت الوزن(2)
- درجة التقدير منخفضة جداً وأعطيت الوزن (1).

وتم اعتماد المعيار التالي لأغراض تحليل النتائج:

- من 1 إلى أقل من 1.8 درجة تقدير منخفضة جداً.
- من 1.8 إلى أقل من 2.6 درجة تقدير منخفضة.
- من 2.6 إلى أقل من 3.4 درجة تقدير متوسطة.
- من 3.4 إلى اقل من 4.2 درجة تقدير كبيرة.
- 4.2 – 5.00 درجة تقدير كبيرة جداً.

صدق أداة الدراسة:

تكوّنت الأداة بصورتها الأولية من (95) فقرة موزّعة على اثني عشر مجالاً، والملحق (3) يوضح ذلك. وللتأكد من صدقها قامت الباحثة بعرضها على عدد من المحكمين من ذوي الخبرة

والاختصاص في جامعة اليرموك وجامعة جدارا، وجامعة جرش، وجامعة اربد الأهلية، وجامعة عجلون الوطنية، والجامعة الأردنية، والجامعة الهاشمية عددهم (15) محكماً. والملحق(د) يوضح ذلك، من خلال قراءة فقرات الإستبانة وإبداء رأيهم وملاحظاتهم حولها من حيث:

- مدى ملائمة فقرات المجال للمجال الذي يندرج ضمنه.
- مدى سلامة الصياغة اللغوية لكل فقرة.
- إضافة إلى أية ملاحظات أخرى يراها المحكمون ضرورية حتى يتم تقدير مدى صدق وشمولية الفقرات للغرض الذي أعدت من أجله.
- فقرات يمكن إضافتها أو حذفها أو تعديلها.

وقد تمّ استرجاع الأداة بعد تحكيمها، وقامت الباحثة بالأخذ بملاحظات المحكمين حيث تمّ إعادة صياغة بعض الفقرات وحذف بعضها واعتماد الفقرات التي حظيت بإجماع المحكمين، حيث بلغ مجموع الفقرات التي استقرت عليها الإستبانة بصورتها النهائيّة (81) فقرة موزعة على اثني عشر مجالاً والملحق (ب) يوضح ذلك.

ثبات أداة الدراسة:

تمّ التأكد من ثبات الأداة بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار (Test-Retest)، حيث تمّ تطبيق الإستبانة مرتين على عينة إستطلاعيّة من خارج عينة الدراسة وعددهم (25) عضواً من أعضاء هيئة تدريس وبفارق زمني مقداره أسبوعان بين التطبيق الأول والتطبيق الثاني. وتمّ حساب معامل الارتباط بيرسون للأداة بين التطبيقين، حيث بلغت قيمته للأداة ككل (0.87)، كما تمّ حساب معامل

الإتساق الداخلي باستخدام معادلة (كرونباخ إلفا) إذ بلغت قيمته للأداة(0.93) واعتبرت هذه القيمة مقبولة لغايات الدراسة، والجدول (4) يوضح ذلك.

جدول (4)

معامل الإتساق الداخلي كرونباخ ألفا وثبات الإعادة معامل ارتباط بيرسون للمجالات والأداة ككل

المجال	عدد الفقرات	ثبات الإعادة معامل ارتباط بيرسون	الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا
رؤية الجامعة ورسالتها	7	0.83	0.84
البرامج التربوية وفاعليتها	8	0.88	0.84
الطلبة والخدمات الطلابية	7	0.87	0.87
أعضاء هيئة التدريس	6	0.89	0.82
الإيفاد والبحث العلمي والإبداعات	7	0.81	0.82
المكتبة ومصادر المعلومات	9	0.84	0.81
الحاكمية والإدارة	8	0.79	0.85
المصادر المالية	7	0.82	0.83
المصادر المادية	8	0.87	0.82
النزاهة المؤسسية	4	0.84	0.80
التفاعل مع المجتمع	5	0.83	0.84
إدارة ضمان الجودة	5	0.88	0.84
الاداة ككل	81	0.87	0.93

ثانياً: المقابلات

للتعرّف على مدى توفر المشكلات التي تواجه الجامعات الخاصة في إقليم شمال الأردن والحلول المقترحة لها، قامت الباحثة بإستخدام منهجيّة البحث النوعي من خلال مقابلة عدد من أعضاء هيئة التدريس من مختلف الكليّات في الجامعة وقد بلغ عددهم (15)عضو هيئة تدريس، منهم (8) في رتبة أستاذ، و(6) في رتبة أستاذ مشارك و (3) في رتبة أستاذ مساعد وذلك بعد زيارة الباحثة لهم في مكاتبهم وأخذ موعد مسبق منهم وتقديم نفسها اليهم وبيان هدف الدراسة، إذ قامت الباحثة بطرح سؤالي المقابلة عليهم بعد عرضها على عدد من المحكمين وذوي الإختصاص في الجامعة (الملحق3) ، وقد قامت الباحثة بكتابة إستجابات أفراد العينة وتفريغها على أوراق جانبيّة

بشكل فردي مباشرة، وذلك لضمان عدم النسيان وحفظها في ملفات خاصّة، وقد تمّ ترميز الذين تمّ مقابلتهم من أجل السريّة وقد إستغرقت المقابلة مع كل فرد من أفراد العينة مابين (10-25) دقيقة، ثمّ عادت الباحثة وعرضت هذه الاستجابات على أفراد العينة المشاركين للتأكد من أن الإجابات كانت مقبولة لديهم.

إجراءات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة، أتبعت الباحثة الإجراءات التالية:

- الإطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

- تحديد مجتمع الدراسة وعينتها وذلك من خلال الرجوع إلى السجلات الرسميّة التابعة الإدارة الموارد البشريّة ودائرة القبول والتسجيل في الجامعات الخاصة في إقليم شمال الأردن.

- تصميم أداة الدراسة (الإستبانة) والتي صممت وفقاً لسلم خماسي، والتحقق من صدقها وثباتها من خلال تطبيقها على عينة من خارج عينة الدراسة، إضافة إلى عرضها على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك وجامعة جدارا، وجامعة جرش، وجامعة اربد الأهلية، وجامعة عجلون الوطنية للأخذ بآرائهم وملاحظاتهم.

- الحصول على كتاب تسهيل مهمّة من عمادة كليّة التربية في جامعة اليرموك موجه لجميع الجامعات الخاصة في إقليم شمال الأردن (الملحق د).

- توزيع أداة الدراسة على أفراد عينة الدراسة وقد أستغرق ذلك أسبوعان وقد وزعت (250) إستبانة وإسترد منها (242) إستبانة أي مانسبته (96.8%). وتم استبعاد (5) استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل.

– توزيع البيانات وتحليلها إحصائياً بإستخدام نظام (SPSS) للمعالجات الإحصائيّة بهدف إستخراج النتائج للإجابة على أسئلة الدراسة.

– إعداد سؤالي المقابلة، وإجراء مقابلات مع (15) عضو هيئة تدريس من مختلف الجامعات الخاصة في إقليم شمال الأردن وذلك بعد أخذ مواعيد تناسبهم.

– تفريغ إستجابات أعضاء هيئة التدريس على سؤالي المقابلة وتدقيقها وتنقيحها واستخراج التكرارات والنسب المئويّة والتوصل إلى النتائج.

– تبويب النتائج وتفسيرها والتعليق عليها وثمّ تم وضع التوصيات في ضوءها.

متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلّة الوسيطة:

– **الجنس:** وله فئتان (ذكر، أنثى).

– **الرتبة العلمية:** ولها ثلاث مستويات(أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ).

– **عدد سنوات الخبرة:** ولها ثلاث مستويات (أقل من 5 سنوات، من 5– أقل من 10 سنوات، 10 سنوات فأكثر).

المتغيرات المستقلة الرئيسة:

– درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لمعايير ضمان الجودة في الجامعات الخاصة في إقليم شمال الأردن.

– درجة تقدير أفراد عينة الدراسة للمشكلات التي تواجه الاعتماد الأكاديمي في الجامعات الخاصة في إقليم شمال الأردن.

المتغير التابع: درجة تقدير أفراد عينة الدراسة للحلول المقترحة للمشكلات التي تواجه الاعتماد الأكاديمي في الجامعات الخاصة في إقليم شمال الأردن

المعالجات الإحصائيّة

تمّ استخدام الأساليب الإحصائيّة الآتية باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) للإجابة على أسئلة الدراسة:

- للإجابة عن السؤالين الأول والثالث تمّ حساب المتوسطات الحسابيّة والإنحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد العينة على مجالات الدراسة وعلى فقرات كل مجال.

- للإجابة عن السؤال الثاني تمّ حساب المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة، كما تمّ إستخدام تحليل التباين الأحادي على المجالات وتحليل التباين الأحادي للأداة ككل.

- للإجابة عن السؤالين الثالث والخامس تمّ تحليل مضمون المقابلات التي تمّ إجراءها مع عينة من أعضاء هيئة التدريس من مختلف الجامعات، حيث تمّ تنظيم الإجابات وتصنيفها وترتيبها وفقاً للمجالات والفئات والمجموعات المحددة حسب تكراراتها.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

تضمّن هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، وذلك بعد أن تمّ تحليل إستجابات أفراد عينة الدراسة على الأداتين المستخدمتين فيها، وذلك فيما يتعلق بكل سؤال من أسئلة الدراسة، وفيما يلي عرضاً لنتائج الدراسة وفقاً لأسئلتها.

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما درجة تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها؟

للإجابة عن هذا السؤال تمّ إستخراج المتوسطات الحسابيّة والإنحرافات المعياريّة لدرجة تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، والجدول (5) يوضح ذلك.

جدول (5)

المتوسطات الحسابيّة والإنحرافات المعياريّة لدرجة تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابيّة

الرتبة	الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة التقدير
1	8	المصادر المالية	3.77	0.47	كبيرة
2	1	رؤية الجامعة ورسالتها	3.58	0.45	كبيرة
3	2	البرامج التربوية وفاعليتها	3.52	0.49	كبيرة
4	9	المصادر المادية	3.51	0.47	كبيرة
5	12	ادارة ضمان الجودة	3.51	0.47	كبيرة
6	3	الطلبة والخدمات الطلابية	3.46	0.51	كبيرة
7	7	الحاكمية والإدارة	3.43	0.55	كبيرة
8	6	المكتبة ومصادر المعلومات	3.37	0.53	متوسطة
9	5	الايفاد والبحث العلمي والابداعات	3.36	0.57	متوسطة
10	11	التفاعل مع المجتمع	3.36	0.55	متوسطة
11	4	أعضاء هيئة التدريس	3.34	0.60	متوسطة
12	10	النزاهة المؤسسية	3.22	0.54	متوسطة
		الأداة ككل	**3.45**	**0.48**	**كبيرة**

يبين الجدول (5) أن المتوسطات الحسابيّة قد تراوحت ما بين (3.77-3.22) حيث جاء مجال المصادر المالية في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.77) وإنحراف معياري(0.47) ضمن درجة تقدير كبيرة، تلاه في المرتبة الثانية مجال رؤية الجامعة ورسالتها بمتوسط حسابي بلغ (3.58) وإنحراف معياري (0.45) ضمن درجة تقدير كبيرة، تلاه في المرتبة الثالثة مجال البرامج التربوية وفاعليتها بمتوسط حسابي بلغ (3.52) وإنحراف معياري(0.49) ضمن درجة تقدير كبيرة، بينما جاء مجالي المصادر المادية وإدارة ضمان الجودة في المرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي بلغ (3.51) وإنحراف معياري (0.47) ضمن درجة تقدير كبيرة، وجاء مجال الطلبة والخدمات الطلابية في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (3.46) وإنحراف معياري (0.51) ضمن درجة تقدير كبيرة، يليه مجال الحاكمية والإدارة في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي (3.43) وانحراف معياري (0.55) ضمن درجة تقدير كبيرة، وجاء مجال المكتبة ومصادر المعلومات في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي (3.37) وانحراف معياري (0.53) ضمن درجة تقدير متوسطة، تلاه مجالي الايفاد والبحث العلمي والابداعات والتفاعل مع المجتمع في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي (3.36) وانحراف معياري (0.57) و(0.55) ضمن درجة تقدير متوسطة، بينما جاء مجال أعضاء هيئة التدريس في المرتبة الحادية عشر بمتوسط (3.34) وانحراف معياري (0.60) ضمن درجة تقدير كبيرة، ومجال النزاهة المؤسسية في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.22) وانحراف معياري (0.54) ضمن درجة تقدير متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي لدرجة تقدير أعضاء هيئة التدريس لمعايير الاعتماد في الجامعات الخاصة ككل (3.45) وإنحراف معياري (0.48) ضمن درجة تقدير كبيرة.

وقد تمّ حساب المتوسطات الحسابيّة والإنحرافات المعياريّة لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات كل مجال من مجالات الدراسة على حده، كما يلي:

المجال الأول: رؤية الجامعة ورسالتها:

تمّ إستخراج المتوسطات الحسابيّة والإنحرافات المعياريّة لفقرات مجال رؤية الجامعة ورسالتها، والجدول(6) يوضح ذلك.

جدول (6)

المتوسطات الحسابيّة والإنحرافات المعياريّة لتقديرات عينة الدراسة لفقرات مجال رؤية الجامعة ورسالتها مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابيّة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
1	6	تستخدم النتائج المنبثقة عن عمليات التخطيط المستمرة والتقييم من أجل إعادة توزيع الموارد في الجامعة.	3.77	0.96	كبيرة
2	7	توظيف عمليات التقييم والتخطيط التي تُمارسها الجامعة من أجل تحديد أولوياتها فيما يتعلق بالتحسين والتطوير فيها.	3.75	0.80	كبيرة
3	2	تتفق أهداف الجامعة مع رؤيتها ورسالتها.	3.68	0.54	كبيرة
4	3	توجّه رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها إلى جميع الأنشطة التربوية لها	3.67	0.56	كبيرة
5	1	تكون رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها واضحة للعاملين فيها.	3.56	0.51	كبيرة
6	4	يوجد اجراءات للتأكد من تحقيق رسالة الجامعة وأهدافها في الواقع.	3.51	0.64	كبيرة
7	5	يشترك العاملين في الجامعة في عمليات التخطيط والتقييم وصنع الاهداف.	3.15	0.78	متوسطة
		المجال ككل	**3.58**	**0.45**	**متوسطة**

يبين الجدول (6) أن المتوسطات الحسابيّة قد تراوحت مابين (3.77 –3.15)، حيث جاءت الفقرة رقم (6) والتي تنص على " تستخدم النتائج المنبثقة عن عمليات التخطيط المستمرة والتقييم من أجل إعادة توزيع الموارد في الجامعة" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.77) وإنحراف

معياري(0.96) ضمن درجة تقدير كبيرة، تلاها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (7) ونصها " توظيف عمليات التقييم والتخطيط التي تُمارسها الجامعة من أجل تحديد أولوياتها فيما يتعلق بالتحسين والتطوير فيها " بمتوسط حسابي بلغ (3.75) وإنحراف معياري (0.80) ضمن درجة تقدير كبيرة، بينما جاءت الفقرة رقم (5) ونصها " يشترك العاملين في الجامعة في عمليات التخطيط والتقييم وصنع الاهداف" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.15) وإنحراف معياري(0.78) ضمن درجة تقدير كبيرة، وبلغ المتوسط الحسابي لمجال رؤية الجامعة ورسالتها ككل (3.58) وإنحراف معياري(0.45) ضمن درجة تقدير متوسطة. ويلاحظ أيضاً أنّ هناك ست فقرات قد حصلت على درجة تقدير كبيرة، بينما حصلت فقرة واحدة على درجة تقدير متوسطة.

المجال الثاني: البرامج التربوية وفاعليتها:

تمّ إستخراج المتوسطات الحسابيّة والإنحرافات المعياريّة لفقرات مجال البرامج التربوية وفاعليتها، والجدول(7) يوضح ذلك.

جدول (7)

المتوسطات الحسابيّة والإنحرافات المعياريّة لتقديرات عينة الدراسة لفقرات مجال البرامج التربوية وفاعليتها مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابيّة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
1	6	تقوم مجالس الجامعة بتصميم المناهج والمقررات، وتحسينها، وتطبيقها	3.88	0.72	كبيرة
2	1	تلتزم الجامعة بالمعايير العالمية الخاصة بالتدريس والتعليم.	3.78	0.92	كبيرة
3	2	تشتمل خطط البرامج التربوية بشكل واضح على أهدافها، والسياسات التدريسية، وطرق التدريس، وأنظمة إيصال المعرفة الخاصة بها، بما ينسجم مع رسالة الجامعة	3.73	0.45	كبيرة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
4	7	توجد علاقة شراكة بين أعضاء هيئة التدريس والعاملين في المكتبة ومصادر المعلومات	3.54	0.74	كبيرة
5	5	تلتزم الجامعة بالمدة الزمنية المخصصة لتلقي خبرات التعلم لبرامجها	3.54	0.64	كبيرة
6	3	تصمم البرامج التربوية التي تطرحها الجامعة بشكل شامل ومتكامل.	3.35	0.87	كبيرة
7	4	تتضمن برامج الجامعة تعريفا واضحا للمجالات المعرفية المختلفة.	3.19	0.84	متوسطة
8	8	يتم تخطيط البرامج والمساقات وتطويرها وفق عملية التعلم المرسومة والمقصودة ضمن جدول زمني خاص.	3.10	0.91	متوسطة
		المجال ككل	**3.51**	**0.49**	**متوسطة**

يبين الجدول (7) أن المتوسطات الحسابيّة قد تراوحت مابين (3.88 –3.10)، حيث جاءت الفقرة رقم (6) والتي تنص على " تقوم مجالس الجامعة بتصميم المناهج والمقررات، وتحسينها، وتطبيقها " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.88) وإنحراف معياري (0.72) ضمن درجة تقدير كبيرة، تلاها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (1) ونصها " تلتزم الجامعة بالمعايير العالمية الخاصة بالتدريس والتعليم " بمتوسط حسابي بلغ (3.78) وإنحراف معياري (0.92) ضمن درجة تقدير كبيرة، بينما جاءت الفقرة رقم (8) ونصها " يتم تخطيط البرامج والمساقات وتطويرها وفق عملية التعلم المرسومة والمقصودة ضمن جدول زمني خاص " بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.10) وإنحراف معياري(0.91) ضمن درجة تقدير متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي لمجال البرامج التربوية وفاعليتها ككل (3.51) وإنحراف معياري (0.49) ضمن درجة تقدير كبيرة. ويلاحظ أيضاً أنّ هناك ست فقرات قد حصلت على درجة تقدير كبيرة، بينما حصلت فقرتين على درجة تقدير متوسطة.

المجال الثالث: الطلبة والخدمات الطلابية:

تمّ إستخراج المتوسطات الحسابيّة والإنحرافات المعياريّة لفقرات مجال الطلبة والخدمات الطلابية، والجدول(8) يوضح ذلك.

جدول (8)

المتوسطات الحسابيّة والإنحرافات المعياريّة لتقديرات عينة الدراسة لفقرات مجال الطلبة والخدمات الطلابية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابيّة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
1	2	توجد سياسات وإجراءات واضحة لبرامج تطوير الطلبة والخدمات الطلابية.	3.94	0.97	كبيرة
2	1	يتم تقديم البرامج والخدمات الطلابية عن طريق كادر مؤهل يتلائم ومستوى الأدوار المهنية والخدماتية المناطة بها.	3.92	0.80	كبيرة
3	7	توفر الجامعة الأجراءات اللازمة للمحافظة على أمن وسلامة الطلبة وممتلكاتهم.	3.45	0.59	كبيرة
4	4	تعمل الجامعة بشكل مُنظم على تحديد خصائص المجتمع الطلابي فيها وحاجاتهم التعليمية والخاصة.	3.43	0.56	كبيرة
5	3	توزيع المصادر البشرية، والمادية، والمالية المخصصة لبرامج تطوير الطلبة والخدمات الطلابية، وذلك على أساس الحاجات الفعلية لها.	3.29	0.98	متوسطة
6	6	تتضمن السياسات المتعلقة بحقوق الطلبة ومسؤولياتهم نصوصاً خاصة بالأمانة الأكاديمية.	3.11	0.83	متوسطة
7	5	توفر الجامعة للطلبة فرصة المشاركة في القرارات.	3.06	0.89	متوسطة
		المجال ككل	**3.46**	**0.51**	**كبيرة**

يبين الجدول (8) أن المتوسطات الحسابيّة قد تراوحت مابين (3.94 –3.06)، حيث جاءت الفقرة رقم (2) والتي تنص على " توجد سياسات وإجراءات واضحة لبرامج تطوير الطلبة والخدمات الطلابية " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.94) وإنحراف معياري (0.97) ضمن درجة

تقدير كبيرة، تلاها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (1) ونصها " يتم تقديم البرامج والخدمات الطلابية عن طريق كادر مؤهل يتلائم ومستوى الأدوار المهنية والخدماتية المناطة بها " بمتوسط حسابي بلغ (3.92) وإنحراف معياري (0.80) ضمن درجة تقدير كبيرة، بينما جاءت الفقرة رقم (5) ونصها " توفر الجامعة للطلبة فرصة المشاركة في القرارات " بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.06) وإنحراف معياري(0.89) ضمن درجة تقدير متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي لمجال الطلبة والخدمات الطلابية ككل (3.46) وإنحراف معياري (0.51) ضمن درجة تقدير كبيرة. ويلاحظ أيضاً أنّ هناك أربعة فقرات قد حصلت على درجة تقدير كبيرة، بينما حصلت باقي الفقرات وعددها ثلاث فقرات على درجة تقدير متوسطة.

المجال الرابع: أعضاء هيئة التدريس:

تمّ إستخراج المتوسطات الحسابيّة والإنحرافات المعياريّة لفقرات مجال أعضاء هيئة التدريس، والجدول(9) يوضح ذلك.

جدول (9)

المتوسطات الحسابيّة والإنحرافات المعياريّة لتقديرات عينة الدراسة لفقرات مجال أعضاء هيئة التدريس مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابيّة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
1	2	يُشارك أعضاء هيئة التدريس في التخطيط الأكاديمي، وتطوير البرامج ومراجعتها.	3.74	0.45	كبيرة
2	1	تُعينّ الجامعة أعضاء هيئة تدريس أكفاء مهنياً لديهم التزام أساسي بالجامعة.	3.47	0.74	كبيرة
3	3	تتلائم الرواتب والحوافز التي يتلقاها أعضاء هيئة التدريس لجذبهم واستمرارية عملهم في الجامعة.	3.36	0.94	متوسطة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
4	4	تجري الجامعة تقييماً رسمياً ومنتظماً لأداء أعضاء هيئة التدريس فيها من أجل التأكد من فاعلية التدريس.	3.21	0.91	متوسطة
5	6	يكون أعضاء هيئة التدريس غير المتفرغين، الذين تستعين بهم الجامعة من سوية أعضاء هيئة التدريس المتفرغين من حيث التأهيل والخبرة في مجال التخصص.	3.19	0.90	متوسطة
6	5	تُوفر الجامعة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، وتدعمها بشكل كبير.	3.06	0.89	متوسطة
المجال ككل			3.34	0.60	متوسطة

يبين الجدول (9) أن المتوسطات الحسابيّة قد تراوحت ما بين (3.74 – 3.06)، حيث جاءت الفقرة رقم (2) والتي تنص على " يُشارك أعضاء هيئة التدريس في التخطيط الأكاديمي، وتطوير البرامج ومراجعتها " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.74) وإنحراف معياري (0.45) ضمن درجة تقدير كبيرة، تلاها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (1) ونصها " تُعينّ الجامعة أعضاء هيئة تدريس أكفاء مهنياً لديهم التزام أساسي بالجامعة " بمتوسط حسابي بلغ (3.47) وإنحراف معياري (0.74) ضمن درجة تقدير كبيرة، بينما جاءت الفقرة رقم (5) ونصها " تُوفر الجامعة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، وتدعمها بشكل كبير" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.06) وإنحراف معياري(0.89) ضمن درجة تقدير متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي لمجال أعضاء هيئة التدريس ككل (3.34) وإنحراف معياري(0.60) ضمن درجة تقدير متوسطة. ويلاحظ أيضاً أنّ هناك فقرتين قد حصلت على درجة تقدير كبيرة، بينما حصلت باقي الفقرات وعددها أربعة فقرات على درجة تقدير متوسطة.

المجال الخامس: الإيفاد والبحث العلمي والابداعات:

تمّ إستخراج المتوسطات الحسابيّة والإنحرافات المعياريّة لفقرات مجال الإيفاد والبحث العلمي والابداعات، والجدول(10) يوضح ذلك.

جدول (10)

المتوسطات الحسابيّة والإنحرافات المعياريّة لتقديرات عينة الدراسة لفقرات مجال الإيفاد والبحث العلمي والإبداعات مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابيّة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
1	3	تلتزم الجامعة بسياسة وإجراءات الابتعاث، والبحث العلمي، والمشاركة في المؤتمرات المحلية والدولية، وتشجيع الإبداعات الأدبية.	3.77	0.46	كبيرة
2	1	تحديد حاجات الجامعة أولوياتها واهتماماتها البحثية بما في ذلك اهتمامات أعضاء هيئة التدريس فيها.	3.61	0.67	كبيرة
3	2	يُشارك أعضاء هيئة التدريس في البعثات والأبحاث، وحضور المؤتمرات والندوات، بما ينسجم مع رسالة الجامعة وأهدافها.	3.46	0.73	كبيرة
4	4	يقوم أعضاء هيئة التدريس بدور أساسي في تطوير السياسات البحثية وإدارتها، وممارستها، بما ينسجم مع رسالة الجامعة وأهدافها.	3.38	0.93	متوسطة
5	5	تُوفر الجامعة الدعم المالي، والمادي، والإداري الملائم، والمصادر المعلوماتية اللازمة للإبقاء على أعضاء هيئة التدريس.	3.16	0.84	متوسطة
6	7	يشارك أعضاء هيئة التدريس في مشاريع وأبحاث مشتركة مع شركاء استراتيجيين محلياً ودولياً .	3.11	0.83	متوسطة
7	6	تتضمن ميزانية الجامعة نصوصاً واضحة لدعم البحث العلمي، والابتعاث، وحضور المؤتمرات العلمية والندوات، والإبداعات الأدبية، بما يتسق مع رسالة الجامعة وأهدافها.	3.02	0.83	متوسطة
المجال ككل			3.36	0.57	متوسطة

يبين الجدول (10) أن المتوسطات الحسابيّة قد تراوحت مابين (3.77 -3.02)، حيث جاءت الفقرة رقم (3) والتي تنص على " تلتزم الجامعة بسياسة واجراءات الابتعاث، والبحث العلمي، والمشاركة في المؤتمرات المحلية والدولية، وتشجيع الإبداعات الأدبية " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.77) وإنحراف معياري (0.46) ضمن درجة تقدير كبيرة، تلاها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (1) ونصها " تحديد حاجات الجامعة أولوياتها واهتماماتها البحثية بما في ذلك اهتمامات أعضاء هيئة التدريس فيها " بمتوسط حسابي بلغ (3.61) وإنحراف معياري (0.67) ضمن درجة تقدير كبيرة، بينما جاءت الفقرة رقم (6) ونصها " تتضمن ميزانية الجامعة نصوصاً واضحة لدعم البحث العلمي، والابتعاث، وحضور المؤتمرات العلمية والندوات، والإبداعات الأدبية، بما يتسق مع رسالة الجامعة وأهدافها " بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.02) وإنحراف معياري (0.83) ضمن درجة تقدير متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي لمجال الايفاد والبحث العلمي والابداعات ككل (3.36) وإنحراف معياري (0.57) ضمن درجة تقدير متوسطة. ويلاحظ أيضاً أنّ هناك ثلاثة فقرات قد حصلت على درجة تقدير كبيرة، بينما حصلت باقي الفقرات وعددها أربعة فقرات على درجة تقدير متوسطة.

المجال السادس: المكتبة ومصادر المعلومات

تمّ إستخراج المتوسطات الحسابيّة والإنحرافات المعياريّة لفقرات مجال المكتبة ومصادر المعلومات والجدول(11) يوضح ذلك.

جدول (11)

المتوسطات الحسابيّة والإنحرافات المعياريّة لتقديرات عينة الدراسة لفقرات مجال المكتبة ومصادر المعلومات مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابيّة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة التقدير
1	3	يتم اختيار الأدوات والمواد، وتنظيمها، والحرص على استمراريتها، بشكل يدعم البرامج الأكاديمية بالجامعة.	3.77	0.51	كبيرة
2	8	توفير الدعم المالي الكافي والملائم للمكتبة، ومصادر المعلومات، والخدمات المتصلة بصسيانتها، والمحافظة على سريتها.	3.55	0.69	كبيرة
3	1	يتوافر في الجامعة مصادر تعليم متنوعة.	3.51	0.63	كبيرة
4	9	تقييم الجامعة بشكل رسمي ومنتظم لجودة وكفاية استخدام المكتبة، ومصادر التعلم، والخدمات المقدمة فيها	3.44	0.70	كبيرة
5	2	يتم تحديد مصادر المعلومات والخدمات بناء على طبيعة البرامج الأكاديمية للمؤسسة .	3.44	0.69	كبيرة
6	4	تُسهم المكتبة ومصادر المعلومات والخدمات في تطوير قدرة الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والموظفين على استخدام المصادر بشكل مستقل وفعال.	3.31	0.88	متوسطة
7	7	تجهيز المكتبة ومصادر المعلومات بحيث تدعم تحقيق رسالة الجامعة وأهدافها.	3.11	0.83	متوسطة
8	5	يتم تطوير السياسات والتعليمات والإجراءات الخاصة بالمكتبة، وإدارة مصادر المعلومات بشكل دوري ومستمر.	3.10	0.81	متوسطة
9	6	يجب أن يكون العاملون في المكتبة ومصادر المعلومات مؤهلين مهنياً وفنياً، ويمتلكون الكفايات الخاصة اللازمة لتحمل مسؤولياتهم الوظيفية، التي تم تحديدها بوضوح ودقة .	3.02	0.83	متوسطة
		المجال ككل	**3.36**	**0.55**	**متوسطة**

يبين الجدول (11) أن المتوسطات الحسابيّة قد تراوحت مابين (3.77 -3.02)، حيث جاءت الفقرة رقم (3) والتي تنص على " يتم اختيار الأدوات والمواد، وتنظيمها، والحرص على استمراريتها،

بشكل يدعم البرامج الأكاديمية بالجامعة " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.77) وإنحراف معياري (0.51) ضمن درجة تقدير كبيرة، تلاها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (8) ونصها " توفير الدعم المالي الكافي والملائم للمكتبة، ومصادر المعلومات، والخدمات المتصلة بصيانتها، والمحافظة على سريتها " بمتوسط حسابي بلغ (3.55) وإنحراف معياري (0.69) ضمن درجة تقدير كبيرة، بينما جاءت الفقرة رقم (6) ونصها "يجب أن يكون العاملون في المكتبة ومصادر المعلومات مؤهلين مهنياً وفنياً، ويمتلكون الكفايات الخاصة اللازمة لتحمل مسؤولياتهم الوظيفية، التي تم تحديدها بوضوح ودقة" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.02) وإنحراف معياري(0.83) ضمن درجة تقدير متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي لمجال المكتبة ومصادر المعلومات ككل (3.36) وإنحراف معياري(0.55) ضمن درجة تقدير متوسطة. كما يلاحظ أنّ خمس فقرات قد حصلت على درجة تقدير كبيرة، فيما حصلت باقي فقرات المجال وعددها أربعة فقرات على درجة تقدير متوسطة.

المجال السابع: الحاكمية والإدارة

تمّ إستخراج المتوسطات الحسابيّة والإنحرافات المعياريّة لفقرات مجال الحاكمية والإدارة والجدول (12) يوضح ذلك.

جدول (12)

المتوسطات الحسابيّة والإنحرافات المعياريّة لتقديرات عينة الدراسة لفقرات مجال الحاكمية والإدارة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابيّة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة التقدير
1	8	تكون هناك سياسات وإجراءات ومحكات واضحة ومحددة لاختيار الإداريين في الجامعة والعاملين فيها.	3.91	0.82	كبيرة
2	7	يتحمل الإداريون مسؤولياتهم تجاه البحث العلمي، ويتأكدوا من أن نتائجه يتم تعميمها	3.86	0.42	كبيرة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة التقدير
		وتوظيفها في وضع الخطط واتخاذ القرارات، التي تُسهم في تحسين عملية التعلم والتعليم في الجامعة.			
3	1	يضمن نظام الحاكمية أن سلطة ومسؤوليات مجلس الحاكمية تم تحديدها بشكل واضح في نظام الجامعة، ووثائقها، وهياكلها التنظيمية الإدارية.	3.73	0.45	كبيرة
4	6	يعمل الإداريون على تسهيل العمل التعاوني والعلاقات التعاونية بين الوحدات المختلفة في الجامعة، وتشجيع الحوار والتواصل المفتوح وتحقيق الأهداف.	3.48	0.57	كبيرة
5	2	تعي المجالس الحاكمية، وأعضاء هيئة التدريس، والطلبة، والإداريون الأدوار المناطة بكل منهم، كما تم توصيفها في قوانين وأنظمة الجامعة .	3.31	0.88	متوسطة
6	3	يُراجع المجلس بشكل منتظم رسالة الجامعة، ويعمل على تحسينها، وأن يُقرّ البرامج الأكاديمية، والمهنية، والتقنية الرئيسية للمؤسسة والدرجات العلمية والشهادات	3.18	0.91	متوسطة
7	5	يتأكد الإداريون من أن عمليات اتخاذ القرارات في الجامعة مناسبة، وتتم في وقتها.	3.13	0.89	متوسطة
8	4	تكون الأنشطة الإثرائية والتطويرية للمؤسسة واضحة ومحددة، ومرتبطة مباشرة مع رسالة وأهداف الجامعة.	3.07	0.90	متوسطة
المجال ككل.			**3.43**	**0.55**	**متوسطة**

يبين الجدول (12) أن المتوسطات الحسابيّة قد تراوحت مابين (3.91 –3.07)، حيث جاءت الفقرة رقم (8) والتي تنص على " تكون هناك سياسات وإجراءات ومحكات واضحة ومحددة لاختيار الإداريين في الجامعة والعاملين فيها " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.91) وإنحراف معياري (0.82) ضمن درجة تقدير كبيرة، تلاها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (7) ونصها " يتحمل الإداريون مسؤولياتهم تجاه البحث العلمي، ويتأكدوا من أن نتائجه يتم تعميمها وتوظيفها في وضع

الخطط واتخاذ القرارات، التي تُسهم في تحسين عملية التعلم والتعليم في الجامعة " بمتوسط حسابي بلغ (3.86) وإنحراف معياري (0.42) ضمن درجة تقدير كبيرة، بينما جاءت الفقرة رقم (4) ونصها " تكون الأنشطة الإثرائية والتطويرية للمؤسسة واضحة ومحددة، ومرتبطة مباشرة مع رسالة وأهداف الجامعة " بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.07) وإنحراف معياري (0.90) ضمن درجة تقدير متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي لمجال الحاكمية والإدارة ككل (3.43) وإنحراف معياري (0.55) ضمن درجة تقدير كبيرة. كما ويلاحظ أنّ أربعة فقرات قد حصلت على درجة تقدير كبيرة، بينما حصلت باقي الفقرات وعددها أربعة فقرات على درجة تقدير متوسطة.

المجال الثامن: المصادر المالية

تمّ إستخراج المتوسطات الحسابيّة والإنحرافات المعياريّة لفقرات مجال المصادر المالية، والجدول (13) يوضح ذلك.

جدول (13)

المتوسطات الحسابيّة والإنحرافات المعياريّة لتقديرات عينة الدراسة لفقرات مجال المصادر المالية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابيّة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة التقدير
1	6	تدار صناديق الادخار ومكافأة نهاية الخدمة والاستثمار من قبل مدير كفؤ، أو هيئة، أو لجنة، يتم تعيينها من قبل مجلس الحاكمية بالجامعة	3.78	0.92	كبيرة
2	5	يقر مجلس التعليم العالي الانظمة والقوانين والتشريعات لدى الجامعة فيما يتعلق بتلقي الهبات والمساعدات المحلية والخارجية.	3.75	0.80	كبيرة
3	2	تنشر الجامعة الميزانية السنوية لها، وتوزعها على الدوائر والكليات ذات العلاقة	3.74	0.76	كبيرة
4	7	يوجد لدى الجامعة علاقة محددة وواضحة	3.73	0.45	كبيرة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة التقدير
		مع أي جهة مقرضة، وأن يكون اسمها معروفاً، وأهدافها الرئيسية محددة للاستثمار المالي فيها.			
5	1	تُبين الجامعة أن عملية التخطيط الاستراتيجي المالي المستقبلي لها، هي عملية إستراتيجية موجهة	3.67	0.54	كبيرة
6	4	يُقدم رئيس مجلس الحاكمية في الجامعة تقارير منتظمة إلى مجلس الحاكمية حول الوضع المالي للجامعة واستقراره.	3.41	0.68	كبيرة
7	3	تُبقي الجامعة على احتياط مالي كافٍ لمواجهة التقلبات المحتملة في عمليات استيفاء الرسوم الجامعية، والتكاليف، وخدمة القروض.	3.33	0.94	متوسطة
		المجال ككل	**3.77**	**0.47**	**متوسطة**

يبين الجدول (13) أن المتوسطات الحسابيّة قد تراوحت مابين (3.78 –3.33)، حيث جاءت الفقرة رقم (6) والتي تنص على " تدار صناديق الادخار ومكافأة نهاية الخدمة والاستثمار من قبل مدير كفؤ، أو هيئة، أو لجنة، يتم تعيينها من قبل مجلس الحاكمية بالجامعة " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.78) وإنحراف معياري (0.92) ضمن درجة تقدير كبيرة، تلاها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (5) ونصها " يقر مجلس التعليم العالي الانظمة والقوانين والتشريعات لدى الجامعة فيما يتعلق بتلقي الهبات والمساعدات المحلية والخارجية " بمتوسط حسابي بلغ (3.75) وإنحراف معياري (0.80) ضمن درجة تقدير كبيرة، بينما جاءت الفقرة رقم (3) ونصها " تُبقي الجامعة على احتياط مالي كافٍ لمواجهة التقلبات المحتملة في عمليات استيفاء الرسوم الجامعية، والتكاليف، وخدمة القروض " بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.33) وإنحراف معياري (0.94) ضمن درجة تقدير متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي لمجال المصادر المالية ككل (3.51) وإنحراف

معياري(0.49) ضمن درجة تقدير كبيرة. كما ويلاحظ أنّ ست فقرات قد حصلت على درجة تقدير كبيرة، بينما حصلت فقرة واحدة على درجة تقدير متوسطة.

المجال التاسع: المصادر المادية:

تمّ إستخراج المتوسطات الحسابيّة والإنحرافات المعياريّة لفقرات مجال المصادر المادية، والجدول (14) يوضح ذلك.

جدول (14)

المتوسطات الحسابيّة والإنحرافات المعياريّة لتقديرات عينة الدراسة لفقرات مجال المصادر المادية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابيّة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة التقدير
1	7	يشمل تطوير التسهيلات الطبيعية والتخطيط الإصلاحي خططاً من أجل إيجاد وتوزيع الدعم المادي وإجراءاته.	3.87	0.80	كبيرة
2	8	يتناول التخطيط للمصادر الطبيعية إمكانيات الاستفادة منها من قبل الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة (الجسمية)، وتوفر الاستخدام الأمن والضروري لهم .	3.84	0.36	كبيرة
3	5	يتم استخدام المواد وتخزينها وإتلافها تبعاً للتعليمات المخصصة لذلك في الجامعة .	3.78	0.69	كبيرة
4	4	يتم صيانة الأجهزة بشكل دوري	3.57	0.89	كبيرة
5	3	يتم تصميم التسهيلات وصيانتها، بحيث تؤمن الاستخدام الأمن والعلمي لها.	3.54	0.63	كبيرة
6	1	توفر الجامعة التسهيلات التدريسية أو التعليمية لتحقيق رسالتها وأهدافها .	3.35	0.87	متوسطة
7	2	تكون التسهيلات التدريسية مؤثثة بشكل يُناسب متطلبات العمل والدراسة والبحث.	3.19	0.84	متوسطة
8	6	تكون الخطة الرئيسة لتطوير الجانب الطبيعي (الأبنية) للحرم الجامعي متسقة مع رسالة الجامعة وخططها التربوية بعيدة المدى.	3.05	0.86	متوسطة
		المجال ككل	**3.51**	**0.47**	**كبيرة**

يبين الجدول (14) أن المتوسطات الحسابيّة قد تراوحت مابين (3.87 –3.05)، حيث جاءت الفقرة رقم (7) والتي تنص على " يشمل تطوير التسهيلات الطبيعية والتخطيط الإصلاحي

خططاً من أجل إيجاد وتوزيع الدعم المادي وإجراءاته " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.87) وإنحراف معياري (0.80) ضمن درجة تقدير كبيرة، تلاها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (8) ونصها " يتناول التخطيط للمصادر الطبيعية إمكانيات الاستفادة منها من قبل الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة (الجسمية)، وتوفر الاستخدام الآمن والضروري لهم " بمتوسط حسابي بلغ (3.84) وإنحراف معياري (0.32) ضمن درجة تقدير كبيرة، بينما جاءت الفقرة رقم (6) ونصها " تكون الخطة الرئيسة لتطوير الجانب الطبيعي (الأبنية) للحرم الجامعي متسقة مع رسالة الجامعة وخططها التربوية بعيدة المدى بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.05) وإنحراف معياري(0.86) ضمن درجة تقدير متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي لمجال المصادر المادية ككل (3.51) وإنحراف معياري(0.47) ضمن درجة تقدير كبيرة. كما ويلاحظ أنّ خمس فقرات قد حصلت على درجة تقدير كبيرة، بينما حصلت باقي فقرات المجال وعددها تسع فقرات على درجة تقدير متوسطة.

المجال العاشر: النزاهة المؤسسية:

تمّ إستخراج المتوسطات الحسابيّة والإنحرافات المعياريّة لفقرات مجال النزاهة المؤسسية، والجدول (15) يوضح ذلك.

جدول (15)

المتوسطات الحسابيّة والإنحرافات المعياريّة لتقديرات عينة الدراسة لفقرات مجال النزاهة المؤسسية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابيّة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة التقدير
1	2	تُقيّم الجامعة بشكل منظم ومستمر سياساتها، وإجراءاتها، ومنشوراتها، بما يضمن استمرارية النزاهة فيها.	3.40	0.56	كبيرة

درجة التقدير	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	الرقم	الرتبة
متوسطة	0.97	3.26	تُبدي الجامعة الالتزام بدرجة عالية بالمعايير المهنية والأخلاقية في إدارتها، وإجراءاتها، وعملياتها، وفي تعاملها مع الطلبة، والمجتمع المحلي، والمنظمات، والهيئات الخارجية.	1	2
متوسطة	0.82	3.10	تُظهر الجامعة من خلال سياساتها وممارساتها التزامها بحرية السعي واكتساب المعرفة، بما يتسق مع رسالة الجامعة وأهدافها .	4	3
متوسطة	0.77	2.95	تُقدم الجامعة للمجالس، والمجتمع المحلي، وطلابها القادمين المعلومات الدقيقه.	3	4
متوسطة	**0.54**	**3.22**	**المجال ككل**		

يبين الجدول (15) أن المتوسطات الحسابيّة قد تراوحت مابين (3.88 –3.10)، حيث جاءت الفقرة رقم (6) والتي تنص على " تُقيّم الجامعة بشكل منظم ومستمر سياساتها، وإجراءاتها، ومنشوراتها، بما يضمن استمرارية النزاهة فيها " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.40) وإنحراف معياري (0.56) ضمن درجة تقدير كبيرة، تلاها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (1) ونصها " تُبدي الجامعة الالتزام بدرجة عالية بالمعايير المهنية والأخلاقية في إدارتها، وإجراءاتها، وعملياتها، وفي تعاملها مع الطلبة، والمجتمع المحلي، والمنظمات، والهيئات الخارجية " بمتوسط حسابي بلغ (3.26) وإنحراف معياري (0.97) ضمن درجة تقدير كبيرة، بينما جاءت الفقرة رقم (3) ونصها " تُقدم الجامعة للمجالس، والمجتمع المحلي، وطلابها القادمين المعلومات الدقيقة" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.95) وإنحراف معياري(0.77) ضمن درجة تقدير متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي لمجال النزاهة المؤسسية ككل (3.22) وإنحراف معياري(0.54) ضمن درجة تقدير متوسطة. كما ويلاحظ أنّ فقرة واحدة حصلت على درجة تقدير كبيرة، بينما حصلت باقي فقرات المجال وعددها ثلاث فقرات على درجة تقدير متوسطة.

المجال الحادي عشر: التفاعل مع المجتمع

تمّ إستخراج المتوسطات الحسابيّة والإنحرافات المعياريّة لفقرات مجال التفاعل مع المجتمع، والجدول (17) يوضح ذلك.

جدول (17)

المتوسطات الحسابيّة والإنحرافات المعياريّة لتقديرات عينة الدراسة لفقرات مجال التفاعل مع المجتمع مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابيّة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة التقدير
1	3	تجري الجامعة مسوحات خاصة للمجتمع المحلي للوقوف على ما يواجهونه من مشكلات والعمل على إيجاد الحلول الملائمة الخاصة بها .	3.72	0.46	كبيرة
2	2	توضع ميزانية خاصة بهذه البرامج وإجراءات لمراقبة مدى تطبيقها وفاعليتها وتقييمها بشكل دوري.	3.45	0.74	كبيرة
3	1	يتم وضع برامج وخدمات وإجراء دراسات وبحوث ومشاريع يتم تحديثها بناءً على أولويات محددة وتقدير الحاجات في المجتمع المحلي .	3.42	0.56	كبيرة
4	4	تقدم الجامعة لمؤسسات المجتمع المحلي المعلومات الدقيقة سواء في أدلتها، أو منشوراتها، أو التصريحات الصادرة عن العاملين فيها حول الخدمات التي تقدمها للمجتمع المحلي.	3.34	0.94	متوسطة
5	5	يتم إجراء دراسات تقييمية لمعرفة تأثير المشاريع والخطط لخدمة المجتمع المحلي.	3.21	0.91	متوسطة
المجال ككل			**3.36**	**0.55**	**متوسطة**

يبين الجدول (17) أن المتوسطات الحسابيّة قد تراوحت مابين (3.72 -3.21)، حيث جاءت الفقرة رقم (3) والتي تنص على " تجري الجامعة مسوحات خاصة للمجتمع المحلي للوقوف على ما يواجهونه من مشكلات والعمل على إيجاد الحلول الملائمة الخاصة بها " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.72) وإنحراف معياري (0.46) ضمن درجة تقدير كبيرة، تلاها في المرتبة الثانية

الفقرة رقم (2) ونصها " توضع ميزانية خاصة بهذه البرامج وإجراءات لمراقبة مدى تطبيقها وفاعليتها وتقييمها بشكل دوري " بمتوسط حسابي بلغ (3.45) وإنحراف معياري (0.74) ضمن درجة تقدير كبيرة، بينما جاءت الفقرة رقم (5) ونصها " يتم إجراء دراسات تقييمية لمعرفة تأثير المشاريع والخطط لخدمة المجتمع المحلي " بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.21) وإنحراف معياري (0.91) ضمن درجة تقدير متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي لمجال التفاعل مع المجتمع ككل (3.36) وإنحراف معياري (0.55) ضمن درجة تقدير متوسطة. كما ويلاحظ أنّ ثلاث فقرات قد حصلت على درجة تقدير كبيرة، بينما حصلت باقي فقرات المجال وعددها اثنتان على درجة تقدير متوسطة.

المجال الثاني عشر: إدارة ضمان الجودة:

تمّ إستخراج المتوسطات الحسابيّة والإنحرافات المعياريّة لفقرات مجال إدارة ضمان الجودة، والجدول (18) يوضح ذلك.

جدول (18)

المتوسطات الحسابيّة والإنحرافات المعياريّة لتقديرات عينة الدراسة لفقرات مجال إدارة ضمان الجودة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابيّة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة التقدير
1	5	يتم تقديم تقارير دورية للإدارة عن مدى تقدم الجامعة وتحديد الصعوبات ونقاط القوة والضعف على مستوى البرامج كافة	3.77	0.46	كبيرة
2	3	يتم مراجعة وتنفيذ أدوات ضمان الجودة مثل السياسات والإجراءات والمجالس واللجان والمكونات الأخرى في الجامعة.	3.61	0.67	كبيرة
3	4	يتم التأكد من أن البرامج الأكاديمية وتصميم مناهجها وتنظيمها وخطط الجامعة الإستراتيجية تقع ضمن المعايير المحددة.	3.46	0.73	كبيرة
4	2	يتم التأكد من أن الجميع يعمل ضمن رؤية	3.19	0.90	متوسطة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة التقدير
		الجامعة ورسالتها وأهدافها.			
5	1	يتم إيجاد مكتب جودة يتولى إدارته أفراد مؤهلون وأكفاء يكون لهم دور رئيس في تحقيق أهداف الجامعة من خلال جميع الإجراءات المنظمة والمخطط لها	3.06	0.89	متوسطة
المجال ككل			3.51	0.47	متوسطة

يبين الجدول (18) أن المتوسطات الحسابيّة قد تراوحت ما بين (3.77 –3.06)، حيث جاءت الفقرة رقم (5) والتي تنص على " يتم تقديم تقارير دورية للإدارة عن مدى تقدم الجامعة وتحديد الصعوبات ونقاط القوة والضعف على مستوى البرامج كافة " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.77) وإنحراف معياري (0.46) ضمن درجة تقدير كبيرة، تلاها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (3) ونصها " يتم مراجعة وتنفيذ أدوات ضمان الجودة مثل السياسات والإجراءات والمجالس واللجان والمكونات الأخرى في الجامعة" بمتوسط حسابي بلغ (3.61) وإنحراف معياري (0.67) ضمن درجة تقدير كبيرة، بينما جاءت الفقرة رقم (1) ونصها " يتم إيجاد مكتب جودة يتولى إدارته أفراد مؤهلون وأكفاء يكون لهم دور رئيس في تحقيق أهداف الجامعة من خلال جميع الإجراءات المنظمة والمخطط لها " بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.06) وإنحراف معياري (0.89) ضمن درجة تقدير متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي لمجال إدارة ضمان الجودة ككل (3.51) وإنحراف معياري(0.49) ضمن درجة تقدير كبيرة. كما ويلاحظ أنّ ثلاث فقرات قد حصلت على درجة تقدير كبيرة، بينما حصلت باقي فقرات المجال وعددها اثنتان على درجة تقدير متوسطة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل تختلف درجة تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة الأردنية باختلاف متغيرات (الجنس، الرتبة، سنوات الخبرة)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام اختبار (ت)، واختبار تحليل التباين الأحادي، وذلك كما يلي:

أولاً: متغير الجنس:

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتم استخدم اختبار (T-test) لمعرفة أنّ كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقدير أفراد عينة الدّراسة تعزى لمتغير الجنس عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)، والجدول (19) يوضح ذلك:

جدول (19)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) لاستجابات أفراد عينة الدّراسة على مجالات الأداة والأداة ككل تعزى لمتغير الجنس

المجال	الجنس	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة
رؤية الجامعة ورسالتها	ذكر	220	3.59	0.46	236	0.470	0.144
	أنثى	17	3.53	0.35			
البرامج التربوية وفاعليتها	ذكر	220	3.51	0.49	236	0.154	0.418
	أنثى	17	3.53	0.46			
الطلبة والخدمات الطلابية	ذكر	220	3.46	0.51	236	0.262	0.507
	أنثى	17	3.49	0.48			
أعضاء هيئة التدريس	ذكر	220	3.34	0.60	236	0.272	0.612
	أنثى	17	3.38	0.61			
الإيفاد والبحث العلمي والإبداعات	ذكر	220	3.36	0.57	236	0.149	0.353
	أنثى	17	3.38	0.55			
المكتبة ومصادر المعلومات	ذكر	220	3.36	0.54	236	0.195	0.321
	أنثى	17	3.39	0.50			
الحاكمية والإدارة	ذكر	220	3.43	0.56	236	0.026	0.791
	أنثى	17	3.44	0.56			
المصادر المالية	ذكر	220	3.77	0.93	236	0.209	0.245
	أنثى	17	3.79	0.87			
المصادر المادية	ذكر	220	3.51	0.47	236	0.565	0.809
	أنثى	17	3.58	0.50			
النزاهة المؤسسية	ذكر	220	3.22	0.53	236	0.207	0.412
	أنثى	17	3.25	0.54			
التفاعل مع المجتمع	ذكر	220	3.35	0.55	236	0.457	0.652
	أنثى	17	3.42	0.56			
إدارة ضمان الجودة	ذكر	220	3.51	0.47	236	0.143	0.253
	أنثى	17	3.52	0.41			

المجال	الجنس	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة
الأداة ككل	ذكر	220	4.08	0.48	236	0.218	0.214
	أنثى	17	4.11	0.44			

يُظهر الجدول (19) نتائج اختبار (ت) لدرجة تقدير أفراد عينة الدِّراسة نحو درجة تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة الأردنية تعزى لاختلاف الجنس عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)، حيث أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدِّراسة، عند كل المجالات والأداة ككل.

ثانياً: متغير الرتبة الأكاديمية:

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة أنَّ كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقدير أفراد عينة الدِّراسة نحو درجة تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة الأردنية تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)، ويشير الجدول (20) إلى نتائج الاختبار.

جدول (20)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدِّراسة على مجالات الأداة والأداة ككل تعزى لمتغير الرتبة الاكاديمية

المجال	الرتبة	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
رؤية الجامعة ورسالتها	أستاذ	22	3.68	0.41
	أستاذ مشارك	37	3.45	0.45
	أستاذ مساعد	178	3.60	0.46
	المجموع	237	3.58	0.45
البرامج التربوية وفاعليتها	أستاذ	22	3.80	0.39
	أستاذ مشارك	37	3.28	0.45
	أستاذ مساعد	178	3.53	0.49
	المجموع	237	3.51	0.49
	أستاذ	22	3.75	0.40

المجال	الرتبة	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الطلبة والخدمات الطلابية	أستاذ مشارك	37	3.22	0.43
	أستاذ مساعد	178	3.47	0.52
	المجموع	237	3.46	0.51
أعضاء هيئة التدريس	أستاذ	22	3.67	0.39
	أستاذ مشارك	37	3.03	0.57
	أستاذ مساعد	178	3.36	0.60
	المجموع	237	3.34	0.63
الايفاد والبحث العلمي والابداعات	أستاذ	22	3.67	0.38
	أستاذ مشارك	37	3.08	0.55
	أستاذ مساعد	178	3.38	0.57
	المجموع	237	3.36	0.57
المكتبة ومصادر المعلومات	أستاذ	22	3.61	0.36
	أستاذ مشارك	37	3.14	0.525
	أستاذ مساعد	178	3.38	0.54
	المجموع	237	3.36	0.53
الحاكمية والإدارة	أستاذ	22	3.69	0.33
	أستاذ مشارك	37	3.17	0.60
	أستاذ مساعد	178	3.45	0.55
	المجموع	237	3.43	0.56
المصادر المالية	أستاذ	22	3.81	0.97
	أستاذ مشارك	37	3.76	0.72
	أستاذ مساعد	178	3.70	0.64
	المجموع	237	3.77	0.96
المصادر المادية	أستاذ	22	3.87	0.44
	أستاذ مشارك	37	3.26	0.37
	أستاذ مساعد	178	3.52	0.47
	المجموع	237	3.51	0.47
النزاهة المؤسسية	أستاذ	22	3.53	0.40
	أستاذ مشارك	37	2.99	0.54
	أستاذ مساعد	178	3.23	0.54
	المجموع	237	3.22	0.54
التفاعل مع المجتمع	أستاذ	22	3.70	0.38
	أستاذ مشارك	37	3.09	0.53
	أستاذ مساعد	178	3.37	0.55
	المجموع	237	3.36	0.56
إدارة ضمان الجودة	أستاذ	22	3.67	0.38

المجال	الرتبة	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أستاذ مشارك	37	3.34	0.42
	أستاذ مساعد	178	3.52	0.48
	المجموع	237	3.51	0.47
الاداة ككل	**أستاذ**	**22**	**4.34**	**0.34**
	أستاذ مشارك	**37**	**3.86**	**0.45**
	أستاذ مساعد	**178**	**4.10**	**0.48**
	المجموع	**237**	**4.08**	**0.48**

يلاحظ من الجدول السابق وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية الخاصة بتقديرات أعضاء هيئة التدريس نحو درجة تقديرهم للاعتماد الأكاديمي في الجامعات الخاصة الأردنية من وجهة نظرهم، ولمعرفة ان كانت الفروق ذات دلالة إحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي، والجدول(21) يوضح ذلك:

جدول (21)

نتائج تحليل التباين الأحادي تقدير أفراد عينة الدّراسة نحو درجة تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة الأردنية تعزى لمتغير الرتبة الاكاديمية

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
رؤية الجامعة ورسالتها	بين المجموعات	0.956	2	0.478	2.291	0.103
	داخل المجموعات	48.813	234	0.209		
	الكلي	49.769	236			
البرامج التربوية وفاعليتها	بين المجموعات	3.833	2	1.917		
	داخل المجموعات	53.363	234	0.228	8.405	*0.000
	الكلي	57.196	236			
الطلبة والخدمات الطلابية	بين المجموعات	4.162	2	2.081		
	داخل المجموعات	58.701	234	0.251	8.296	*0.000
	الكلي	62.864	236			
أعضاء هيئة التدريس	بين المجموعات	6.114	2	3.057		
	داخل المجموعات	79.776	234	0.341	8.967	*0.000
	الكلي	85.890	236			
الايفاد والبحث	بين المجموعات	5.019	2	2.510	8.087	*0.000
	داخل المجموعات	72.618	234	0.310		

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
العلمي والابداعات	الكلي	77.637	236			
المكتبة ومصادر المعلومات	بين المجموعات	3.199	2	1.600	5.721	*0.004
	داخل المجموعات	65.424	234	0.280		
	الكلي	68.624	236			
الحاكمية والإدارة	بين المجموعات	4.059	2	2.029	6.793	*0.001
	داخل المجموعات	69.898	234	0.299		
	الكلي	73.957	236			
المصادر المالية	بين المجموعات	0.036	2	0.018	1.320	0.269
	داخل المجموعات	3.209	234	0.014		
	الكلي	3.245	236			
المصادر المادية	بين المجموعات	5.148	2	2.574	12.453	*0.000
	داخل المجموعات	48.369	234	0.207		
	الكلي	53.518	236			
النزاهة المؤسسية	بين المجموعات	4.100	2	2.050	7.264	*0.001
	داخل المجموعات	66.047	234	0.282		
	الكلي	70.148	236			
التفاعل مع المجتمع	بين المجموعات	5.261	2	2.631	8.970	*0.000
	داخل المجموعات	68.626	234	0.293		
	الكلي	73.888	236			
إدارة ضمان الجودة	بين المجموعات	1.643	2	0.822	3.807	*0.024
	داخل المجموعات	50.500	234	0.216		
	الكلي	52.143	236			
الاداة ككل	بين المجموعات	3.311	2		7.542	*0.001
	داخل المجموعات	51.357	234	1.655		
	الكلي	54.667	236	0.219		

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)

يوضح الجدول (21) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي حيث أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين المتوسطات الحسابية الخاصة لدرجة تقدير أفراد عينة الدّراسة نحو درجة تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة الأردنية تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية باختلاف الرتبة الاكاديمية عند جميع المجالات والأداة ككل ما عدا مجالي رؤية الجامعة

ورسالتها، والمصدار المالية، ولمعرفة مصادر الفروق تم إجراء اختبار شيفيه للمقارنات البعدية، وذلك كما في الجدول (22):

جدول (22)

نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية المتعددة لتقدير أفراد عينة الدّراسة تعزى لمتغير المؤهل العلمي في مجالات الأداة والأداة ككل

المجال	مستوى المتغير	المتوسط الحسابي	أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد
			3.80	3.28	3.53
البرامج التربوية وفاعليتها	أستاذ	3.80			
	أستاذ مشارك	3.28	*0.52		
	أستاذ مساعد	3.53	0.27	0.25	
المجال	مستوى المتغير	المتوسط الحسابي	أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد
			3.75	3.22	3.47
الطلبة والخدمات الطلابية	أستاذ	3.75			
	أستاذ مشارك	3.22	*0.53		
	أستاذ مساعد	3.47	0.28	0.25	
المجال	مستوى المتغير	المتوسط الحسابي	أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد
			3.67	3.03	3.36
أعضاء هيئة التدريس	أستاذ	3.67			
	أستاذ مشارك	3.03	*0.64		
	أستاذ مساعد	3.36	0.31	0.33	
المجال	مستوى المتغير	المتوسط الحسابي	أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد
			3.67	3.08	3.38
الايفاد والبحث العلمي والابداعات	أستاذ	3.67			
	أستاذ مشارك	3.08	*0.59		
	أستاذ مساعد	3.38	0.29	0.30	
المجال	مستوى المتغير	المتوسط الحسابي	أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد
			3.61	3.14	3.38
المكتبة ومصادر المعلومات	أستاذ	3.61			
	أستاذ مشارك	3.14	*0.47		
	أستاذ مساعد	3.38	0.23	0.24	
المجال	مستوى المتغير	المتوسط الحسابي	أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد
			3.69	3.17	3.45
الحاكمية والإدارة	أستاذ	3.69			
	أستاذ مشارك	3.17	*0.52		

	أستاذ مساعد	3.45 .	0.24	0.28	
المجال	**مستوى المتغير**	**المتوسط الحسابي**	**أستاذ**	**أستاذ مشارك**	**أستاذ مساعد**
			3.87	3.26	3.52
المصادر المادية	أستاذ	3.87			
	أستاذ مشارك	3.26	*0.61		
	أستاذ مساعد	3.52	0.35	0.26	
المجال	**مستوى المتغير**	**المتوسط الحسابي**	**أستاذ**	**أستاذ مشارك**	**أستاذ مساعد**
			3.53	2.99	3.23
النزاهة الموسسية	أستاذ	3.53			
	أستاذ مشارك	2.99	*0.54		
	أستاذ مساعد	3.23	0.30	0.24	
المجال	**مستوى المتغير**	**المتوسط الحسابي**	**أستاذ**	**أستاذ مشارك**	**أستاذ مساعد**
			3.70	3.09	3.37
التفاعل مع المجتمع	أستاذ	3.70			
	أستاذ مشارك	3.09	*0.61		
	أستاذ مساعد	3.37	0.33	0.28	
المجال	**مستوى المتغير**	**المتوسط الحسابي**	**أستاذ**	**أستاذ مشارك**	**أستاذ مساعد**
			3.67	3.34	3.52
إدارة ضمان الجودة	أستاذ	3.67			
	أستاذ مشارك	3.34	*0.33		
	أستاذ مساعد	3.52	0.15	0.18	
المجال	**مستوى المتغير**	**المتوسط الحسابي**	**أستاذ**	**أستاذ مشارك**	**أستاذ مساعد**
			4.34	3.86	4.10
الاداة ككل	أستاذ	4.34			
	أستاذ مشارك	3.86	*0.48		
	أستاذ مساعد	4.10	0.24	0.24	

يوضح الجدول (22) نتائج اختبارات شيفيه للمقارنات البعدية حيث أظهرت نتائج الاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعضاء هيئة التدريس ممن رتبتهم الأكاديمية أستاذ وأستاذ مشارك عند جميع المجالات والأداة ككل وجاءت الفروق لصالح أعضاء هيئة التدريس ممن رتبته أستاذ.

ثالثاً: متغير الخبرة:

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة أنّ كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقدير أفراد عينة الدّراسة نحو درجة تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة الأردنية تعزى لمتغير الخبرة عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)، ويشير الجدول (23) إلى نتائج الاختبار.

جدول (23)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدّراسة على مجالات الأداة والأداة ككل تعزى لمتغير الخبرة

المجال	الخبرة	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
رؤية الجامعة ورسالتها	أقل من 5 سنوات	63	3.63	0.33
	من 5-10 سنوات	113	3.47	0.47
	أكثر من 10 سنوات	61	3.74	0.49
	المجموع	237	3.58	0.45
البرامج التربوية وفاعليتها	أقل من 5 سنوات	63	3.77	0.33
	من 5-10 سنوات	113	3.31	0.47
	أكثر من 10 سنوات	61	3.63	0.50
	المجموع	237	3.51	0.49
الطلبة والخدمات الطلابية	أقل من 5 سنوات	63	3.85	0.36
	من 5-10 سنوات	113	3.20	0.39
	أكثر من 10 سنوات	61	3.54	0.57
	المجموع	237	3.46	0.51
أعضاء هيئة التدريس	أقل من 5 سنوات	63	3.67	0.30
	من 5-10 سنوات	113	3.08	0.60
	أكثر من 10 سنوات	61	3.52	0.62
	المجموع	237	3.34	0.60
الايفاد والبحث العلمي والابداعات	أقل من 5 سنوات	63	3.66	0.31
	من 5-10 سنوات	113	3.13	0.59
	أكثر من 10 سنوات	61	3.47	3.57
	المجموع	237	3.36	0.57
المكتبة ومصادر المعلومات	أقل من 5 سنوات	63	3.65	0.32
	من 5-10 سنوات	113	3.16	0.53
	أكثر من 10 سنوات	61	3.44	0.58
	المجموع	237	3.36	0.53
الحاكمية والإدارة	أقل من 5 سنوات	63	3.74	0.32
	من 5-10 سنوات	113	3.19	0.59
	أكثر من 10 سنوات	61	3.57	0.47

المجال	الخبرة	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	المجموع	237	3.43	0.55
المصادر المالية	أقل من 5 سنوات	63	3.82	0.94
	من 5-10 سنوات	113	3.75	0.47
	أكثر من 10 سنوات	61	3.77	0.46
	المجموع	237	3.77	0.72
المصادر المادية	أقل من 5 سنوات	63	3.83	0.39
	من 5-10 سنوات	113	3.31	0.43
	أكثر من 10 سنوات	61	3.56	0.44
	المجموع	237	3.56	0.47
النزاهة المؤسسية	أقل من 5 سنوات	63	3.51	0.35
	من 5-10 سنوات	113	3.63	0.50
	أكثر من 10 سنوات	61	2.98	0.52
	المجموع	237	3.23	0.54
التفاعل مع المجتمع	أقل من 5 سنوات	63	3.22	0.30
	من 5-10 سنوات	113	3.63	0.57
	أكثر من 10 سنوات	61	3.15	0.59
	المجموع	237	3.47	0.55
إدارة ضمان الجودة	أقل من 5 سنوات	63	3.66	0.33
	من 5-10 سنوات	113	3.37	0.43
	أكثر من 10 سنوات	61	3.62	0.56
	المجموع	237	3.51	0.47
الاداة ككل	أقل من 5 سنوات	63	4.35	0.30
	من 5-10 سنوات	113	3.88	0.46
	أكثر من 10 سنوات	61	4.17	0.51
	المجموع	237	4.08	0.48

يلاحظ من الجدول السابق وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية الخاصة بتقديرات أعضاء هيئة التدريس نحو درجة تقديرهم للاعتماد الأكاديمي في الجامعات الخاصة الأردنية من وجهة نظرهم، ولمعرفة ان كانت الفروق ذات دلالة إحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي، والجدول (24) يوضح ذلك:

جدول (24)

نتائج تحليل التباين الأحادي تقدير أفراد عينة الدّراسة نحو درجة تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة الأردنية تعزى لمتغير الخبرة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
رؤية الجامعة ورسالتها	بين المجموعات	2.932	2	1.466	7.324	*0.001
	داخل المجموعات	46.837	234	0.200		
	الكلي	49.769	236			
البرامج التربوية وفاعليتها	بين المجموعات	9.656	2	4.828	23.765	*0.000
	داخل المجموعات	47.540	234	0.203		
	الكلي	57.196	236			
الطلبة والخدمات الطلابية	بين المجموعات	17.773	2	8.886	46.116	*0.000
	داخل المجموعات	45.091	234	0.193		
	الكلي	62.864	236			
أعضاء هيئة التدريس	بين المجموعات	15.365	2	7.683	25.491	*0.000
	داخل المجموعات	70.525	234	0.301		
	الكلي	85.890	236			
الايفاد والبحث العلمي والابداعات	بين المجموعات	12.331	2	6.166	22.092	*0.000
	داخل المجموعات	65.306	234	0.279		
	الكلي	77.637	236			
المكتبة ومصادر المعلومات	بين المجموعات	10.078	2	5.039	20.140	*0.000
	داخل المجموعات	58.546	234	0.250		
	الكلي	68.624	236			
الحاكمية والإدارة	بين المجموعات	13.914	2	6.957	27.113	*0.000
	داخل المجموعات	60.043	234	0.257		
	الكلي	73.957	236			
المصادر المالية	بين المجموعات	0.203	2	0.102	7.817	*0.000
	داخل المجموعات	3.042	234	0.013		
	الكلي	3.245	236			
المصادر المادية	بين المجموعات	11.189	2	5.594	30.927	*0.000
	داخل المجموعات	42.329	234	0.181		
	الكلي	53.518	236			
النزاهة المؤسسية	بين المجموعات	16.689	2	8.344	36.524	*0.000
	داخل المجموعات	53.459	234	0.228		
	الكلي	70.148	236			
التفاعل مع	بين المجموعات	10.644	2	5.322	19.691	*0.000

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
المجتمع	داخل المجموعات	63.244	234	0.270		
	الكلي	73.888	236			
إدارة ضمان الجودة	بين المجموعات	4.406	2	2.203	10.798	*0.000
	داخل المجموعات	47.737	234	0.204		
	الكلي	52.143	236			
الأداة ككل	بين المجموعات	9.372	2	4.686	24.208	*0.000
	داخل المجموعات	45.295	234	0.194		
	الكلي	54.667	236			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)

يوضح الجدول (24) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي حيث أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين المتوسطات الحسابية الخاصة لدرجة تقدير أفراد عينة الدِّراسة نحو درجة تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة الأردنية تعزى لمتغير الخبرة عند جميع المجالات والأداة ككل ما عدا مجال المصادر المالية؛ ولمعرفة مصادر الفروق تم إجراء اختبار شيفيه للمقارنات البعدية، وذلك كما في الجدول (25):

جدول (25)

نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية المتعددة لتقدير أفراد عينة الدِّراسة تعزى لمتغير الخبرة في مجالات الأداة والأداة ككل

المجال	مستوى المتغير	المتوسط الحسابي	أقل من 5 سنوات	من 5-10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
			3.63	3.47	3.74
رؤية الجامعة ورسالتها	أقل من 5 سنوات	3.63			
	من 5-10 سنوات	3.47	0.16		
	أكثر من 10 سنوات	3.74	0.11	*0.27	
المجال	مستوى المتغير	المتوسط الحسابي	أقل من 5 سنوات	من 5-10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
			3.77	3.31	3.63
البرامج التربوية وفاعليتها	أقل من 5 سنوات	3.77			
	من 5-10 سنوات	3.31	*0.46		
	أكثر من 10 سنوات	3.63	0.14	0.32	
المجال	مستوى المتغير	المتوسط	أقل من 5 سنوات	من 5-10 سنوات	أكثر من 10 سنوات

		الحسابي	3.85	3.20	3.54
الطلبة والخدمات الطلابية	أقل من 5 سنوات	3.85			
	من 5-10 سنوات	3.20	*0.65		
	أكثر من 10 سنوات	3.54	0.31	0.34	
المجال	مستوى المتغير	المتوسط الحسابي	أقل من 5 سنوات	من 5-10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
			3.64	3.08	3.52
أعضاء هيئة التدريس	أقل من 5 سنوات	3.64			
	من 5-10 سنوات	3.08	*0.56		
	أكثر من 10 سنوات	3.52	0.12	0.44	
المجال	مستوى المتغير	المتوسط الحسابي	أقل من 5 سنوات	من 5-10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
			3.66	3.13	3.47
الايفاد والبحث العلمي والابداعات	أقل من 5 سنوات	3.66			
	من 5-10 سنوات	3.13	*0.53		
	أكثر من 10 سنوات	3.47	0.16	0.34	
المجال	مستوى المتغير	المتوسط الحسابي	أقل من 5 سنوات	من 5-10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
			3.65	3.16	3.44
المكتبة ومصادر المعلومات	أقل من 5 سنوات	3.65			
	من 5-10 سنوات	3.16	*0.49		
	أكثر من 10 سنوات	3.44	0.21	0.28	
المجال	مستوى المتغير	المتوسط الحسابي	أقل من 5 سنوات	من 5-10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
			3.74	3.19	3.57
الحاكمية والإدارة	أقل من 5 سنوات	3.74			
	من 5-10 سنوات	3.19	*0.55		
	أكثر من 10 سنوات	3.57	0.17	0.38	
المجال	مستوى المتغير	المتوسط الحسابي	أقل من 5 سنوات	من 5-10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
			3.83	3.31	3.56
المصادر المادية	أقل من 5 سنوات	3.83			
	من 5-10 سنوات	3.31	*0.52		
	أكثر من 10 سنوات	3.56	0.29	0.25	
المجال	مستوى المتغير	المتوسط الحسابي	أقل من 5 سنوات	من 5-10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
			3.63	2.98	3.23
النزاهة المؤسسية	أقل من 5 سنوات	3.63			
	من 5-10 سنوات	2.98	*0.65		
	أكثر من 10 سنوات	3.23	0.40	0.25	
المجال	مستوى المتغير	المتوسط الحسابي	أقل من 5 سنوات	من 5-10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
			3.63	3.15	3.47
التفاعل مع	أقل من 5 سنوات	3.63			

المجتمع	من 5-10 سنوات	3.15	*0.48		
	أكثر من 10 سنوات	3.47	0.16	0.32	
المجال	**مستوى المتغير**	**المتوسط الحسابي**	أقل من 5 سنوات	من 5-10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
			3.66	3.37	3.62
إدارة ضمان الجودة	أقل من 5 سنوات	3.66			
	من 5-10 سنوات	3.37	*0.29		
	أكثر من 10 سنوات	3.62	0.04	0.25	
المجال	مستوى المتغير	**المتوسط الحسابي**	أقل من 5 سنوات	من 5-10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
			4.35	3.88	4.17
الاداة ككل	أقل من 5 سنوات	4.35			
	من 5-10 سنوات	3.88	*0.47		
	أكثر من 10 سنوات	4.17	0.18	0.29	

يوضح الجدول (25) نتائج اختبارات شيفيه للمقارنات البعدية حيث أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة احصائية بين ممن خبرتهم أقل من 5 سنوات من جهة وبين ممن خبرتهم من 5-10 سنوات من جهة أخرى عند جميع المجالات حيث جاءت الفروق لصالح ممن خبرتهم أقل من 5 سنوات، ما عدا مجال رؤية الجامعة ورسالتها حيث كانت الفروق بين ممن خبرتهم من 5-10 سنوات من جهة وبين ممن خبرتهم أكثر من 10 سنوات لصالح ممن خبرتهم أكثر من 10 سنوات.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما المشكلات التي تواجه تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها؟

للإجابة عن هذا السؤال تمّ تحليل مضمون المقابلات التي أجريت مع (15) عضو هيئة تدريس في الجامعات الخاصة في إقليم شمال الأردن، من خلال استخراج التكرارات والنسب المئوية وكانت النتائج كالآتي:

جدول (26)

التكرارات والنسب المئوية لتقدير المشكلات التي تواجه تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها مرتبة تنازلياً حسب التكرارات

الرقم	الفقرات	التكرار	النسبة المئوية

الرقم	الفقرات	التكرار	النسبة المئوية
1	عدم استقرار أعضاء هيئة التدريس	11	73.3
2	عدم وجود الرقابة على الأنظمة المالية من قبل الجهات المعنية	9	60
3	تزايد أعداد الطلبة في الجامعات الخاصة	8	53.3
4	عدم تناسب أعضاء هيئة التدريس مع أعداد الطلبة	8	53.3
5	عدم تناسب البنية التحتية للجامعة مع أعداد الطلبة	7	46.6
6	انخفاض نسبة الانفاق على البحث العلمي	5	33.3
7	قلة عدد أعضاء هيئة التدريس في بعض التخصصات	5	33.3
8	عدم تخصيص موازنات كافية للاستثمار في مجال ضمان الجودة	4	26.6
9	توجه الجامعات الخاصة نحو الربحية	3	20

يبين الجدول السابق المشكلات التي تواجه الجامعات الخاصة بشكل عام في إقليم شمال الأردن، حيث أشار (11) عضو هيئة تدريس إلى ان اكثر المشكلات هي عدم استقرار أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة، تلتها مشكلة عدم وجود الرقابة على الأنظمة المالية من قبل الجهات المعنية، بالإضافة إلى تزايد أعداد الطلبة في الجامعات الخاصة نتيجة إقبال المجتمع الأردني نحو التعليم العالي بشتى صوره وأنواعه، وكانت أقل المشكلات التي أشار إليها أفراد عينة الدراسة ممن أجريت معهم المقابلات هي مشكلة توجه الجامعات الخاصة نحو الربحية.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: ما الحلول المقترحة للتغلب على المشكلات التي تواجه تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها؟

تم تحليل مضمون المقابلات التي أجريت مع (15) عضو هيئة تدريس في الجامعات الخاصة في إقليم شمال الأردن، من خلال استخراج التكرارات والنسب المئوية وكانت النتائج كالآتي:

جدول (27)

التكرارات والنسب المئوية لتقدير الحلول المقترحة للتغلب على المشكلات التي تواجه تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها مرتبة تنازلياً حسب التكرارات

الرقم	الفقرات	التكرار	النسبة المئوية
1	تثبيت أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الخاصة	13	86.7
2	تعيين رئيس الجامعة من قبل التعليم العالي	12	80
3	زيادة عدد أعضاء هيئة التدريس	12	80
4	الاهتمام بالبنية التحتية للجامعة لاستيعاب أعداد الطلبة الجدد	11	73.3
5	زيادة الاهتمام بالبحث العلمي من خلال زيادة الدعم	11	73.3
6	الاهتمام بالتخصصات والبرامج التي تلائم سوق العمل	11	73.3
7	الاهتمام بالمكتبة ومصادر المعلومات المختلفة	9	60

يبين الجدول السابق الحلول المقترحة للتغلب على المشكلات التي تواجه تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، وتمثلت هذه الحلول المقترحة بما يلي مرتبة تنازلياً حسب النسبة المئوية:

1. تثبيت أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الخاصة
2. تعيين رئيس الجامعة من قبل التعليم العالي
3. زيادة عدد أعضاء هيئة التدريس
4. الاهتمام بالبنية التحتية للجامعة لاستيعاب أعداد الطلبة الجدد
5. زيادة الاهتمام بالبحث العلمي من خلال زيادة الدعم
6. الاهتمام بالتخصصات والبرامج التي تلائم سوق العمل
7. الاهتمام بالمكتبة ومصادر المعلومات المختلفة

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

تضمن الفصل مناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة، حيث تم تناول مناقشة النتائج وفقاً لأسئلة الدراسة والتوصيات، كما يلي:

. مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما درجة تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها؟

أظهرت النتائج أن درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس لتطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة في إقليم شمال الأردن كبيرة بشكل عام، وتعزى هذه النتيجة إلى الالتزام الكبير الذي تبديه الجامعات الخاصة فيما يتعلق بمعايير الاعتماد الصادرة عن هيئة الاعتماد ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وخاصة أن هيئة الاعتماد لا تطرح موافقتها للجامعات الخاصة في البرامج والتخصصات والتراخيص المختلفة إلا بعد استيفاء الجامعات الخاصة لأدنى الشروط المطلوبة.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة علاونة (2004) التي توصلت إلى أن درجة تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة العربية الأمريكية كانت كبيرة.

وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الطَلاَّع (2005) التي أظهرت نتائج الدراسة أن هناك مستوى متوسط من عناصر نموذج الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية متوفرة في جامعات قطاع غزة، وتختلف كذلك مع دراسة عطية وزهران (2008) التي توصلت الدراسة إلى أن تطبيق المعايير تحقق بدرجة متوسطة، كما تختلف أيضاً مع نتيجة دراسة زايد (2010) التي توصلت

الدراسة إلى أن معظم متطلبات إدارة الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي غير محققة في مدارس التربية الخاصة الابتدائية، ومعظمها الآخر يتحقق إلى حد ما.

وفيما يتعلق بمناقشة النتائج المتعلقة بكل مجال من المجالات، تم مناقشتها كالآتي:

مناقشة النتائج المتعلقة بالمجال الأول: رؤية الجامعة ورسالتها:

أظهرت النتائج ان تقدير أعضاء هيئة التدريس عند مجال رؤية الجامعة ورسالتها متوسطة، وتعتبر رؤية الجامعة ورسالتها من متطلبات الاعتماد للجامعات الخاصة والحكومية، ويجب أن تتصف بالوضوح، ومن الضروري وجود عملية تخطيط مستمر، تضمن تحقيق المؤسسة لرؤيتها ورسالتها وأهدافها، وأن تُقَيّم باستمرار درجة التقدير التي تم فيها تحقيق رؤية المؤسسة ورسالتها وأهدافها، والطرق التي تم إتباعها في ذلك، وأن يتم استخدام نتائج التقييم كأرضية لإجراءات التخطيط والتقييم اللاحقة والمستمرة، وتعزى هذه النتيجة إلى عدم وجود تخطيط مستمر يضمن تحقيق الجامعة لرؤيتها ورسالتها.

مناقشة النتائج المتعلقة بالمجال الثاني: البرامج التربوية وفاعليتها:

أظهرت النتائج أن تقدير أعضاء هيئة التدريس عند مجال البرامج التربوية وفاعليتها كبيرة، وتعزى هذه النتيجة إلى أن العديد من الجامعات الخاصة تطرح برامج جامعية تهدف إلى تخريج طلبة ذوي كفاءة في العديد من التخصصات المعرفية المتوافرة، حيث تقوم الجامعات الخاصة بمراجعة سنوية لبرامجها التربوية المطروحة من أجل التأكد من فاعليتها، ومدى الإقبال عليها من قبل الطلبة، بالإضافة إلى طرح برامج جديدة تواكب متطلبات سوق العمل.

تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة بريكيت والحميري والحازمي (2010) التي توصلت إلى ارتفاع المتوسط الحسابي المحتوى التعليمي.

مناقشة النتائج المتعلقة بالمجال الثالث: الطلبة والخدمات الطلابية:

أظهرت النتائج أن تقدير أعضاء هيئة التدريس عند مجال الطلبة والخدمات الطلابية كبيرة، وتعزى هذه النتيجة إلى اهتمام الجامعات الخاصة بطلبتها، والخدمات التي تقدمها لهم كونهم مورداً أساسياً من موارد الجامعة. حيث تشرك الجامعة طلبتها في صناعة القرارات وحل المشكلات المتعلقة بالقضايا الطلابية، بالإضافة إلى قيامها بتوزيع أدلة إرشادية تعريفية على الطلبة المقبولين الجدد، وتعتمد الجامعة برامج متخصصة لاستقبال الطلبة الجدد في بداية العام الدراسي وتعريفهم بالجامعة ومرافقها، كذلك تعمل الجامعات الخاصة على توفير قاعدة بيانات عن اعداد الطلبة وتوزيعهم حسب النوع، المراحل الدراسية، البرامج الدراسية، الحالة الاجتماعية والاقتصادية، .....الخ، واعتمادها على برامج اجتماعية، ثقافية لطلبتها، بالإضافة لسعيها لجذب الطلبة المتميزين وتشجيعهم على الالتحاق بالجامعة وبرنامج الدراسات العليا من خلال الخصومات التشجيعية التي تقدمها للطلبة.

تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة بريكيت والحميري والحازمي (2010) التي توصلت إلى ارتفاع المتوسط الحسابي عند مجال الطالبات.

مناقشة النتائج المتعلقة بالمجال الرابع: أعضاء هيئة التدريس:

أظهرت النتائج أن تقدير أعضاء هيئة التدريس عند مجال أعضاء هيئة التدريس متوسطة، وتعزى هذه النتيجة إلى عدم استقرار أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة وتغييرهم من فترة إلى أخرى، إضافة إلى عدم سعي بعض الجامعات إلى توفير العدد الكافي من أعضاء هيئة التدريس

المؤهلين لتنفيذ البرامج والخدمات التربوية، وهذه النتيجة ملاحظة من خلال الإحصائيات المتعلقة بإعداد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة، هذا بالإضافة إلى اعتماد بعض الجامعات الخاصة على المحاضرين غير المتفرغين من حملة الماجستير والدكتوراة للتدريس.

تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة بريكيت والحميري والحازمي (2010) التي توصلت إلى ارتفاع المتوسط الحسابي الخاص بمجال أعضاء هيئة التدريس.

مناقشة النتائج المتعلقة بالمجال الخامس: الإيفاد والبحث العلمي والإبداعات:

أظهرت النتائج أن تقدير أعضاء هيئة التدريس عند مجال الإيفاد والبحث العلمي والإبداعات متوسطة، وتعزى هذه النتيجة إلى تواضع الإمكانات البشرية والمادية لدى الجامعات الخاصة في مجال البحث العلمي، ويعود ذلك إلى افتقار الجامعات لمصادر المعلومات المختلفة، وقلة توافر الفرص الكافية لتطوير القدرات التدريسية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس وتحديثها، وهذه من المشكلات التي طرحها بعض أعضاء هيئة التدريس عند إجراء المقابلات معهم، حيث أشار بعضهم إلى أنهم يقومون بالإنفاق على إجراء بحوثهم على نفقتهم الخاصة، أو البحث عن مصادر تمويل من خارج الجامعة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالمجال السادس: المكتبة ومصادر المعلومات:

أظهرت النتائج أن تقدير أعضاء هيئة التدريس عند مجال المكتبة ومصادر المعلومات متوسطة، وتعزى هذه النتيجة إلى تواضع المكتبات في الجامعات الخاصة بشكل عام، ومصادر المعلومات لديها، حيث ما زال الإنفاق على تجهيز المكتبة وتزويدها بالمراجع والكتب قليل لا يصل إلى مستوى الرضا عنه، واعتماد الجامعات على تزويد مكتباتها بمصادر المعلومات بالاعتماد على

الهبات والهدايا من قبل الأشخاص والمؤسسات المختلفة، وهذا ما لاحظته الباحثة من خلال رجوعها إلى بعض المكتبات في الجامعات الخاصة ورؤيتها لمدى تواضع هذه المكتبات، هذا بالإضافة إلى أن العاملين في المكتبة ومصادر المعلومات يفتقرون إلى التأهيل والكفايات الخاصة اللازمة لتحمل مسؤولياتهم الوظيفية، وعدم مقدرتهم في كثير من الأحيان على تقديم المساعدة للطلبة أثناء ارتيادهم للمكتبة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالمجال السابع: الحاكمية والإدارة:

أظهرت النتائج أن تقدير أعضاء هيئة التدريس عند مجال الحاكمية والإدارة كبيرة، وتعزى هذه النتيجة إلى امتلاك القيادات الإدارية والأكاديمية خصائص قيادية تتناسب ومتطلبات الجودة الشاملة والاعتماد، واهتمام الجامعات بتوفير الأجواء العلمية الملائمة والعلاقات الإنسانية داخل الجامعة لإنجاح العملية التعليمية، بالإضافة إلى أنها تأخذ بعين الاعتبار معايير الأقدمية والكفاءة وغيرها عند اختيار القيادات الإدارية.

تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة بريكيت والحميري والحازمي (2010) التي توصلت إلى ارتفاع المتوسط الحسابي لمجال إدارة الجامعة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالمجال الثامن: المصادر المالية

أظهرت النتائج أن تقدير أعضاء هيئة التدريس عند مجال المصادر المالية كبيرة، وتعزى هذه النتيجة إلى أن الجامعات الخاصة توفر وحدة الإدارة الموارد المالية يديرها موظفون مختصون، وتضع الخطوط العريضة والعمليات المتصلة بالتخطيط المالي وتنمية الموارد المالية، بالإضافة إلى امتلاكها سيولة نقدية واحتياطي مالي يكفيان للحفاظ على استقرارها المالي واحتياجاتها الطارئة،

فضلاً عن حصول بعض الجامعات الخاصة على الدعم والهبات والمساعدات من بعض الجهات في الداخل والخارج.

تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة بريكيت والحميري والحازمي (2010) التي توصلت إلى ارتفاع المتوسط الحسابي لمجال المصادر المالية.

مناقشة النتائج المتعلقة بالمجال التاسع: المصادر المادية

أظهرت النتائج أن تقدير أعضاء هيئة التدريس عند مجال المصادر المادية كبيرة، وتعزى هذه النتيجة إلى أن الجامعات الخاصة تعمل على تخطيط وصيانة وتطوير مواردها المادية على نحو يضمن الاستغلال الفعَّال والجودة المستمرة لدعم برامجها وخدماتها، بالإضافة إلى توفير الموارد المادية الآمنة والكافية التي تساهم في دعم وضمان سلامة وجودة البرامج والخدمات مثل (المباني، المختبرات، الورش الفنية، الساحات الرياضية، المكاتب، التجهيزات، المكتبات، المطاعم... وغيرها)، ويتم صيانة الأجهزة والمعدات والمعامل بصورة دورية.

تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة بريكيت والحميري والحازمي (2010) التي توصلت إلى ارتفاع المتوسط الحسابي للمقومات المادية.

مناقشة النتائج المتعلقة بالمجال العاشر: النزاهة المؤسسية:

أظهرت النتائج أن تقدير أعضاء هيئة التدريس عند مجال النزاهة المؤسسية متوسطة، وتعزى هذه النتيجة إلى أن الجامعات الخاصة غالباً تُقيّم بشكل منظم ومستمر سياساتها، وإجراءاتها، ومنشوراتها، بما يضمن استمرارية النزاهة فيها، وتُبدي الالتزام بدرجة مقبولة بالمعايير المهنية والأخلاقية في إدارتها، وإجراءاتها، وعملياتها، وفي تعاملها مع الطلبة، والمجتمع المحلي،

والمنظمات، والهيئات الخارجية، وتعزى هذه النتيجة إلى وجود التنافس بين الجامعات الخاصة خاصة في إقليم شمال الأردن حيث يوجد أربع جامعات خاصة فيها التنافس واضح من حيث محاولة استقطاب أكبر عدد من الطلبة من خلال الخصومات التشجيعية التي تطرحها الجامعات على بعض برامجها وتخصصاتها.

مناقشة النتائج المتعلقة بالمجال الحادي عشر: التفاعل مع المجتمع

أظهرت النتائج أن تقدير أعضاء هيئة التدريس عند مجال التفاعل مع المجتمع متوسطة، وتعزى هذه النتيجة إلى أن الجامعات الخاصة تسعى إلى تطبيق خطة خدمة المجتمع، وتسعى إلى ترسيخ علاقة طيبة مع المؤسسات وأسواق العمل تيسيراً على طلبتها لاستيعابهم في أسواق العمل، بالإضافة إلى إسهامها في إقامة المعارض والندوات العلمية والثقافية والتنموية والتدريبية، ومع ذلك فإن هذا التفاعل مع المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس لم يصل إلى مرحلة الرضا، وربما تعزى هذه النتيجة إلى قلة توجه بعض الجامعات الخاصة عن خدمة المجتمع وبعضها الآخر يسعى جاهداً لإقامة المعارض والندوات والمؤتمرات التي تخدم المجتمع.

مناقشة النتائج المتعلقة بالمجال الثاني عشر: إدارة ضمان الجودة:

أظهرت النتائج أن تقدير أعضاء هيئة التدريس عند مجال إدارة ضمان الجودة كبيرة، وتعزى هذه النتيجة إلى أن الجامعات تلتزم بمعايير الاعتماد الصادرة عن هيئة الاعتماد، بالإضافة إلى وجود المنافسة بين الجامعات الخاصة مما يدفعها إلى الالتزام بمعايير الجودة والاعتماد، من أجل استقطاب أكبر عدد ممكن من الجهات الداعمة من جهة، وأكبر عدد ممكن من الطلبة من جهة أخرى.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل تختلف درجة تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة الأردنية باختلاف متغيرات (الجنس، الرتبة، سنوات الخبرة)؟

تم مناقشة النتائج المتعلقة بهذا السؤال وفقاً لمتغيرات الدراسة كما يلي:

أولاً: متغير الجنس:

أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدّراسة من أعضاء هيئة التدريس نحو درجة تطبيق معايير ضمان الجودة في الجامعات الخاصة عند كل المجالات والأداة ككل تعزى لاختلاف متغير الجنس. وتعزى هذه النتيجة إلى اتفاق أعضاء هيئة التدريس من الذكور والإناث نحو تطبيق معايير الاعتماد لكونهم يخضعون لنفس القوانين والأنظمة والتعليمات في الجامعة، بالإضافة إلى معرفتهم بوضع الاعتماد في جامعتهم.

ثانياً: متغير الرتبة الأكاديمية:

أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين المتوسطات الحسابية الخاصة لدرجة تقدير أفراد عينة الدّراسة نحو درجة تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة الأردنية تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية عند جميع المجالات والأداة ككل. وتعزى هذه النتيجة إلى أن أعضاء هيئة التدريس ممن رتبتهم أستاذ، أستاذ مشارك، وأستاذ مساعد، يواجهون نفس ظروف العمل، ولديهم إطلاع بشكل عام على مدى تطبيق معايير الاعتماد في جامعاتهم، بالإضافة إلى أن لديهم إطلاع على أوضاع جامعاتهم من النواحي الإدارية والأكاديمية والفنية وغيرها.

وأظهرت النتائج كذلك وجود فروق بين المتوسطات الحسابية الخاصة لدرجة تقدير أفراد عينة الدّراسة نحو درجة تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة الأردنية تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية عند مجالي رؤية الجامعة ورسالتها، والمصادر المالية، حيث أظهرت نتائج اختبار شيفيه وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعضاء هيئة التدريس ممن رتبتهم الأكاديمية أستاذ وأستاذ مشارك عند جميع المجالات والأداة ككل وجاءت الفروق لصالح أعضاء هيئة التدريس ممن رتبته أستاذ. وتعزى هذه النتيجة إلى كون أعضاء هيئة التدريس ممن رتبتهم أستاذ لديهم الخبرة الكافية لإصدار حكمهم على رؤية الجامعة ورسالتها والسياسة المتبعة في تطبيقها، بالإضافة إلى خبرتهم في الجامعات تمكنهم من الحكم على مدى جودة المصادر المالية المتوفرة في الجامعة.

ثالثاً: متغير الخبرة:

أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين المتوسطات الحسابية الخاصة لدرجة تقدير أفراد عينة الدّراسة نحو درجة تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة الأردنية تعزى لمتغير الخبرة عند جميع المجالات والأداة ككل. ما عدا مجال المصادر المالية، ولمعرفة مصادر الفروق تم إجراء اختبار شيفيه للمقارنات البعدية، حيث أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ممن خبرتهم أقل من 5 سنوات من جهة وبين ممن خبرتهم من 5-10 سنوات من جهة أخرى عند جميع المجالات حيث جاءت الفروق لصالح ممن خبرتهم أقل من 5 سنوات، ما عدا مجال رؤية الجامعة ورسالتها حيث كانت الفروق بين ممن خبرتهم من 5-10 سنوات من جهة وبين ممن خبرتهم أكثر من 10 سنوات لصالح ممن خبرتهم أكثر من 10 سنوات. وتعزى هذه النتيجة إلى طبيعة الخبرة التي يكتسبها عضو هيئة التدريس، بالإضافة إلى أنه كلما

زادت خبرة عضو هيئة التدريس نتيجة عمله في عدة جامعات مختلفة يكون صورة واضحة عن مدى تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما المشكلات التي تواجه تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها؟

أظهرت النتائج أنّ أهم المشكلات التي تواجه الجامعات الخاصة هي التغيير المفاجئ لمعايير الاعتماد العام والخاص للجامعات الخاصة بمعايير متشددة يحد من نمو ومسيرة الجامعة التي تم إنشاؤها، وتعزى هذه المشكلة إلى السياسة التي تتبعها التعليم العالي والبحث العلمي في الأردن تجاه بعض الجامعات الخاصة من حيث اعتماد بعض البرامج وإيقاف بعضها لأسباب متعددة ومختلفة تتراوح ما بين العقوبات التأديبية بحث بعض الجامعات، ومراعاة متطلبات سوق العمل، والركود في بعض التخصصات المختلفة.

ومن المشكلات التي تواجه الجامعات الخاصة أيضاً مشكلة ضعف الثقافة التنظيمية السائدة في الجامعة فمن المعروف أن الثقافة التنظيمية تلعب دورًا رئيسيًا على جميع المستويات والأنشطة داخل التنظيم الإداري، حيث تساهم في خلق المناخ التنظيمي الملائم، الذي يعمل على تحسين وتطوير الأداء بشكل ملائم وفعال، مما يساعد على تحقيق الأهداف الفردية والجماعية والتنظيمية، وهذا من خلال تجسيد و تطوير القيم والاتجاهات والسلوك والمعايير الحديثة التي تعمل على تنمية وتطوير الأداء الوظيفي، هذا بالإضافة إلى أنه تُعتبر الثقافة التنظيمية عنصر جذري يؤثر على قابلية الجامعة للتغيير وقدرتها على مواكبة التطورات الجارية من حولها. فكلما كانت قيم الجامعة مرنة ومتطلعة

للأفضل، كانت الجامعة أقدر على التغيير وأحرص على الإفادة منه، ومن جهة أخرى كلما كانت القيم تميل إلى الثبات والحرص والتحفظ قلت قدرة الجامعة واستعدادها للتطوير.

ومن المشكلات التي تواجه الجامعات الخاصة مشكلة قلة توفر المصادر البشرية والمادية والمالية الملائمة والكافية لإنجاز الأهداف والأغراض المحددة، والتي منها تواضع البنية التحتية في بعض الجامعات الخاصة من المباني والمختبرات والقاعات التدريسية وأعضاء هيئة التدريس ومصادر المعلومات وغيرها، وتعزى هذه النتيجة إلى اعتماد الجامعات الخاصة على التمويل من قبل أفراد المجتمع المحلي المساهمين في الجامعة، وبعض المنح التي تصل الجامعة من قبل بعض الجهات الداعمة.

ومن المشكلات التي تواجه الجامعات الخاصة بشكل عام في إقليم شمال الأردن عدم استقرار أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة، ومشكلة عدم وجود الرقابة على الأنظمة المالية من قبل الجهات المعنية، بالإضافة إلى تزايد أعداد الطلبة في الجامعات الخاصة نتيجة إقبال المجتمع الأردني نحو التعليم العالي بشتى صوره وأنواعه.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة طايع (2004) التي أشارت إلى أنه من المشكلات التي تواجه التعليم العالي الافتقار إلى إطار فكري تربوي يوجه عملية بناء المنهج والتدريس الجامعي، صعوبة مجاراة مناهج التعليم الجامعي للتطورات الحديثة في مجالات العلوم والتكنولوجيا المختلفة، اعتماد المنهج الدراسي بشكل رئيسي على الملازم والملخصات، وقلة الاعتماد على الكتب المنهجية المؤلفة من قبل أعضاء هيئة التدريس، تسيد طريقة المحاضرة أنشطة التعليم والتعلم في الجامعة تليها طريقة المناقشة وتكليف الطلبة بكتابة التقارير والبحوث.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: ما الحلول المقترحة للتغلب على المشكلات التي تواجه تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها؟

أظهرت النتائج أن الحلول المقترحة للتغلب على المشكلات التي تواجه تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الخاصة الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، تمثلت في تثبيت أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الخاصة، وتعزى هذه النتيجة إلى أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة غير مستقرين، ويتم تعيينهم بعقود سنوية، معرضين للتغيير من فترة إلى أخرى، ومن الحلول المقترحة أيضاً تعيين رئيس الجامعة من قبل التعليم العالي، وزيادة عدد أعضاء هيئة التدريس، حيث أن عدد أعضاء هيئة التدريس قليل في العديد من الجامعات الخاصة إذا ما قورن ببعض الجامعات الحكومية، وأقترح بعض أعضاء هيئة التدريس زيادة الاهتمام بالبنية التحتية للجامعة لاستيعاب أعداد الطلبة الجدد، حيث أن الإقبال على التعليم العالي في تزايد مستمر من قبل أبناء المجتمع المحلي داخل الأردن، ومن خارجه أيضاً، الأمر الذي يتطلب زيادة عدد أعضاء هيئة التدريس، وزيادة عدد القاعات التدريسية، بالإضافة إلى التوسع في البنية التحتية من مختبرات وأجهزة وغيرها.

كما اقترح أفراد عينة الدراسة زيادة الاهتمام بالبحث العلمي من خلال زيادة الدعم، حيث أن الاهتمام بالبحث العلمي والإيفاد في الجامعات الخاصة لم يصل بعد إلى المستوى المرغوب به، حيث أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الأول عند مجال الإيفاد والبحث العلمي أن أعضاء هيئة التدريس ليس لهم دور كبير في تطوير السياسات البحثية وإدارتها، وممارستها، بما ينسجم مع رسالة الجامعة وأهدافها، وأن الدعم المادي الذي تقدمه الجامعات الخاصة قليل، بالإضافة إلى أن مشاركة

أعضاء هيئة التدريس في مشاريع وأبحاث مشتركة مع شركاء استراتيجيين محلياً ودولياً ما زال قليلاً، وأضاف بعض أعضاء هيئة التدريس مقترح الاهتمام بالتخصصات والبرامج التي تلاءم سوق العمل، حيث أن العديد من التخصصات المطروحة في الجامعات الخاصة مشبعة ومن التخصصات الراكدة التي لا يوجد لها سوق عمل كاللغة العربية، والشريعة، وغيرها.

وأضاف بعض أعضاء هيئة التدريس مقترح الاهتمام بالمكتبة ومصادر المعلومات المختلفة ويتفق هذا الاقتراح مع النتيجة المتعلقة بمجال المكتبة ومصادر المعلومات والذي كانت درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس على هذا المجال متوسطة.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة العاجز (2006) التي توصلت الدراسة إلى أن أهم معايير الاعتماد التي يجب الأخذ بها في اعتماد مؤسسات التعليم العالي في فلسطين هي: وضوح الرسالة والأهداف للنظام التعليمي الجامعي، وهيكلية البرنامج ومضمونه، والبيئة التربوية التعليمية التعلمية، والطلبة، ونظام الدراسة والمنهاج، ونسب النجاح، والخريجون، والمرافق التعليمية، والتواصل الخارجي والتبادل المعرفي، بالإضافة إلى عمليات التقييم الداخلي للنوعية، وكذلك وضوح آلية توظيف وتقييم وترقية أعضاء هيئة التدريس، ووضوح نظام الترقيات للمدرسين، والنمو المهني لكل عضو تدريس في مجال اختصاصه ومهنته.

التوصيات والمقترحات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الباحثة، فإنها تقدم التوصيات والمقترحات الآتية:

- أن تعمل الهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي على تثبيت معايير الاعتماد لفترة أطول من الزمن بحيث تمكن الجامعات من تعديل أوضاعها ولفترة كافية تمكنها من الاستمرار في العملية الأكاديمية دون انقطاع.
- تطوير المكتبة ومصادر المعلومات حيث أن العديد من المكتبات الجامعية في الجامعات الخاصة متواضعة، ومصادر المعلومات فيها غير كاف.
- توجيه الجامعات الخاصة الى الاهتمام بالايفاد والبحث العلمي والابداعات.
- تعزيز العلاقة بين الجامعات الخاصة والمجتمع المحلي من خلال الدورات والمؤتمرات واللقاءات المختلفة والعمل التطوعي.
- تبني إستراتيجية واضحة للتعليم العالي وتفعيلها، والعمل على تطبيقها في الجامعات الأردنية بشكل عام، والجامعات الخاصة بشكل خاص.
- ضرورة التوجه للاستفادة من تجارب الدول المتقدمة علميا في برامج الاعتماد والجودة الأكاديمية، إلا أن تبني المعايير المحددة لاعتماد مؤسسات التعليم العالي في هذه الدول، دون موائمتها للبيئة المحلية الأردنية لن يحقق الغرض منه بسبب الاختلافات الثقافية والمجتمعية.
- تخفيف حجم العبء الأكاديمي لعضو هيئة التدريس مع توفير الدعم المادي الذي يحقق الرضا الوظيفي لهم.
- تحديث الخطط الدراسية و تطبيق معايير الاعتماد على الجامعات الحكومية والخاصة، ودعم هيئة الاعتماد في إنشاء بنك للامتحانات واختبارات الكفاءة.

- السعي لإيجاد تعاون فيما بين الجامعات الرسمية الحكومية مع الجامعات الخاصة، بخاصة في إجراء البحوث المشتركة وتخصيص موازنات كافية للبحث العلمي، والاهتمام بفروع العلوم المختلفة وعلى رأسها علوم المستقبل التي يحتاجها اقتصاد المعرفة، وإيجاد الكوادر العلمية المتخصصة فيها.
- لا بد للجامعات الخاصة زيادة دورها في التفاعل مع المجتمع بشكل أكبر، وتوجيه البحوث التي تجريها الهيئة التدريسية فيها نحو المشكلات والأمور والموضوعات التي تهم شرائح المجتمع بكافة فئاته وبخاصة قطاع الأعمال فيه.
- إجراء دراسة حول معايير الاعتماد في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة: دراسة مقارنة.
- إجراء دراسة حول دور الجامعات الخاصة الأردنية في خدمة المجتمع والبحث العلمي من وجهة نظر القادة الأكاديميين فيها.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- أبو سنينة ربحي، (2004)، **تقييم مؤسسات وبرامج التعليم العالي في فلسطين الانتقال من سياسة التفتيش والإذعان إلى سياسة التحسين والتطوير.** ورقة علمية اعدت لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني الذي عقده برنامج التربية ودائرة ضبط النوعية في جامعة القدس المفتوحة في مدينة رام الله في الفترة الواقعة 3-2004/7/5.
- أبو شرار، طالب، (2005)، **الجودة في التعليم العالي**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الأول لضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي، 13-15 كانون أول، 2005، عمان، الأردن.
- أبو فارة، يوسف(2003): **تقويم جودة الخدمات التعليمية لكليات الاقتصاد والعلوم الإدارية بالجامعات الفلسطينية**، دراسة مقدمة لمؤتمر ضمان الجودة و المنعقد في جامعة الزرقاء الأهلية في الفترة الواقعة ما بين 21_2003/10/23.الزرقاء : جامعة الزرقاء الأهلية
- أمين، ماجدة محمد وحويل إيناس إبراهيم وحسن، ماهر أحمد (2005)، **الاعتماد وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول**"، دراسة تحليلية المؤتمر السنوي الثالث عشر، الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية، 24-25 يناير، 2005.
- بريكيت، أكرم بن محمد، والحميري، عبدالقادر، والحازمي، محمد عبدالله، (2010)، **مقومات البيئة الجامعية الجاذبة، ندوة التعليم العالي للفتاة: الأبعاد والتطلعات**، 18-1431/1/20هـ الموافق 4-6-2010/1م، جامعة طيبة – المدينة المنورة.

- **تعليمات ومعايير الاعتماد العام**، للجامعات العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية رقم (1) لسنة 2010 صادرة بالاستناد إلى الفقرتين (أ، ك) من المادة (7) ، من قانون هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي رقم (20) لسنة 2007 وتعديلاته
- الجضعي، خالد بن سعد، (2005)، إدارة الجودة الشاملة : **تطبيقات تربوية**، الرياض: دار الأصحاب للنشر والتوزيع.
- الجوهر، صلاح الدين، (2001)، **أساليب وتقنيات الإدارة التربوية في ضوء ثورة الاتصالات والمعلومات**، القاهرة: دار الفكر العربي.
- حسين، سلامة عبد العظيم . (2003) . **ضمان الجودة والاعتماد في التعليم** . الرياض: الدار الصولتية للتربية.
- الخطيب، محمد بن شحات، والجبر، عبد الله بن عبد اللطيف . (1999) . إدارة الاعتماد الأكاديمي في التعليم. **رسالة الخليج العربي**. (73) . الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- الخطيب، أحمد، والخطيب، رداح، (2003). **إدارة الجودة الشاملة تطبيقات تربوية**. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- درندي، إقبال، ودهوك، طاهرة، (2007)، **دراسة استطلاعية لآراء بعض المسؤولين وأعضاء هيئة التدريس عن إجراءات تطبيق أنشطة التقويم وتوكيد الجودة في الجامعات والكليات السعودية**، مؤتمر الجودة في التعليم العام: اللقاء السنوي الرابع عشر، جستن، 2-30 أبريل، 2007، بريدة القصيم.

- الدهشان، محمد، (2007)"متطلبات تحقيق الجودة الشاملة في مدارس التعليم الثانوي العام بجمهورية مصر العربية"، **مجلة الثقافة والتنمية**، السنة (4)، العدد (7)، ص ص 23-39.
- راشد، علي، (1988)، **الجامعة والتدريس الجامعي**، جدة : دار الشروق للنشر والتوزيع.
- رسلان، يسري عبدالحميد، (2007)، **المعايير الأكاديمية للجودة بكليات الآداب النظرية والواقع: تجربة آداب المنيا نموذجا**، المؤتمر السادس لعمداء كليات الآداب في الجامعات العربية: نحو ضمان جودة التعليم و الاعتماد الأكاديمي، 2007.
- زايد، اسماء جابر، (2010)، **متطلبات ادارة الجودة الشاملة والاعتماد الاكاديمي بمدارس التربية الخاصة الابتدائية بمحافظة سوهاج**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سوهاج، مصر.
- زيدان، حسن عمر (2007)، **واقع تقنيات التعليم الجامعي ومعايير الجودة في اليمن** ، المؤتمر العلمي التاسع عشر / تطوير مناهج التعليم في ضوء معايير الجودة 25 – 26 يوليو ، المجلد (1)، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس.
- السعود ، راتب ، سلطان ، سوزان، (2008)، سلوك التطوع التنظيمي لدى أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية العامو وعلاقتها ببعض المتغيرات الديموغرافية"، **مجلة العلوم التربوية والنفسية** ، مجلد9 ، عدد4، ص ص 47-72.
- سلامة عبد العظيم حسن ومحمد إبراهيم (2002) ، معايير إعداد المعلم والتوجهات المستقبلية، **مستقبل التربية العربية** ، العدد 24، القاهرة: المركز العربي للتعليم والتنمية

- شعلة، الجميل محمد، وحكيم، عبدالحميد، (2012)،تصور مقترح لمعايير الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في كليات إعداد المعلم بالمملكة العربية السعودية في ضوء بعض المعايير الدولية ، **المؤتمر العلمي لكلية التربية – جامعة قطر**، 2012م

- صبري، هالة، (2009)، جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الأكاديمي: تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، المجلد الثاني، العدد (4)، ص ص 148-176.

- طايع، أنيس أحمد، (2004)، التطوير النوعي للتعليم الجامعي، اليمن: جامعة عدن.

- الطراونة، اخليف، (2010)، **ضبط الجودة في التعليم العالي وعلاقته بالتنمية**، ورقة عمل مقدمة للمشاركة في البرنامج الأكاديمي للأسبوع العلمي الأردني الخامس عشر: (العلوم والتكنولوجيا: محركان للتغيير) التي تعقدها مدينة الحسن العلمية في الفترة الواقعة ما بين 10 –2010/5/12م (الاثنين– الأربعاء).

- الطريري، أحمد راجح، (2004)، صعوبات تطبيق معايير ضمان الجودة الشاملة، **مجلة دراسات_في المناهج وطرق التدريس**، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، كلية التربية، جامعة عين شمس ، القاهرة، العدد (129)، ص ص 42-61.

- الطلاع، سليمان أحمد، (2005)، **مدى توافر عناصر نموذج الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية لمؤسسات التعليم العالي في جامعات قطاع غزة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية: غزة، فلسطين.

- العاجز، فؤاد، (2006)، السمات الشخصية والأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في ضوء معايير الاعتماد وضمان الجودة للتعليم العالي في كليات التربية بالجامعات الفلسطينية، **مجلة الجودة في التعليم العالي**، م(2)، ع(1)، ديسمبر 2006م، ص ص 42-61.
- عبيد، عبدالسلام، وكريم، وفاضل(2008)، **إعادة هندسة الأداء الجامعي على وفق متطلبات الاعتماد الأكاديمي: دراسة تحليلية في المعاهد التقنية**، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي لجامعة الكوفة 21-23-5-2008
- العتيبي ، منير بن مطني (1994). معايير مقترحة للاعتماد الأكاديمي والمهني لبرامج إعداد المعلمين في الجامعات العربية. **رسالة الخليج العربي**. (58) . الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- عطية، خالد، وزهران، علاء الدين، (2008)، نموذج مقترح لتقييم جودة البرامج المحاسبية من منظور الاعتماد الأكاديمي، **المجلة العربية لضمان الجودة**، مجلد (1)، العدد (2)، ص ص 1-62.
- علاونة، معزوز جابر، (2004)، **مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة العربية الأمريكية"**، ورقة علمية أعدت لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني الذي عقده برنامج التربية ودائرة ضبط النوعية في جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين.
- المالكي، حمدة، (2010)، **تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في مدارس التعليم الثانوي العام من وجهة نظر القيادات التربوية بمحافظة جدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

- محمود ، عز الدين عبد الهادي (2005)، **نماذج عالمية في الاعتماد وضمان الجودة للمؤسسات التعليمية**، المؤتمر السنوي الثالث عشر، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية

- الملحم، لمياء شعبان (2007)، **مدى تحقق معايير الجودة في برنامج التربية الميدانية القائم وانعكاس ذلك على الأداء التدريسي والاتجاه نحو المهنة لدى الطالبات المعلمات بمنطقة القصيم" ، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس** ، المؤتمر العلمي التاسع عشر ، تطوير مناهج التعليم في ضوء معايير الجودة ، جامعة عين شمس ، المجلد الرابع، 25 – 26 يوليو 2007.

- النور ,أسامة جمال والشعار ,إسحاق(2007)، **"تحليل لبعض تجارب الجامعات العربية والعالمية في تحقيق الجودة والاعتماد"**، المؤتمر القومي السنوي الرابع عشر العربي السادس، آفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي، 26نوفمبر 2007 م.

- **وثيقة الخطة الاستراتيجية** للأعوام (2013 – 2016)، هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي، عمان، الأردن.

- وزارة التربية والتعليم العالي، (2013). **الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية لمؤسسات التعليم العالي.**

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- Brennan, J. (1998). *Quality* **Assurance in Higher Education A Legislative Review and Needs Analysis of Developments in Central and Eastern Europe:** EC/Phare/ETF copyright.
- Calpin-Davies, P., & Donnelly, A. (2006). Quality assurance of NHS funded healthcare education. **Nurs Manag (Harrow**),13 (6), 34-28.
- Campbell, C., & Rozsnyai, C. (2002). **Quality Assurance and the Development of Course Programmers**: Bucharest, UNESCO, CEPES Papers on Higher Education.
- Cizas, A. E. (1997). Quality assessment in smaller countries : problems and Lithuanian approach. *Higher Education Management. Global J. of Engng.* ***Educ.***, 9(1), 48-43
- Cornesky, Robert, et al,(2003), Implementing Total Quality Management In Higher Education, St. Edward's University,USA.
- David, B., & Harold, T. (2000). ***Quality in Higher Education*** (Vol. 6): Routledge, part of the Taylor & Francis Group.
- Davis, D. J., & Ringsted, C. (2006) . Accreditation of undergraduate and graduate medical education: how do the standards contribute to quality***? Adv Health Sci Educ Theory Pract,*** 11(3), 311-305.
- Hixon,J.and K.lovelace (1992) ." Total Quality Management Challenge to Urban School " Education 2 Leadership,50(3) P.6-24
- Lewis, Smith (2003). ***Total Quality in Higher Education***, Educational Management. Vol.36.(14).pp.237-250.
- National Quality Assurance and Accreditation. (2004***). The Quality Assurance and Accreditation Handbook:*** National Quality Assurance and Accreditation.

- New England Association of Schools & Colleges, COMMISSION ON PUBLIC SECONDARY SCHOOLS,REPORT OF THE VISITING COMMITTEE, South Portland High School, **South Portland, ME ,November** 2-5, 2008
- **Quality Assurance Agency** (QAA) website http://www.qaa. ac.uk/ international/studentGuide/Arabic_readers.asp).
- Sacs, ***Southern Association of Colleges and Schools*** ,http://www.sacs.org/
- Wayne, G. (2000). ***North Dakota Standards and Benchmarks Content Standards Physical Education***: Bismarck, North Dakota.
- **Web of World Universities** (January & July, 2009), http://www.webometrics. info/graphics.html
- Wiklund, Håkan, et al,(2003), "Innovation and TQM in Swedish higher education institutions - possibilities and pitfalls", **Journal: Quality Assurance in Education**, Volume: 15 Number: 2 Page: 99–107, Emerald Group Publishing Limited, UK.
- Xue, Zhiming. (1999). **Effective Practices of Continuous Quality Improvement in United States Colleges and Universities**, DAI-A59/07, P.22941

الملحق (أ)

الاستبانة بصورتها الأولية

حضرة الأستاذ الدكتور/الدكتورة .... الفاضل/ة.

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان: "**درجة تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الأردنية الخاصة في إقليم الشمال من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها: المشكلات والحلول المقترحة**". استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الدكتوراة في فلسفة التربية تخصص إدارة تربوية /كلية التربية /جامعة اليرموك، وقد قامت الباحثة بإعداد الاستبانة المرفقة كأداة للدراسة ، والمكونة من (95) فقرة موزعة على اثنا عشر مجالاً وهي:

(رؤية الجامعة ورسالتها، البرامج التربوية وفاعليتها، الطلبة والخدمات الطلابية، أعضاء هيئة التدريس، الإيفاد والبحث العلمي والإبداعات، المكتبة ومصادر المعلومات، الحاكمية والإدارة، المصادر المالية، المصادر المادية، النزاهة المؤسسية، التفاعل مع المجتمع، إدارة ضمان الجودة) ونظراً لما تتمتعون به من خبرة وكفاءة في مجال التخصص الدقيق للدراسة لذا ترجو الباحثة منكم التكرم بقراءة فقرات الاستبانه، وإبداء ملاحظاتكم عليها من حيث:

1. سلامة الصياغة اللغوية للفقرات.
2. مدى انتماء الفقرات لمجالاتها.
3. أي تعديلات أخرى ترونها مناسبة.

علماً بأن الدراسة ستطبق على عينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الخاصة في إقليم الشمال.وإن الباحثة على ثقة تامة أن تكرمكم بتحكيم فقرات الاستبانة سيكون إسهاماً مميزاً في إنجاح هذه الدراسة وفي تحقيق الأهداف التربوية التي صيغت لأجلها.

شاكرة لكم حسن تعاونكم

الباحثة: إيمان المصطفى
قسم الإدارة وأصول التربية
جامعة اليرموك

رقم الفقرة	درجة تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الأردنية الخاصة في إقليم الشمال من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها	السلامة اللغوية		انتماء الفقرة للمجال		التعديل المقترح
		سليمة	غير سليمة	منتمية	غير منتمية	
	المعيار الأول: رؤية الجامعة ورسالتها:					
1	وضوح رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها للعاملين فيها.					
2	تتفق أهداف الجامعة مع رؤيتها ورسالتها.					
3	توجه رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها الى جميع الأنشطة التربوية لها					
4	يوجد اجراءات للتأكد من تحقيق رسالة الجامعة وأهدافها في الواقع.					
5	يشترك العاملين في الجامعة في عمليات التخطيط والتقييم وصنع الاهداف.					
6	استخدام النتائج المنبثقة عن عمليات التخطيط المستمرة والتقييم من أجل إعادة توزيع الموارد في الجامعة.					
7	توظف عمليات التقييم والتخطيط التي تمارسها الجامعة من أجل تحديد أولوياتها فيما يتعلق بالتحسين والتطوير فيها.					
	المعيار الثاني :البرامج التربوية وفاعليتها:					
1	تلتزم الجامعة بالمعايير العالمية الخاصة بالتدريس والتعليم.					
2	تشتمل خطط البرامج التربوية بشكل واضح على أهدافها، والسياسات التدريسية، وطرق التدريس، وأنظمة إيصال المعرفة الخاصة بها، بما ينسجم مع رسالة الجامعة					
3	البرامج التربوية التي تطرحها الجامعة شاملة ومتكاملة.					
4	تتضمن برامج الجامعة تعريفا واضحا للمجالات المعرفية المختلفة.					
5	تلتزم الجامعة بالمدة الزمنية المخصصة لتلقي خبرات التعلم لبرامجها					
6	تقوم مجالس الجامعة بتصميم المناهج والمقررات، وتحسينها، وتطبيقها					
7	توجد علاقة شراكة بين أعضاء هيئة التدريس والعاملين في المكتبة ومصادر المعلومات					
8	يتم تخطيط البرامج والمساقات وتطويرها وفق عملية التعلم المرسومة والمقصودة ضمن جدول زمني خاص.					
	المعيار الثالث :الطلبة والخدمات الطلابية					
1	الكوادر التي تنفذ الخدمات الطلابية مؤهله بما يتلائم ومستوى الأدوار المهنية والخدماتية المناطة بها.					
2	توجد سياسات وإجراءات واضحة لبرامج تطوير الطلبة والخدمات الطلابية					
3	توزع المصادر البشرية، والمادية، والمالية المخصصة لبرامج تطوير الطلبة والخدمات الطلابية، وذلك على أساس الحاجات الفعلية لها،					
4	تعمل الجامعة بشكل مُنظم على تحديد خصائص المجتمع الطلابي فيها وحاجاتهم التعليمية والخاصة					
5	توفر الجامعة للطلبة فرصة المشاركة في القرارات					
6	تتضمن السياسات المتعلقة بحقوق الطلبة ومسؤولياتهم نصوصاً خاصة بالأمانة الأكاديمية					
7	توفر الجامعة الاجراءات اللازمة للمحافظة على أمن وسلامة الطلبة وممتلكاتهم					
	المعيار الرابع :أعضاء هيئة التدريس					
1	تعين الجامعة أعضاء هيئة تدريس أكفاء مهنيا لديهم التزام أساسي					

رقم الفقرة	درجة تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الأردنية الخاصة في إقليم الشمال من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها	السلامة اللغوية		انتماء الفقرة للمجال		التعديل المقترح
		سليمة	غير سليمة	منتمية	غير منتمية	
	بالجامعة.					
2	يُشارك أعضاء هيئة التدريس في التخطيط الأكاديمي، وتطوير البرامج ومراجعتها.					
3	تتلائم الرواتب والحوافز التي يتلقاها أعضاء هيئة التدريس لجذبهم واستمرارية عملهم في الجامعة.					
4	تجري الجامعة تقييماً رسمياً ومنتظماً لأداء أعضاء هيئة التدريس فيها من أجل التأكد من فاعلية التدريس.					
5	تُوفر الجامعة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، وتدعمها بشكل كبير.					
6	يكون أعضاء هيئة التدريس غير المتفرغين، الذين تستعين بهم الجامعة من سوية أعضاء هيئة التدريس المتفرغين من حيث التأهيل والخبرة في مجال التخصص.					
المعيار الخامس :الإيفاد والبحث العلمي والإبداعات						
1	تحدد الجامعة أولوياتها واهتماماتها البحثية بما في ذلك اهتمامات أعضاء هيئة التدريس فيها.					
2	يُشارك أعضاء هيئة التدريس في البعثات والأبحاث، وحضور المؤتمرات والندوات، بما ينسجم مع رسالة الجامعة وأهدافها.					
3	تلتزم الجامعة بسياسة واجراءات الابتعاث، والبحث العلمي، والمشاركة في المؤتمرات المحلية والدولية، وتشجيع الإبداعات الأدبية.					
4	يقوم أعضاء هيئة التدريس بدور أساسي في تطوير السياسات البحثية وإدارتها، وممارستها، بما ينسجم مع رسالة الجامعة وأهدافها.					
5	تُوفر الجامعة الدعم المالي، والمادي، والإداري الملائم، والمصادر المعلوماتية اللازمة للإبقاء على أعضاء هيئة التدريس.					
6	تتضمن ميزانية الجامعة نصوصاً واضحة لدعم البحث العلمي، والابتعاث، وحضور المؤتمرات العلمية والندوات، والإبداعات الأدبية، بما يتسق مع رسالة الجامعة وأهدافها.					
7	يشارك أعضاء هيئة التدريس في مشاريع وأبحاث مشتركة مع شركاء استراتيجيين محلياً ودولياً .					
المعيار السادس :المكتبة ومصادر المعلومات						
1	تتوافر مصادر تعليم متنوعة في الجامعة.					
2	يتم تحديد مصادر المعلومات والخدمات بناء على طبيعة البرامج الأكاديمية للمؤسسة .					
3	يتم اختيار الأدوات والمواد، وتنظيمها، والحرص على استمراريتها، بشكل يدعم البرامج الأكاديمية بالجامعة.					
4	تُسهم المكتبة ومصادر المعلومات والخدمات في تطوير قدرة الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والموظفين على استخدام المصادر بشكل مستقل وفعال.					
5	يتم تطوير السياسات والتعليمات والإجراءات الخاصة بالمكتبة، وإدارة مصادر المعلومات بشكل دوري ومستمر.					

رقم الفقرة	درجة تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الأردنية الخاصة في إقليم الشمال من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها	السلامة اللغوية		انتماء الفقرة للمجال		التعديل المقترح
		سليمة	غير سليمة	منتمية	غير منتمية	
6	يجب أن يكون العاملون في المكتبة ومصادر المعلومات مؤهلين مهنياً وفنياً، ويمتلكون الكفايات الخاصة اللازمة لتحمل مسؤولياتهم الوظيفية، التي تم تحديدها بوضوح ودقة .					
7	تجهيز المكتبة ومصادر المعلومات بحيث تدعم تحقيق رسالة الجامعة وأهدافها.					
8	توفير الدعم المالي الكافي والملائم للمكتبة، ومصادر المعلومات، والخدمات المتصلة بصيانتها، والمحافظة على سريتها.					
9	تقييم الجامعة بشكل رسمي ومنتظم لجودة وكفاية استخدام المكتبة، ومصادر التعلم، والخدمات المقدمة فيها					
المعيار السابع :الحاكمية والإدارة						
1	يضمن نظام الحاكمية أن سلطة ومسؤوليات مجلس الحاكمية تم تحديدها بشكل واضح في نظام الجامعة، ووثائقها، وهياكلها التنظيمية الإدارية.					
2	تعي المجالس الحاكمية، وأعضاء هيئة التدريس، والطلبة، والإداريون الأدوار المناطة بكل منهم، كما تم توصيفها في قوانين وأنظمة الجامعة .					
3	يُراجع المجلس بشكل منتظم رسالة الجامعة، ويعمل على تحسينها، وأن يُقرّ البرامج الأكاديمية، والمهنية، والتقنية الرئيسية للمؤسسة والدرجات العلمية والشهادات					
4	تكون الأنشطة الإثرائية والتطويرية للمؤسسة واضحة ومحددة، ومرتبطة مباشرة مع رسالة وأهداف الجامعة.					
5	يتأكد الإداريون من أن عمليات اتخاذ القرارات في الجامعة مناسبة، وتتم في وقتها.					
6	يعمل الإداريون على تسهيل العمل التعاوني والعلاقات التعاونية بين الوحدات المختلفة في الجامعة، وتشجيع الحوار والتواصل المفتوح وتحقيق الأهداف.					
7	يتحمل الإداريون مسؤولياتهم تجاه البحث العلمي، ويتأكدوا من أن نتائجه يتم تعميمها وتوظيفها في وضع الخطط واتخاذ القرارات، التي تُسهم في تحسين عملية التعلم والتعليم في الجامعة.					
8	تكون هناك سياسات وإجراءات ومحكات واضحة ومحددة لاختيار الإداريين في الجامعة والعاملين فيها.					
المعيار الثامن :المصادر المالية						
1	تُبيّن الجامعة أن عملية التخطيط الاستراتيجي المالي المستقبلي لها، هي عملية إستراتيجية موجهة					
2	تنشر الجامعة الميزانية السنوية لها، وتوزعها على الدوائر والكليات ذات العلاقة					
3	تُبقي الجامعة على احتياط مالي كافٍ لمواجهة التقلبات المحتملة في عمليات استيفاء الرسوم الجامعية، والتكاليف، وخدمة القروض.					
4	يُقدم رئيس مجلس الحاكمية في الجامعة تقارير منتظمة إلى مجلس					

رقم الفقرة	درجة تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الأردنية الخاصة في إقليم الشمال من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها	السلامة اللغوية		انتماء الفقرة للمجال		التعديل المقترح
		سليمة	غير سليمة	منتمية	غير منتمية	
	الحاكمية حول الوضع المالي للمؤسسة واستقراره.					
5	يقر مجلس التعليم العالي الانظمة والقوانين والتشريعات لدى الجامعة فيما يتعلق بتلقي الهبات والمساعدات المحلية والخارجية.					
6	تدار صناديق الادخار ومكافأة نهاية الخدمة والاستثمار من قبل مدير كفؤ، أو هيئة، أو لجنة، يتم تعيينها من قبل مجلس الحاكمية بالجامعة					
7	لدى الجامعة علاقة محددة وواضحة مع أي جهة مقرضة، وأن يكون اسمها معروفاً، وأهدافها الرئيسية محددة للاستثمار المالي فيها.					
المعيار التاسع :المصادر المادية						
1	توفر الجامعة التسهيلات التدريسية أو التعليمية لتحقيق رسالتها وأهدافها .					
2	تكون التسهيلات التدريسية مؤثثة بشكل يُناسب متطلبات العمل والدراسة والبحث.					
3	يتم تصميم التسهيلات وصيانتها، بحيث تؤمن الاستخدام الآمن والعلمي لها.					
4	يتم صيانة الأجهزة بشكل دوري					
5	يتم استخدام المواد وتخزينها وإتلافها تبعاً للتعليمات المخصصة لذلك في الجامعة .					
6	تكون الخطة الرئيسة لتطوير الجانب الطبيعي (الأبنية) للحرم الجامعي متسقة مع رسالة الجامعة وخططها التربوية بعيدة المدى.					
7	يشمل تطوير التسهيلات الطبيعية والتخطيط الإصلاحي خططاً من أجل إيجاد وتوزيع الدعم المادي وإجراءاته.					
8	يتناول التخطيط للمصادر الطبيعية إمكانيات الاستفادة منها من قبل الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة (الجسمية)، وتوفر الاستخدام الآمن والضروري لهم .					
المعيار العاشر :النزاهة المؤسسية						
1	تُبدي الجامعة الالتزام بدرجة عالية بالمعايير المهنية والأخلاقية في إدارتها، وإجراءاتها، وعملياتها، وفي تعاملها مع الطلبة، والمجتمع المحلي، والمنظمات، والهيئات الخارجية.					
2	تُقيّم الجامعة بشكل منظم ومستمر سياساتها، وإجراءاتها، ومنشوراتها، بما يضمن استمرارية النزاهة فيها.					
3	تُقدم الجامعة للمجالس، والمجتمع المحلي، وطلابها القادمين المعلومات الدقيقة.					
4	تُظهر الجامعة من خلال سياساتها وممارساتها التزامها بحرية السعي واكتساب المعرفة، بما يتسق مع رسالة الجامعة وأهدافها .					
المعيار الحادي عشر: التفاعل مع المجتمع						
1	يتم وضع برامج وخدمات وإجراء دراسات وبحوث ومشاريع يتم تحديثها بناءً على أولويات محددة وتقدير الحاجات في المجتمع المحلي .					
2	توضع ميزانية خاصة بهذه البرامج وإجراءات لمراقبة مدى تطبيقها وفاعليتها وتقييمها بشكل دوري.					

رقم الفقرة	درجة تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الأردنية الخاصة في إقليم الشمال من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها	السلامة اللغوية		انتماء الفقرة للمجال		التعديل المقترح
		سليمة	غير سليمة	منتمية	غير منتمية	
3	تجري الجامعة مسوحات خاصة للمجتمع المحلي للوقوف على ما يواجهونه من مشكلات والعمل على إيجاد الحلول الملائمة الخاصة بها .					
4	تقدم الجامعة لمؤسسات المجتمع المحلي المعلومات الدقيقة سواء في أدلتها، أو منشوراتها، أو التصريحات الصادرة عن العاملين فيها حول الخدمات التي تقدمها للمجتمع المحلي.					
5	يتم إجراء دراسات تقييمية لمعرفة تأثير المشاريع والخطط لخدمة المجتمع المحلي.					
	المعيار الثاني عشر: إدارة ضمان الجودة					
1	يتم إيجاد مكتب جودة يتولى إدارته أفراد مؤهلون وأكفاء يكون لهم دور رئيس في تحقيق أهداف الجامعة من خلال جميع الإجراءات المنظمة والمخطط لها					
2	يتم التأكد من أن الجميع يعمل ضمن رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها.					
3	يتم مراجعة وتنفيذ أدوات ضمان الجودة مثل السياسات والإجراءات والمجالس واللجان والمكونات الأخرى في الجامعة.					
4	يتم التأكد من أن البرامج الأكاديمية وتصميم مناهجها وتنظيمها وخطط الجامعة الإستراتيجية تقع ضمن المعايير المحددة.					
5	يتم تقديم تقارير دورية للإدارة عن مدى تقدم الجامعة وتحديد الصعوبات ونقاط القوة والضعف على مستوى البرامج كافة					

المشكلات التي تواجه تطبيق معايير الاعتماد:

ا		السلامة اللغوية		انتماء الفقرة للمجال		التعديل المقترح
		سليمة	غير سليمة	منتمية	غير منتمية	
1	ضعف الثقافة التنظيمية السائدة في الجامعة					
2	عدم ملائمة الأوضاع الأكاديمية والإدارية والمالية السائدة بالجامعة لمتطلبات الاعتماد.					
3	تبني طرق وأساليب للإدارة لا تتوافق مع خصوصية الجامعة					
4	قلة توفر المصادر البشرية والمادية والمالية الملائمة والكافية لإنجاز الأهداف والأغراض المحددة					
5	قلة وجود بنية إداربة وأكاديمية فعالة في مراقبة وفحص أهداف المؤسسة وبرامجها وتخطيط مناهجها					
6	افتقار الجامعة لمصادر المعلومات المختلفة.					
7	توسع الفجوة بين الطلاب والأساتذة، وقلة الاحتكاك العلمي الدوري بالمراكز والجامعات المتقدمة.					
8	قلة توافر الفرص الكافية لتطوير القدرات التدريسية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس وتحديثها					
9	لا تتناسب البنية التحتية للجامعة مع أعداد الطلبة.					
1	لا يتناسب عدد أعضاء هيئة التدريس مع عدد الطلبة في الجامعة.					
1	قدم المناهج الدراسية وعدم مواءمة طرائق التدريس للهدف المرجو تحقيقه.					
1	الاعتماد على اسلوب التلقين والابتعاد عن التعليم القائم على صناعة شخصية الطالب					
1	كثرة القوانين والاستراتيجيات الصادرة لتنظيم التعليم العالي تشكل مشكلة حقيقية للجامعات الأردنية الخاصة والجهات المسئولة فيها					
1	الازدواجية في المعايير والأحكام والقرارات التي تتحكم في واقع التعليم العالي في الأردن					
1	منح رخص العمل والاعتراف بالبرامج التي تقدمها الجامعات دون الدخول العميق في موضوع تقييم البرامج ومنحها الاعتماد اللازم					
1	التغيير المفاجئ لمعايير الاعتماد العام والخاص للجامعات الخاصة بمعايير متشددة يحد من نمو ومسيرة الجامعة التي تم إنشاؤها					

أسئلة المقابلة

السؤال الأول: من وجهة نظركم، ما المعوقات التي تواجه الجامعات الخاصة في الأردن؟

السؤال الثاني: من وجهة نظركم، ما أهم الحلول المقترحة لمواجهة المشكلات التي تواجه الجامعات الخاصة في الأردن؟

الملحق (ب)

الإستبانة بصورتها النهائية

حضرة الأستاذ الدكتور/الدكتورة.. الفاضل/ة.

تقوم الباحثة بإعداد دراسة بعنوان: "**درجة تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الأردنية الخاصة في إقليم الشمال من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها: المشكلات والحلول المقترحة**"، وذلك استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الدكتوراة في فلسفة التربية تخصص ادارة تربوية /كلية التربية / جامعة اليرموك. حيث قامت الباحثة باعداد الاستبانة المرفقة كأداة للدراسة والمكونة من (81) فقرة موزعه على (12) مجال وهي، (رؤية الجامعة ورسالتها، البرامج التربوية وفاعليتها، الطلبة والخدمات الطلابية، أعضاء هيئة التدريس، الإيفاد والبحث العلمي والإبداعات، المكتبة ومصادر المعلومات، الحاكمية والإدارة، المصادر المالية، المصادر المادية، النزاهة المؤسسية، التفاعل مع المجتمع، إدارة ضمان الجودة)، وتشتمل ايضاً على سؤالين مفتوحين للتعرف على المعوقات التي تواجه الجامعات الخاصة في الأردن والحلول المقترحة لمواجهة هذه المعوقات.

لذا يرجى التكرم بقراءة كل فقرة من فقرات الاستبانة المرفقة بتمعن والاجابة عليه شاكرة لكم حسن تعاونكم واهتمامك علماً بان البيانات التي سيتم الحصول عليها سوف تستخدم لإغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلو بقبول فائق الاحترام

الباحثة/ إيمان المصطفى
قسم الإدارة وأصول التربية
جامعة اليرموك

الجزء الأول: المعلومات الشخصية:

يرجى وضع اشارة(X) أمام رمز الاجابة التي تنطبق عليك :

1. الجنس: ( ) ذكر ( ) الأنثى
2. الرتبة الاكاديمية: ( ) أستاذ ( ) أستاذ مشارك ( ) أستاذ مساعد
3. عدد سنوات الخبرة : ( ) اقل من 5 سنوات. ( ) من 5 – اقل 10 سنوات.

( ) 10 سنوات فأكثر.

الجزء الثاني: يرجى وضع اشارة(X) مقابل كل عبارة من العبارات الاتية في المكان الذي تراه مناسبا:

الرقم	درجة تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الأردنية الخاصة في إقليم الشمال من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها	درجة التقدير				
		درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جدا
	المعيار الأول: رؤية الجامعة ورسالتها:					
1	يجب ان تكون رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها واضحة للعاملين فيها.					
2	تتفق أهداف الجامعة مع رؤيتها ورسالتها.					
3	توجّه رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها الى جميع الأنشطة التربوية لها					
4	يوجد اجراءات للتأكد من تحقيق رسالة الجامعة وأهدافها في الواقع.					
5	يشترك العاملين في الجامعة في عمليات التخطيط والتقييم وصنع الاهداف.					
6	تستخدم النتائج المنبثقة عن عمليات التخطيط المستمرة والتقييم من أجل إعادة توزيع الموارد في الجامعة.					
7	توظيف عمليات التقييم والتخطيط التي تُمارسها الجامعة من أجل تحديد أولوياتها فيما يتعلق بالتحسين والتطوير فيها.					
	المعيار الثاني :البرامج التربوية وفاعليتها:					
1	تلتزم الجامعة بالمعايير العالمية الخاصة بالتدريس والتعليم.					
2	تشتمل خطط البرامج التربوية بشكل واضح على أهدافها، والسياسات التدريسية، وطرق التدريس، وأنظمة إيصال المعرفة الخاصة بها، بما ينسجم مع رسالة الجامعة					
3	تصمم البرامج التربوية التي تطرحها الجامعة بشكل شامل ومتكامل.					
4	تتضمن برامج الجامعة تعريفا واضحا للمجالات المعرفية المختلفة.					
5	تلتزم الجامعة بالمدة الزمنية المخصصة لتلقي خبرات التعلم لبرامجها					
6	تقوم مجالس الجامعة بتصميم المناهج والمقررات، وتحسينها، وتطبيقها					
7	توجد علاقة شراكة بين أعضاء هيئة التدريس والعاملين في المكتبة ومصادر المعلومات					
8	يتم تخطيط البرامج والمساقات وتطويرها وفق عملية التعلم المرسومة والمقصودة ضمن جدول زمني خاص.					

الرقم	درجة تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الأردنية الخاصة في إقليم الشمال من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها	درجة التقدير				
		درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جدا
المعيار الثالث :الطلبة والخدمات الطلابية						
1	يتم تقديم البرامج والخدمات الطلابية عن طريق كادر مؤهل يتلائم ومستوى الأدوار المهنية والخدماتية المناطة بها.					
2	توجد سياسات وإجراءات واضحة لبرامج تطوير الطلبة والخدمات الطلابية					
3	توزيع المصادر البشرية، والمادية، والمالية المخصصة لبرامج تطوير الطلبة والخدمات الطلابية، وذلك على أساس الحاجات الفعلية لها،					
4	تعمل الجامعة بشكل مُنظم على تحديد خصائص المجتمع الطلابي فيها وحاجاتهم التعليمية والخاصة					
5	توفر الجامعة للطلبة فرصة المشاركة في القرارات					
6	تتضمن السياسات المتعلقة بحقوق الطلبة ومسؤولياتهم نصوصاً خاصة بالأمانة الأكاديمية					
7	تُوفر الجامعة الاجراءات اللازمة للمحافظة على امن وسلامة الطلبة وممتلكاتهم					
المعيار الرابع :أعضاء هيئة التدريس						
1	تُعين الجامعة أعضاء هيئة تدريس أكفاء مهنياً لديهم التزام أساسي بالجامعة.					
2	يُشارك أعضاء هيئة التدريس في التخطيط الأكاديمي، وتطوير البرامج ومراجعتها.					
3	تتلائم الرواتب والحوافز التي يتلقاها أعضاء هيئة التدريس لجذبهم واستمرارية عملهم في الجامعة.					
4	تجري الجامعة تقييماً رسمياً ومنتظماً لأداء أعضاء هيئة التدريس فيها من أجل التأكد من فاعلية التدريس.					
5	تُوفر الجامعة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، وتدعمها بشكل كبير.					
6	يكون أعضاء هيئة التدريس غير المتفرغين، الذين تستعين بهم الجامعة من سوية أعضاء هيئة التدريس المتفرغين من حيث التأهيل والخبرة في مجال التخصص.					
المعيار الخامس :الإيفاد والبحث العلمي والإبداعات						
1	تحديد حاجات الجامعة أولوياتها واهتماماتها البحثية بما في ذلك اهتمامات أعضاء هيئة التدريس فيها.					
2	يُشارك أعضاء هيئة التدريس في البعثات والأبحاث، وحضور المؤتمرات والندوات، بما ينسجم مع رسالة الجامعة وأهدافها.					
3	تلتزم الجامعة بسياسة واجراءات الابتعاث، والبحث العلمي، والمشاركة في المؤتمرات المحلية والدولية، وتشجيع الإبداعات الأدبية.					
4	يقوم أعضاء هيئة التدريس بدور أساسي في تطوير السياسات البحثية وإدارتها، وممارستها، بما ينسجم مع رسالة الجامعة وأهدافها.					
5	تُوفر الجامعة الدعم المالي، والمادي، والإداري الملائم، والمصادر المعلوماتية اللازمة للإبقاء على أعضاء هيئة التدريس.					
6	تتضمن ميزانية الجامعة نصوصاً واضحة لدعم البحث العلمي،					

الرقم	درجة تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الأردنية الخاصة في إقليم الشمال من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها	درجة التقدير				
		درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جدا
	والابتعاث، وحضور المؤتمرات العلمية والندوات، والإبداعات الأدبية، بما يتسق مع رسالة الجامعة وأهدافها.					
7	يشارك أعضاء هيئة التدريس في مشاريع وأبحاث مشتركة مع شركاء استراتيجيين محلياً ودولياً .					
المعيار السادس :المكتبة ومصادر المعلومات						
1	يتوافر في الجامعة مصادر تعليم متنوعة.					
2	يتم تحديد مصادر المعلومات والخدمات بناء على طبيعة البرامج الأكاديمية للمؤسسة .					
3	يتم اختيار الأدوات والمواد، وتنظيمها، والحرص على استمراريتها، بشكل يدعم البرامج الأكاديمية بالجامعة.					
4	تُسهم المكتبة ومصادر المعلومات والخدمات في تطوير قدرة الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والموظفين على استخدام المصادر بشكل مستقل وفعال.					
5	يتم تطوير السياسات والتعليمات والإجراءات الخاصة بالمكتبة، وإدارة مصادر المعلومات بشكل دوري ومستمر.					
6	يجب أن يكون العاملون في المكتبة ومصادر المعلومات مؤهلين مهنياً وفنياً، ويمتلكون الكفايات الخاصة اللازمة لتحمل مسؤولياتهم الوظيفية، التي تم تحديدها بوضوح ودقة .					
7	تجهيز المكتبة ومصادر المعلومات بحيث تدعم تحقيق رسالة الجامعة وأهدافها.					
8	توفير الدعم المالي الكافي والملائم للمكتبة، ومصادر المعلومات، والخدمات المتصلة بصيانتها، والمحافظة على سريتها.					
9	تقييم الجامعة بشكل رسمي ومنتظم لجودة وكفاية استخدام المكتبة، ومصادر التعلم، والخدمات المقدمة فيها					
المعيار السابع :الحاكمية والإدارة						
1	يضمن نظام الحاكمية أن سلطة ومسؤوليات مجلس الحاكمية تم تحديدها بشكل واضح في نظام الجامعة، ووثائقها، وهياكلها التنظيمية الإدارية.					
2	تعي المجالس الحاكمية، وأعضاء هيئة التدريس، والطلبة، والإداريون الأدوار المناطة بكل منهم، كما تم توصيفها في قوانين وأنظمة الجامعة .					
3	يُراجع المجلس بشكل منتظم رسالة الجامعة، ويعمل على تحسينها، وأن يُقرُّ البرامج الأكاديمية، والمهنية، والتقنية الرئيسية للمؤسسة والدرجات العلمية والشهادات					
4	تكون الأنشطة الإثرائية والتطويرية للمؤسسة واضحة ومحددة، ومرتبطة مباشرة مع رسالة وأهداف الجامعة.					
5	يتأكد الإداريون من أن عمليات اتخاذ القرارات في الجامعة مناسبة، وتتم في وقتها.					
6	يعمل الإداريون على تسهيل العمل التعاوني والعلاقات التعاونية بين الوحدات المختلفة في الجامعة، وتشجيع الحوار والتواصل المفتوح وتحقيق الأهداف.					

الرقم	درجة تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الأردنية الخاصة في إقليم الشمال من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها	درجة التقدير				
		درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جدا
7	يتحمل الإداريون مسؤولياتهم تجاه البحث العلمي، ويتأكدوا من أن نتائجه يتم تعميمها وتوظيفها في وضع الخطط واتخاذ القرارات، التي تُسهم في تحسين عملية التعلم والتعليم في الجامعة.					
8	تكون هناك سياسات وإجراءات ومحكات واضحة ومحددة لاختيار الإداريين في الجامعة والعاملين فيها.					
المعيار الثامن :المصادر المالية						
1	تُبينّ الجامعة أن عملية التخطيط الاستراتيجي المالي المستقبلي لها، هي عملية إستراتيجية موجهة					
2	تنشر الجامعة الميزانية السنوية لها، وتوزعها على الدوائر والكليات ذات العلاقة					
3	تُبقي الجامعة على احتياط مالي كافٍ لمواجهة التقلبات المحتملة في عمليات استيفاء الرسوم الجامعية، والتكاليف، وخدمة القروض.					
4	يُقدم رئيس مجلس الحاكمية في الجامعة تقارير منتظمة إلى مجلس الحاكمية حول الوضع المالي للمؤسسة واستقراره.					
5	يقر مجلس التعليم العالي الانظمة والقوانين والتشريعات لدى الجامعة فيما يتعلق بتلقي الهبات والمساعدات المحلية والخارجية.					
6	تدار صناديق الادخار ومكافأة نهاية الخدمة والاستثمار من قبل مدير كفؤ، أو هيئة، أو لجنة، يتم تعيينها من قبل مجلس الحاكمية بالجامعة					
7	يوجد لدى الجامعة علاقة محددة وواضحة مع أي جهة مقرضة، وان يكون اسمها معروفاً، وأهدافها الرئيسية محددة للاستثمار المالي فيها.					
المعيار التاسع :المصادر المادية						
1	توفر الجامعة التسهيلات التدريسية أو التعليمية لتحقيق رسالتها وأهدافها .					
2	تكون التسهيلات التدريسية مؤثثة بشكل يُناسب متطلبات العمل والدراسة والبحث.					
3	يتم تصميم التسهيلات وصيانتها، بحيث تؤمن الاستخدام الآمن والعلمي لها.					
4	يتم صيانة الأجهزة بشكل دوري					
5	يتم استخدام المواد وتخزينها وإتلافها تبعاً للتعليمات المخصصة لذلك في الجامعة .					
6	تكون الخطة الرئيسة لتطوير الجانب الطبيعي (الأبنية) للحرم الجامعي متسقة مع رسالة الجامعة وخططها التربوية بعيدة المدى.					
7	يشمل تطوير التسهيلات الطبيعية والتخطيط الإصلاحي خططاً من أجل إيجاد وتوزيع الدعم المادي وإجراءاته.					
8	يتناول التخطيط للمصادر الطبيعية إمكانيات الاستفادة منها من قبل الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة (الجسمية)، وتوفر الاستخدام الآمن والضروري لهم .					
المعيار العاشر :النزاهة المؤسسية						
1	تُبدي الجامعة الالتزام بدرجة عالية بالمعايير المهنية والأخلاقية في إدارتها، وإجراءاتها، وعملياتها، وفي تعاملها مع الطلبة، والمجتمع					

الرقم	درجة تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الأردنية الخاصة في إقليم الشمال من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها	درجة التقدير				
		درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جدا
	المحلي، والمنظمات، والهيئات الخارجية.					
2	تُقيّم الجامعة بشكل منظم ومستمر سياساتها، وإجراءاتها، ومنشوراتها، بما يضمن استمرارية النزاهة فيها.					
3	تُقدم الجامعة للمجالس، والمجتمع المحلي، وطلابها القادمين المعلومات الدقيقه.					
4	تُظهر الجامعة من خلال سياساتها وممارساتها التزامها بحرية السعي واكتساب المعرفة، بما يتسق مع رسالة الجامعة وأهدافها .					
المعيار الحادي عشر: التفاعل مع المجتمع						
1	يتم وضع برامج وخدمات وإجراء دراسات وبحوث ومشاريع يتم تحديثها بناءً على أولويات محددة وتقدير الحاجات في المجتمع المحلي .					
2	توضع ميزانية خاصة بهذه البرامج وإجراءات لمراقبة مدى تطبيقها وفاعليتها وتقييمها بشكل دوري.					
3	تجري الجامعة مسوحات خاصة للمجتمع المحلي للوقوف على ما يواجهونه من مشكلات والعمل على إيجاد الحلول الملائمة الخاصة بها .					
4	تقدم الجامعة لمؤسسات المجتمع المحلي المعلومات الدقيقة سواء في أدلتها، أو منشوراتها، أو التصريحات الصادرة عن العاملين فيها حول الخدمات التي تقدمها للمجتمع المحلي.					
5	يتم إجراء دراسات تقييمية لمعرفة تأثير المشاريع والخطط لخدمة المجتمع المحلي.					
المعيار الثاني عشر: إدارة ضمان الجودة						
1	يتم إيجاد مكتب جودة يتولى إدارته أفراد مؤهلون وأكفاء يكون لهم دور رئيس في تحقيق أهداف الجامعة من خلال جميع الإجراءات المنظمة والمخطط لها					
2	يتم التأكد من أن الجميع يعمل ضمن رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها.					
3	يتم مراجعة وتنفيذ أدوات ضمان الجودة مثل السياسات والإجراءات والمجالس واللجان والمكونات الأخرى في الجامعة.					
4	يتم التأكد من أن البرامج الأكاديمية وتصميم مناهجها وتنظيمها وخطط الجامعة الإستراتيجية تقع ضمن المعايير المحددة.					
5	يتم تقديم تقارير دورية للإدارة عن مدى تقدم الجامعة وتحديد الصعوبات ونقاط القوة والضعف على مستوى البرامج كافة					

المشكلات التي تواجه تطبيق معايير الاعتماد:

رة		درجة التقدير				
		درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جدا
	ضعف الثقافة التنظيمية السائدة في الجامعة					
	ضعف ملائمة الأوضاع الأكاديمية والإدارية والمالية السائدة بالجامعة لمتطلبات الاعتماد.					
	تبني طرق وأساليب للإدارة لا تتوافق مع خصوصية الجامعة					
	قلة توفر المصادر البشرية والمادية والمالية الملائمة والكافية لإنجاز الأهداف والأغراض المحددة					
	قلة وجود بنية إدارية وأكاديمية فعالة في مراقبة وفحص أهداف المؤسسة وبرامجها وتخطيط مناهجها					
	افتقار الجامعة لمصادر المعلومات المختلفة.					
	توسع الفجوة بين الطلاب والأساتذة، وقلة الاحتكاك العلمي الدوري بالمراكز والجامعات المتقدمة.					
	قلة توافر الفرص الكافية لتطوير القدرات التدريسية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس وتحديثها					
9	لا تتناسب البنية التحتية للجامعة مع أعداد الطلبة.					
1	لا يتناسب عدد أعضاء هيئة التدريس مع عدد الطلبة في الجامعة.					
1	قدم المناهج الدراسية وعدم مواءمة طرائق التدريس للهدف المرجو تحقيقه.					
1	الاعتماد على اسلوب التلقين والابتعاد عن التعليم القائم على صناعة شخصية الطالب					
1	كثرة القوانين والاستراتيجيات الصادرة لتنظيم التعليم العالي تشكل مشكلة حقيقية للجامعات الأردنية الخاصة والجهات المسئولة فيها					
1	الازدواجية في المعايير والأحكام والقرارات التي تتحكم في واقع التعليم العالي في الأردن					
1	منح رخص العمل والاعتراف بالبرامج التي تقدمها الجامعات دون الدخول العميق في موضوع تقييم البرامج ومنحها الاعتماد اللازم					
1	التغيير المفاجئ لمعايير الاعتماد العام والخاص للجامعات الخاصة بمعايير متشددة يحد من نمو ومسيرة الجامعة التي تم إنشاؤها					

الجزء الثالث: من وجهة نظركم كعضو هيئة تدريس في الجامعات الخاصة:

1. ما المشكلات التي تواجه الجامعات الخاصة في الأردن؟

----

2. ما الحلول المقترحة لمواجهة المشكلات التي تواجه الجامعات الخاصة في الأردن؟

الملحق (ج)

أعضاء لجنة تحكيم أداة الدراسة

التسلسل	الاسم	التخصص	الجامعة
1	الأستاذ الدكتور أحمد الخطيب	الإدارة التربوية	جدارا
2	الأستاذ الدكتورة رداح الخطيب	الإدارة التربوية	جدارا
3	الأستاذ الدكتور عارف توفيق عطاري	الإدارة التربوية	اليرموك
4	الأستاذ الدكتور هاني عبدالرحمن الطويل	الإدارة التربوية	الأردنية
5	الأستاذ الدكتور هاني عبيدات	المناهج والتدريس	اليرموك
6	الأستاذ الدكتور محمد الطوالبة	تقنيات التعليم	العربية المفتوحة
7	الأستاذ الدكتور محمد عاشور	الإدارة التربوية	اليرموك
8	الدكتور عبدالحكيم حجازي	أصول التربية	اليرموك
9	الدكتور عاطف عمر بني طريف	الإدارة التربوية	الأردنية
10	الدكتور محمود جرادات	الإدارة التربوية	الهاشمية
11	الدكتور صالح أحمد عبابنة	الإدارة التربوية	الأردنية
12	الدكتور خالد علي السرحان	الإدارة التربوية	الأردنية
13	الدكتور أحمد رضوان	الإدارة التربوية	اليرموك
14	الدكتورة منيرة الشرمان	الإدارة التربوية	اليرموك
15	الدكتور محمد بني هاني	الإدارة التربوية	اليرموك

الملحق (د)

المراسلات والكتب الرسمية

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة اليرموك
YARMOUK UNIVERSITY

الرقم: ر/١٠٧/ ١٠٧٥
التاريخ: ١٥/ جمادي الآخرة/ ١٤٣٥هـ
الموافق: ١٥/ نيسان/ ٢٠١٤م

دائرة رئاسة الجامعة

عطوفة الاستاذ الدكتور رئيس جامعة جرش الاكرم

الموضوع: تسهيل مهمة الطالبة ايمان حابس طعمه المصطفى

تحية طيبة وبعد،،،،

تقوم الطالبة ايمان حابس طعمه المصطفى، ورقمها الجامعي (٢٠١٠٢١٠٠٢٢) بدراسة بعنوان "درجة تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الأردنية الخاصة في إقليم الشمال من وجهة نظر العاملين فيها"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في التربية، تخصص إدارة تربوية، ويستدعي ذلك معرفة أعداد أعضاء هيئة التدريس فضلاً عن توزيع أداة الدراسة المرفقة على عينة منهم في جامعتكم الموقرة.

أرجو التكرم بالاطلاع والموافقة على تسهيل مهمة الطالبة المذكورة أعلاه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. عبدالله الموسى





الرقم: ر/١٠٧/ ١٠٢٥
التاريخ: ١٥/ جمادي الآخرة/ ١٤٣٥
الموافق: ١٥/ نيسان/ ٢٠١٤

دائرة رئاسة الجامعة

عطوفة الاستاذ الدكتور رئيس جامعة جدارا الاكرم

الموضوع: تسهيل مهمة الطالبة ايمان حابس طعمه المصطفى

تحية طيبة وبعد،،،

تقوم الطالبة ايمان حابس طعمه المصطفى، ورقمها الجامعي (٢٠١٠٢١٠٠٢٢) بدراسة بعنوان "درجة تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الأردنية الخاصة في إقليم الشمال من وجهة نظر العاملين فيها"؛ وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في التربية، تخصص إدارة تربوية. ويستدعي ذلك معرفة أعداد أعضاء هيئة التدريس فضلاً عن توزيع أداة الدراسة المرفقة على عينة منهم في جامعتكم الموقرة.

أرجو التكرم بالاطلاع والموافقة على تسهيل مهمة الطالبة المذكورة أعلاه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. عبدالله الموسى

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة اليرموك
YARMOUK UNIVERSITY

الرقم: ر/١٠٧/ ٩٠٧٥
التاريخ: ١٥/ جمادي الآخرة/ ١٤٣٥ هـ
الموافق: ١٥/ نيسان / ٢٠١٤ م

دائرة رئاسة الجامعة

عطوفة الاستاذ الدكتور رئيس جامعة اربد الأهلية الاكرم

الموضوع: تسهيل مهمة الطالبة ايمان حابس طعمه المصطفى

تحية طيبة وبعد،،،،

تقوم الطالبة ايمان حابس طعمه المصطفى، ورقمها الجامعي (٢٠١٠٢١٠٠٢٢) بدراسة بعنوان **"درجة تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الأردنية الخاصة في إقليم الشمال من وجهة نظر العاملين فيها"**؛ وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في التربية، تخصص إدارة تربوية. ويستدعي ذلك معرفة أعداد أعضاء هيئة التدريس فضلاً عن توزيع أداة الدراسة المرفقة على عينة منهم في جامعتكم الموقرة.

أرجو التكرم بالاطلاع والموافقة على تسهيل مهمة الطالبة المذكورة أعلاه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. عبدالله الموسى

جامعة إربد الأهلية / رئاسة الجامعة

ABSTRACT

Degree of Implementation of Quality Assurance Standards in Jordanian Private Universities in North Territory from the Stand Point of Workers: Problems and Proposed Solutions

Prepared by: Eman habes almostafa
Supervisor: prof.d. Saleh naser olemat

The study aimed to identify Degree of Implementation of the Accreditation Standards in Jordanian Private Universities in Northern Territory from the Stand Point of Workers: Problems and Proposed Solutions, and in order to achieve the goals of the study was the use of the descriptive approach and qualitative, of During the preparation of a questionnaire was distributed to 237 faculty members at private universities in Northern Territory, as well as the interview was conducted with 15 faculty members, and based on the analysis of the results the study found the following:

1. Degree of Implementation of the Accreditation Standards in Jordanian Private Universities in Northern Territory from the Stand Point of Workers is great.
2. There are statistically significant differences between the responses of faculty members about the degree of application of academic accreditation standards in private universities in all fields and the tool as a whole due to the difference variable gender.
3. Presence of statistically significant differences between the responses of faculty members about the degree of application for accreditation of private universities in Jordan due to the variables of academic rank and experience in all areas and the tool as a whole.
4. The results showed that the most important problems facing the private universities is the sudden change of the accreditation standards and public sectors to private universities.
5. There are statistically significant differences between the responses of faculty members about the problems faced by the application of criteria for accreditation of private universities in Jordan due to the difference of gender.

6. Presence of statistically significant differences between the responses of faculty members about the problems faced by the application of criteria for accreditation of private universities in Jordan due to the variables of academic rank, and experience.
7. Most proposed solutions to overcome the problems faced by the application of accreditation standards in private universities of Jordan from the viewpoint of its employees, were to install faculty members at the private university, and increased attention to the infrastructure of the University to accommodate the numbers of new students, and increased attention to scientific research by increasing Support.

Based on the results of the study recommended a number of recommendations including that operates Authority Higher Education Accreditation to install the accreditation standards for a longer period of time so as to enable the universities to be repositioned, and long enough to enable them to continue in the academic process without interruption, must be for private universities to increase their role in the interaction with Society is the largest, and directing research conducted by the faculty about the problems and issues and topics of interest to all segments of society, especially the business sector.

Keywords: *Quality Assurance standards, the territory north of Jordan, the Jordanian private universities, problems, solutions*